

دولة الإمارات العربية المتحدة  
المجلس الوطني الاتحادي

رقم الجلسة مسلسل  
منذ بدء الحياة النيابية  
[ 472 / ف14 / هـ ]

الفصل التشريعي الرابع عشر  
دور الانعقاد العادي الخامس

( مضبطة الجلسة الثامنة )

المعقودة يوم الثلاثاء 5 ربيع الأول سنة 1432هـ  
الموافق 8 فبراير 2011م

## فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	البند
7	افتتاح الجلسة .....	
7	الإعتذارات .....	الأول
7	التصديق على مضبطة الجلسة السابعة المعقودة بتاريخ 2011/01/25م .....	الثاني
8	- تصديق المجلس على المضبطة بعد إجراء بعض التعديلات عليها .....	
9	الأسئلة .....	الثالث
9	1. سؤال موجه إلى معالي / عبيد حميد الطاير - وزير الدولة للشؤون المالية من سعادة العضو / يوسف عبيد النعيمي حول " قيام بعض البنوك بفرض رسوم على الخدمات التي تقدمها لعملائها " .....	
9	- تلاوة نص السؤال .....	
9 - 10	- تلاوة الرد الكتابي الوارد على السؤال من معالي الوزير .....	
10 - 11	- تعقيب سعادة العضو مقدم السؤال وقبوله بالرد على اعتبار أن هذه الجلسة هي الجلسة الختامية .....	
11	2. سؤال موجه إلى معالي / صقر غباش - وزير العمل من سعادة العضو / سلطان صقر السويدي حول " تصريح عمل للأحداث المواطنين والمقيمين " .....	
11	- تلاوة نص السؤال .....	
11 - 17	- رد معالي وزير العمل على السؤال شخصياً واكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال بالرد بعد التعقيب عليه مرتين .....	
17	مشروعات القوانين المحالة من اللجان .....	الرابع
17	- مشروع قانون اتحادي رقم ( ) لسنة 2010 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي (21) لسنة 1995 في شأن السير والمرور والقوانين المعدلة له .....	
18	- موافقة المجلس على مشروع القانون من حيث المبدأ دون تلاوة تقرير اللجنة اكتفاءً بإطلاع المجلس عليه .....	
18 - 21	- تلاوة مواد مشروع القانون والموافقة عليها مادة. مادة. كما وردت من اللجنة .....	
21	- الموافقة على مشروع القانون في مجموعه دون إعادة تلاوة مواده مرة أخرى في صيغتها النهائية .....	

تابع / ... فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	البند
21	الموضوعات العامة .....	الخامس
21	- مناقشة موضوع " استراتيجية توفير الأمن الغذائي " .....	
22	- تلاوة نص الموضوع .....	
25 - 23	- الاكتفاء بتلاوة ملخص تقرير اللجنة في شأن الموضوع .....	
62 - 25	- مناقشات أصحاب السعادة الأعضاء ومداخلاتهم وردود ممثلي الحكومة عليها .....	
	- أخذ الرأي على الاستمرار بمناقشة الموضوع ، وموافقة الأغلبية المطلقة على عدم	
62	الاستمرار في المناقشة والاكتفاء برفع توصيات اللجنة إلى الحكومة .....	
63	ما استجد من أعمال .....	السادس
63	- وارد من هيئة مكتب المجلس : .....	
	- مشروع مدونة الأخلاق البرلمانية لأعضاء المجلس الوطني الاتحادي لدولة	
63	الإمارات العربية المتحدة .....	
63	- تأجيل مناقشة هذا المشروع .....	
	- كلمة معالي / د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني	
65 - 63	الاتحادي بمناسبة انتهاء الفصل التشريعي الرابع عشر .....	
	- موافقة المجلس على تخويل معالي رئيس المجلس بالتصديق على مضبطة	
	الجلسة الختامية ، ورفع توصيات موضوع " استراتيجية توفير الأمن الغذائي "	
65	لمجلس الوزراء قبل انتهاء فترة المجلس الدستورية .....	
68 - 65	- كلمات أصحاب السعادة الأعضاء بمناسبة انتهاء الفصل التشريعي الرابع عشر	
75 - 69	- كلمة معالي رئيس المجلس بمناسبة انتهاء الفصل التشريعي الرابع عشر .....	
	ملحق رقم (1) : تقرير لجنة الشؤون الداخلية والدفاع ومشروع القانون الاتحادي	الملاحق
	( ) لسنة 2011 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم	
	(21) لسنة 1995 في شأن السير والمرور والقوانين المعدلة له	
87 - 76	“في صيغته النهائية” .....	

تابع / ... فهرس المحتويات

البنء	الموضوع	رقم الصفحة
	<b>ملحق رقم (2) :</b> تقرير لجنة الشؤون الخارجية والتخطيط والبترول والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية في شأن موضوع "استراتيجية توفير الأمن الغذائي" ، وتوصيات اللجنة "في صيغتها النهائية" .....	110 - 88
	<b>ملحق رقم (3) :</b> مشروع مدونة الأخلاق البرلمانية لأعضاء المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة .....	119 - 111
	<b>ملحق رقم (4) :</b> ملخص أهم القرارات التي اتخذها المجلس بجلسته الثامنة المعقودة بتاريخ 2011/02/08 .....	127 - 120

## جدول أعمال الجلسة الثامنة

المعقودة يوم : الثلاثاء 05 ربيع الأول سنة 1432هـ  
الموافق : 08 فبراير سنة 2011م

( الساعة التاسعة صباحاً )

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة السابعة المعقودة بتاريخ 2011/01/25 م .

البند الثالث : الأسئلة :

1. سؤال موجه إلى معالي / عبيد حميد الطاير - وزير الدولة للشؤون المالية من سعادة العضو /

يوسف عبيد النعيمي حول " قيام بعض البنوك بفرض رسوم على الخدمات التي تقدمها لعملائها " .

2. سؤال موجه إلى معالي / صقر غباش - وزير العمل من سعادة العضو / سلطان صقر السويدي

حول " تصريح عمل للأحداث المواطنين والمقيمين " .

البند الرابع : مشروعات القوانين المحالة من اللجان :

- مشروع قانون اتحادي رقم ( ) لسنة 2010 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي (21) لسنة

1995 في شأن السير والمرور والقوانين المعدلة له .

( مرفق تقرير لجنة الشؤون الداخلية والدفاع )

البند الخامس : الموضوعات العامة :

- مناقشة موضوع " استراتيجية توفير الأمن الغذائي " .

( مرفق تقرير لجنة الشؤون الخارجية والتخطيط والبتترول والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية )

البند السادس : ما استجد من أعمال .

- وارد من هيئة مكتب المجلس :

- مشروع مدونة الأخلاق البرلمانية لأعضاء المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة

عقد المجلس الوطني الإتحادي جلسته الثامنة في دور انعقاده العادي الخامس من الفصل التشريعي الرابع عشر ، وذلك في تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الثلاثاء 05 ربيع الأول 1432 هـ الموافق 08 فبراير سنة 2011م برئاسة معالي / عبدالعزيز عبدالله الغرير – رئيس المجلس .

وقد اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة لمهمة رسمية سعادة / د. عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين .

كما اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة كل من :

1. سعادة / عبدالله ناصر المنصوري

2. سعادة / محمد عبدالله الزعابي

كما تغيب عنها سعادة / د. عائشة محمد الرومي .

وحضر هذه الجلسة كل من :

معالي / صقر غباش سعيد غباش

وزير العمل

معالي / د. أنور محمد قرقاش

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الإتحادي

سعادة الفريق / سيف عبدالله الشعفار

وكيل وزارة الداخلية

سعادة / محمد خلفان الرميثي

مدير عام الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات

سعادة / طارق هلال لوتاه

مدير عام وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الإتحادي

سعادة / سعيد محمد الغفلي

المدير التنفيذي لوزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الإتحادي

سعادة العميد / غيث الزعابي

مدير عام التنسيق المروري – وزارة الداخلية

سعادة العميد / حسن الحارثي

مدير إدارة المرور – وزارة الداخلية

سعادة العقيد / راشد الخضر

مدير الشؤون القانونية – وزارة الداخلية

سعادة المقدم / أحمد المرر

رئيس قسم شؤون مجلس الوزراء

السيد / يحيى عثمان سليمان

مستشار قانوني – وزارة الداخلية

وقد حضر الجلسة كل من : الأستاذ / خالد عبدالله النقبلي – مستشار المجلس ، والأستاذ / الدكتور

محمد عبدالعال السناري – الخبير الدستوري والإداري للمجلس ، والأستاذ / الدكتور هشام محمد

فوزي – المستشار القانوني بالمجلس ، والأستاذ / علوي الجابري - باحث قانوني أول بالمجلس ،

والأستاذة / فريدة الزيودي - باحث قانوني أول بالمجلس .

كما حضر جانباً منها عدد من طلاب وطالبات بعض الكليات والمدارس المختلفة ، وعدد من ضباط

دورة القيادات العليا بوزارة الداخلية ، وشهدا عدد من رجال الصحافة والإعلام والضيوف .

وتولى الأمانة العامة سعادة / الدكتور محمد سالم المزروعى – أمين عام المجلس ، وسعادة /

عبدالرحمن علي الشامسي – الأمين العام المساعد للشؤون التشريعية والبرلمانية .

**معالي الرئيس :**

بسم الله الرحمن الرحيم ، في مطلع جلستنا الثامنة والختامية لدور الانعقاد العادي الخامس من الفصل التشريعي الرابع عشر للمجلس يسعدنا الترحيب بمعالي / صقر غباش - وزير العمل ، وبمعالي / الدكتور أنور محمد قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي ، وبسعادة / محمد خلفان الرميثي - مدير عام الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات ، وبالأخوات والإخوة أعضاء المجلس الوطني الاتحادي والضيوف والإعلاميين ، وعلى بركة الله نبدأ مناقشة جدول أعمال هذه الجلسة ونبدأ بالبند الأول .

**البند الأول : الاعتذارات :**

**معالي الرئيس :**

لنتل أسماء أصحاب السعادة الأعضاء المعتذرين عن عدم حضور هذه الجلسة .

(تليت أسماء أصحاب السعادة الأعضاء المعتذرين عن عدم حضور هذه الجلسة

وفقاً لما هو مثبت بصدر المضبطة )

**البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة السابعة المعقودة بتاريخ 2011/01/25 م .**

**معالي الرئيس :**

هل هناك أية ملاحظات على هذه المضبطة ؟ الدكتورة فاطمة المزروعي تفضلي .

**سعادة / د. فاطمة حمد المزروعي :**

معالي الرئيس ، في الصفحة رقم (117) في كلامي في السطر الرابع ذكر " بطلب " والصحيح هو " لطلب " ، وفي السطر الأخير في نفس الفقرة ذكر " لاعتمادها في المجلس " والصحيح هو " لاعتمادها في اللجنة" . أيضاً في مكان آخر في نفس الصفحة حيث ذكر "ولن يرغب به الجميع" وأريد أن أغيرها إلى " الذين يرغبون فيه " ، معالي الرئيس لدي نسخة للأمانة في الصفحة (125) هناك كلمة سقطت وهي " الموافقة " في الجملة أن يأخذ ... " وهي في السطر الرابع من كلامي ولا أدري إن سقطت مني أو أثناء الطباعة لا أدري ، وشكراً ولدي نسخة للأمانة العامة .

**معالي الرئيس :**

شكراً ، أخ أحمد الظنحاني تفضل .

**سعادة / أحمد سعيد الظنحاني :**

السلام عليكم ، معالي الرئيس شكراً جزيلاً ، لدي تعليق في الصفحة (11) في كلامي في السطر الأول حيث قلت " عندما رجعت لتقرير ديوان المحاسبة " وليس " عندما رجعت لديوان المحاسبة " ، وشكراً .

معالي الرئيس :

أخ راشد الشريقي تفضل .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكراً معالي الرئيس ، جاء في مداخلتني الثانية في الصفحة (121) حيث سقطت كلمة " توضيح " سهواً في الجملة " يحتاج إلى .... " ، وشكراً .

معالي الرئيس :

أخت أمل تفضلي .

سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي :

شكراً معالي الرئيس ، في الصفحة (134) في كلمتي " الخاصة بنظام الدوام الجزئي " حيث ذكر خطأً " أن الهيئة درست جدواه ووجدت أنه بدون جدوى " وهو العكس تماماً " أن الهيئة درست جدواه ووجدت أنه ذو جدوى " ، أطلب تغيير كلمة " بدون " إلى كلمة " ذو " ، وشكراً .

معالي الرئيس :

والآن هل يوافق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة ؟

( موافقة )

معالي الرئيس :

ننتقل إلى البند الثالث .

البند الثالث : الأسئلة :

1. سؤال موجه إلى معالي / عبيد حميد الطاير - وزير الدولة للشؤون المالية من سعادة العضو / يوسف عبيد النعيمي حول " قيام بعض البنوك بفرض رسوم على الخدمات التي تقدمها لعملائها " .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإني أرجو توجيه السؤال التالي

إلى معالي /عبيد حميد الطاير- وزير الدولة للشؤون المالية:

قامت بعض البنوك العاملة في الدولة في الآونة الأخيرة بفرض رسوم على الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها،وخصم مقابل هذه الرسوم من أرصدهم.

فما هو دور المصرف المركزي في تقنين هذه الرسوم ؟ "



معالي الرئيس :

لقد ورد إلى المجلس رد كتابي من معالي الوزير وليتل نصه .

تلي الرد الكتابي ونصه :

" معالي الأخ / عبدالعزيز عبدالله الغرير

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

تحية طيبة وبعد ،،

الموضوع : الرد على سؤال عضو المجلس الوطني الاتحادي .

بالإشارة إلى خطابكم رقم (أر/2010/2040/7/1/1) بتاريخ 2010/12/29 م ، حول موافاتكم

بالرد على سؤال عضو المجلس الوطني الاتحادي سعادة / يوسف عبيد النعيمي حول " قيام

بعض البنوك بفرض رسوم على الخدمات التي تقدمها لعملائها " .

يسرنا أن نرفق لكم رد مصرف الإمارات المركزي حول السؤال المذكور أعلاه .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ،،

عبيد حميد الطاير

وزير الدولة للشؤون المالية

الموقر

معالي الأخ / عبيد حميد الطاير

وزير الدولة للشؤون المالية

وزارة المالية

أبوظبي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

أبدأ كتابي هذا بتقديم أطيب التحيات والتمنيات ... وبعد ،

بالإشارة إلى كتاب معاليكم رقم (م.و.د/2010/469) المؤرخ 2010/12/30 ، بشأن السؤال

الموجه من سعادة / يوسف عبيد النعيمي - عضو المجلس الوطني الاتحادي حول موضوع " قيام

بعض البنوك بفرض رسوم على الخدمات التي تقدمها لعملائها " .

يسرني أن أرفق لكم الرد المقترح .

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،

سلطان بن ناصر السويدي

المحافظ

## الرد على السؤال

المقدم من عضو المجلس الوطني الاتحادي سعادة / يوسف عبيد النعيمي عن " قيام بعض البنوك بفرض رسوم على الخدمات التي تقدمها لعملائها "

بعد الإطلاع على تقارير القروض والخدمات الأخرى المقدمة للعملاء الأفراد ، وعلى ردود البنوك على الاستبيان الذي سبق وأن أرسلت تحت عنوان " القروض الشخصية الاستهلاكية " ، وعملاً بالمادة (94) من القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1980 في شأن المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفية ، قام المصرف المركزي مؤخراً بإعداد صيغة لنظام جديد مقترح للقروض المصرفية والخدمات الأخرى المقدمة للعملاء الأفراد ، هدف هذا النظام هو تحديد العلاقة بين البنوك (التقليدية والإسلامية) من ناحية ، وعملائهم الأفراد من ناحية أخرى ، على نحو أكثر شفافية بما يعزز الثقة في البنوك ويدعم مصداقية النظام المصرفي ، وعليه فإن هذا النظام الجديد سيصبح ساري المفعول وسيُنشر في الجريدة الرسمية بعد الحصول على موافقة مجلس إدارة المصرف المركزي عليه بشكل نهائي .

ونتوقع أن يفي هذا النظام بالاحتياجات ويجيب على كثير من الاستفسارات ويضع حلولاً لكثير من الإشكالات والأمور المطروحة حالياً . "

معالي الرئيس :

تفضل يا أخ يوسف .

سعادة / يوسف عبيد النعيمي :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي وزير الدولة للشؤون المالية ولمعالي محافظ المصرف المركزي ، أنا - في الحقيقة - أستغرب الرد إذا كان هذا هو الرد بالفعل على سؤالي ، أم أنهم وضعوا رداً لشخص آخر وأرسلوه لي ، السؤال واضح والجواب يتكلم عن شيء آخر تماماً، السؤال يتكلم عن الرسوم والجواب يتكلم عن القروض الشخصية ، فما علاقة القروض الشخصية بالسؤال ؟ وكأن هذا السؤال رد عليه لجهة أخرى وقص ولصق وأرسل إلينا هكذا ، هذا الكلام لا يجوز ، نحن نتكلم عن الرسوم والمصاريف ، الآن على سبيل المثال لا الحصر ، لما فرضت وزارة العمل على كل أصحاب الشركات فتح حسابات في البنوك ، فقامت هذه الشركات بفتح حساب خاص في البنك لكل عامل لديها ، واليوم الذي تقوم فيه الشركة بإغلاق حساب أي عامل قبل إكمال فترة السنة فإن البنك يأخذ (250) أو (300) درهم ، من يتحمل هذا؟! الآن

بطاقات الانتماء في خارج الدولة وفي كل بلدان العالم ليس عليها رسوم لأن الرسوم تؤخذ من التاجر ، والآن يؤخذ على كل عملية من بطاقات الانتماء الصادرة في الدولة (3%) على أي عملية تتم خارج الدولة ! هذا إضافة إلى الرقم الذي يؤخذ من التاجر ، إضافة إلى فرق العملة ، وكل هذه العمليات تتم بسرية تامة والعميل لا يتم إشعاره فيها وإنما يتفاجأ بها عندما يصله كشف الحساب ، وفي المرة الأولى كان هناك تصريح لمدير الخزانة بأن هذا الأمر ليس من اختصاص المصرف المركزي ونفاجأ أن المصرف المركزي ومعالي المحافظ بتاريخ 2011/2/2 يصرح في جريدة الخليج ويقول : " إن الرسوم خرجت عن نطاق السيطرة في الآونة الأخيرة " وهذا إقرار من محافظ المصرف المركزي نشر في جريدة الخليج بتاريخ 2011/2/2 ، أيضاً في جريدة الاتحاد بتاريخ 2011/2/3 يتكلم معالي المحافظ عن انفلات الرسوم ، فطالما أنه أقر بانفلاتها وأنها خرجت عن نطاق السيطرة فمتى ينظر إلى هؤلاء الزبائن الذين تخصم منهم هذه الرسوم ، والجواب الذي جاءني هو ليس جواباً على سؤالي ولكني مضطر للتعليق لأن هذه آخر جلسة والله يعلم متى ستتم الإجابة عن هذا السؤال ، وشكراً .

معالي الرئيس :

2. سؤال موجه إلى معالي / صقر غباش - وزير العمل من سعادة العضو / سلطان صقر السويدي حول " تصريح عمل للأحداث المواطنين والمقيمين " .

معالي الرئيس :

ليتلى نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإني أرجو توجيه السؤال التالي

إلى معالي / صقر غباش - وزير العمل :

أعلنت وزارة العمل عن منح تصاريح عمل للأحداث المواطنين والمقيمين من داخل الدولة .

فما الهدف من إصدار مثل هذه التصاريح ؟

معالي الرئيس :

تفضل معالي الأخ صقر غباش .

معالي / صقر غباش : ( وزير العمل )

شكراً معالي الرئيس ، أصحاب السعادة الإخوة والأخوات أعضاء المجلس ، أود في البداية أن أعبر عن بالغ سروري وتقديري للتواصل الذي يتجدد معكم دائماً ، ولا بد لي أن أثنى عالياً جهود المجلس خلال الفترة الماضية فمن خلال رئاستكم وهذه النخبة من الأعضاء وفهمكم لدور المجلس

ارتقى العمل فيه خلال الفترة الماضية وارتقت العلاقة بين الحكومة والمجلس الأمر الذي انعكس إيجاباً على الصالح العام ، وأتقدم بالشكر والتقدير لسعادة الأخ سلطان صقر السويدي - عضو المجلس الذي بسؤاله أتاح لي الحضور والمشاركة بالرد على هذا السؤال الهام .

أولاً ، أتفهم اهتمام سعادة الأخ سلطان صقر السويدي ، فبالإضافة إلى أنه عضو المجلس هو - أيضاً - نائب رئيس جمعية رعاية الأحداث ولذلك فله اهتمام إضافي وخاص بهذا النوع من تصاريح العمل .

تصاريح العمل للأحداث تأتي في إطار تصاريح العمل الداخلية ، وهذه التصاريح مقصورة فقط على الموجودين داخل الدولة أي في سوق العمل الداخلي من مواطنين وأيضاً غير مواطنين والحدث في مفهوم قانون العمل والقرار الوزاري هو الذي يقع في المرحلة العمرية بين 15-18 ، وهذا النوع من تصاريح العمل موجود في أغلب دول العالم إن لم يكن في كل دول العالم ولهذا سنجد أن هناك باباً خاصاً أو فصلاً خاصاً للأحداث في قانون العمل الذي صدر سنة 1980 ، وفي المواد من 21-26 ، ونحن في الوزارة نتفهم هذه المرحلة العمرية ونتفهم - أيضاً - حساسية تصريح العمل لهذه المرحلة العمرية ، ولهذا القرار ضوابط مشددة ودقيقة تختلف عن كل أنواع تصاريح العمل الأخرى وسأمر على أهم هذه الضوابط : أولاً أن تكون هناك موافقة كتابية ممن له الولاية أو الوصاية على الحدث ونعتقد أن هذا شرط في غاية الأهمية ، بعد ذلك شهادة الميلاد للتحقق من العمر ، وشهادة اللياقة الصحية وهناك - أيضاً - قائمة كبيرة بالأعمال المحظورة التي يحظر على الحدث العمل فيها ، والحد الأقصى لساعات العمل هي ست ساعات مع شرط أن تكون هناك ساعة للراحة وألا تكون المدة أكثر من أربع ساعات متواصلة ، وعدم السماح للحدث بالعمل ليلاً ونقصد بذلك من الساعة الثامنة مساءً حتى السادسة صباحاً ، وعدم السماح ببقائه في محل العمل بعد المواعيد المقررة أو تشغيله في أيام الراحة ، ولا يكلف بأعمال أو بساعات عمل إضافية، من هذا أقصد أن هذا النوع من تصاريح العمل له خصوصية وله ضوابط وشروط مشددة نظراً لهذه المرحلة العمرية ، والهدف - الحقيقية - من هذا القرار هو أن نفتح باباً كان مغلقاً ، وأن نضع الشروط والضوابط اللازمة خوفاً من أن إغلاق هذا الباب ليس هو الحل الأفضل ، وخوفاً كذلك من وجود مخالفات في ظل عدم وجود هذه الضوابط ، بالإضافة إلى أن هذا القرار سيعمل على إزالة الجوانب أو العوائق القانونية من تشغيل الأحداث وسيتمكن من فتح باب للأحداث ولأولياء أمورهم وأصحاب العمل ، لذلك نعتقد أنه خطوة إيجابية وعلى الرغم من حساسية هذه المرحلة العمرية إلا أننا لا نرى أن هذا القلق يذهب بنا إلى إغلاق الباب بل بالعكس فإن وجود هذه الفرصة ووجود هذا المجال الذي يتاح ضمن هذه الضوابط هو الأفضل، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً لمعالي الوزير ، الأخ سلطان صقر السويدي تفضل ز

سعادة / سلطان صقر السويدي :

شكراً معالي الرئيس ، بسم الله الرحمن الرحيم ، أصبح على أصحاب المعالي ، والأخوات والإخوة والضيوف .

أولاً أقدم الشكر والتقدير إلى معالي الأخ العزيز صقر غباش - وزير العمل على رده وعلى حضوره - أيضاً - وهذا ينم عن اهتمامه ومتابعته وقدرته - أيضاً - على توضيح كل القضايا وخاصة قضايا العمل والعمال ، أنا من خلال توجيهي لهذا السؤال تبادر إلى ذهني شيء محدد ، كل الخطوات التي قامت بها وزارة العمل في الآونة الأخيرة هي خطوات جيدة ومتفق عليها ، قد تكون هناك وجهات نظر وخاصة فيما يخص الأحداث ، وهذا سؤال أتمنى من معالي الأخ صقر غباش أن يجيب عنه : هل كل هذه القضايا وكل هذه الأمور التي حصلت من خلال هذه العملية كان الهدف منها الحفاظ على تنظيم سوق العمل في دولة الإمارات ، ومن ثم أن هذه الخطوة تصب في عملية معالجة التركيبة السكانية وهذه من أهم القضايا المصيرية بالنسبة لنا في دولة الإمارات ، والتي من المفروض أن تكون كل قراراتنا وأنظمتنا - كل في موقعه الحكومة والقطاع الخاص - تعمل على علاج هذه القضية بهدوء .

الموضوع الثاني : بعدما وضحت يا معالي الوزير أتفق معك بأن هناك قانون للعمل صدر في عام 1980 لكنه لم يفعل وهذا يحسب لك أنت وللعاملين معك فيما يخص تفعيل هذا القانون ، لاشك أن قضية الأحداث هي قضية عالمية مشتركة ، لكن نحن في دولة الإمارات أرجو أن نركز على قضية هامة وهي خصوصية دولة الإمارات ، أولاً دولة الإمارات من أعلى الدول دخلاً في العالم . ثانياً دولة الإمارات التعليم فيها مجاناً ، فما هو السبب أن أسمح لأبنائي بأن يتسربوا من العملية التربوية أو التعليم ويذهبون للعمل ؟ هذه قضية . القضية الثانية : وربما أنت أقرب وسعادة الأخ محمد كذلك ، منذ فترة طويلة كان الإخوة في القوات المسلحة والأمن يقومون بتوظيف الشباب الذين لديهم مشاكل في قضية الدراسة لكن الحكومة رأت - وأعتقد أن هذا قبل سنة 1980 - أنه يجب أن يكون هذا الشخص مسلحاً بسلاح العلم وليس طالباً شبه أمي ، فحتى في هذه الأجهزة لن ينتج ولن يقدم شيئاً ، فكانت هناك مدارس عسكرية حتى الثانوية العامة تحتضن هؤلاء الشباب الذين لم تكن أسرهم قادرة على الإنفاق عليهم ، فمن وجهة نظري الخاصة أن هذا الموضوع خصيصاً في دولة الإمارات والذي شدني أكثر ما يخص غير المواطنين ، نحن سوق عمل مفتوح ونريد أن ننظم هذا السوق لكن هل نحن مسؤولون - أيضاً - عن أبناء الوافدين بأن يستقروا

ويتعلموا ويعملوا؟! وأنا أعتقد أن هذه قضية مهمة يا معالي الوزير ، من خلال الملاحظات أن الإخوة الوافدين يأتون ويتعلم أبناؤهم ويعملون ومن ثم يقولون أننا وجدنا على هذه الأرض منذ عشرين سنة أو خمس وعشرين سنة ، فهذه قضية وملاحظة من الملاحظات الهامة ، لاشك في الأونة الأخيرة لو أخذنا عدد طلبة دولة الإمارات فهم حوالي (250) ألف طالب موجودون على مقاعد الدراسة ، فكم هي النسبة في قضية التسرب ؟ وكم نسبة الأحداث ؟ فيما يخص الأحداث أنا أعتقد أن الأحداث في إمارة أو إمارتين يمثلون (5.5%) وهو عدد بسيط فيجب أن نعالج هذه القضية بدلاً من فتح باب آخر نسمح لهم من خلالهم بالتسرب من التعليم .

**معالي الرئيس :**

تفضل أخ خليفة بن هويدن المراقب .

**سعادة / خليفة عبدالله بن هويدن : ( مراقب المجلس )**

العضو استرسل في الكلام وتجاوز الخمس دقائق ، وشكراً .

**معالي الرئيس :**

تفضل يا أخ سلطان أكمل وفي نفس الموضوع .

**سعادة / سلطان صقر السويدي :**

أظن في حدود (5.5) مليون ، أنا أعتقد أن هذه القضية - يا معالي الوزير - هي قضية مفصلية وقضية هامة يجب أن تنتبه لها ، ولكن ليس لدي علامة استفهام على ما اتخذتموه من إجراءات ، وشكراً .

**معالي الرئيس :**

تفضل معالي الوزير أخ صقر غباش .

**معالي / صقر غباش : ( وزير العمل )**

شكراً معالي الرئيس ، في البداية - الحقيقة - أريد أن نقف قليلاً عندما نأتي إلى قرار محدد ويتبادر إلى أذهاننا أن نحمل هذا القرار ما لا يحتمل ، هذا قرار محدد هو تصريح عمل للأحداث وفي هذا نوعين من أنواع التصريح يقع ضمن هذا القرار ، تصريح بأن يكون العمل لفترة كاملة أي ست ساعات يومياً وتصريح آخر للعمل لبعض الوقت ، أنا في اعتقادي أن أهم ما في هذا القرار هو تصريح بعض الوقت ، لأنه سيسمح لأبنائنا بالعمل لبعض الوقت وأنا أعتقد أن هذا هدف في غاية الأهمية والضرورة ، العالم اليوم يتجه إلى أن يتم الدمج بين التأهيل والتعليم والخبرة ووجود أبنائنا في مواقع العمل خلال فترة الصيف بشكل أكبر ومن خلال الممارسة يساهم كثيراً في بناء الشخصية ويساهم في الاعتماد على النفس والتعرف على بيئة العمل وبالتالي قد

يساعد هذا أكثر في أن تتضح الصورة لهذا الطالب في اختياراته الدراسية مستقبلاً ، أنا أتفهم القلق الذي يبديه سعادة الأخ سلطان ونحن لم نكن غافلين عن هذا القلق في جانب تصريح العمل للأحداث لوقت كامل بمعنى ست ساعات فهذا الموضوع سيخضع إلى عناية واهتمام خاص قبل صدور التصريح لكننا نتمنى - الحقيقة - الوقوف عند الجوانب الأخرى التي أتاحتها هذا القرار ، ومن بين الجوانب التي يمكن أن يتيحها هذا القرار أنه عندما يعمل هذا الحدث خلال فترة الصيف لمدة شهر أو شهرين أو ثلاثة فإنه يتعلم الادخار ويتعلم قيمة المال وكيف يتصرف بهذا المال ، وربما نسبة عالية من الأسر ليست بحاجة للمال وهذه المبالغ يعطونها لأبنائهم بسهولة ولكن الفارق - الحقيقة - بين أجر حصل عليه طوال مدة شهر وكيف يتصرف فيه وليس مبلغاً سُلّم له مباشرة دون أي جهد ، وأنا أعتقد أن هذه قيمة لم تغب عن بالنا أثناء إعداد هذا القرار ، فالعمل نفسه قيمة وحرصنا أن نغرس هذه القيمة الاجتماعية والاقتصادية في أبنائنا ، والعمل كذلك يجعله عضواً فاعلاً ونشطاً في مجتمعه ، هذه قيم في غاية الأهمية ، أنا أستأذن معاليك وسعادة الأخ سلطان وسأذكر بعض الوقائع ، سمو الشيخ محمد بن زايد في إحدى المرات أراد أن يعمل أحد أبنائه في إحدى الشركات ، ففوجئ - الحقيقة - بأن قالوا له لا نستطيع أن نوظفه وقال لهم لماذا ؟ إذا كان الموضوع يتعلق بالراتب فأنا لا أهدف من وراء ذلك إلى الراتب فقالوا له لا ، بل لا يوجد تصريح بالعمل لمن هم في هذه المرحلة العمرية ، أنا شخصياً وفي أيام فترة الثانوية عملت لمدة سنتين متتاليتين في دائرة المياه والكهرباء في إمارة رأس الخيمة، وفي السنة الأولى كنت أصدر فواتير الماء والكهرباء وفي السنة الثانية تحسن الوضع وأصبحت أميناً للصندوق ، وأنا أعرف سعادة الأخ يوسف وهو موجود ، وقد بدأ موظفاً بسيطاً في البنك البريطاني وختم مسيرته العملية بأن أصبح مديراً عاماً لهذا البنك ....

**معالي الرئيس :**

هذا الكلام يقال بعد الجلسة ، تفضل .

**معالي / صقر غباش : ( وزير العمل )**

الأخ سلطان صقر بالتأكيد مرّ بنفس هذه الظروف ، وأعتقد معاليك أنك مررت بشيء من هذا في فترة الصيف وكذلك أعداد لا بأس فيها من الموجودين قد مرّت بهذا الجانب ، الحقيقة هذه المرحلة فيها اكتساب المهارات والتواصل الاجتماعي والثقة بالنفس والتعامل مع الثقافات المختلفة، وهذه كلها عناصر مطلوبة في بناء شخصية الطالب في هذه المرحلة العمرية ، وأزيد على ذلك أن الجامعات المتميزة ترى في الطالب الذي لديه هذه الممارسة عنصراً أساسياً ويصبح عنصر تفضيل في شروط القبول ، الذي أريد أن أؤكد مرة أخرى أننا منتبهون للمحاذير التي

أشار لها سعادة الأخ سلطان وأحبيه وأثنى هذا الجانب لديه ، وسنكون - أيضاً - على أتم استعداد في الوزارة للتعاون مع جمعية رعاية الأحداث والاستفادة من آرائهم وخبراتهم في هذا الجانب ، وعلى الجانب الآخر نحن حالياً نسير في مباحثات مع إحدى جامعاتنا الوطنية للاتفاق على دراسة حول آثار القرارات الأخيرة التي صدرت من الوزارة ، وهذه القرارات ستكون محل دراسة ، وبهذا سنخضع القرارات الأخيرة لتقييم علمي وموضوعي ومن جهة محايدة وأكاديمية ومن مركز بحثي متخصص .

أمل يا أخ سلطان أن أكون قد وفقت بالإجابة عن السؤال ولك مني كل التقدير والاحترام لأنك أتحت لي هذه الفرصة ، وشكراً .

**معالي الرئيس :**

تفضل أخ سلطان صقر السويدي .

**سعادة / سلطان صقر السويدي :**

شكراً معالي الرئيس ، أولاً - أيضاً - أنا أبادلك الرأي في هذا التقدير ، وأيضاً أثنى هذه الخطوات الجادة لضبط سوق العمل .

هناك قضيتان مهمتان أتفق فيها معك تماماً أولاً قضية التدريب وأنا أعتقد أنها قضية أساسية حتى من ضمن استراتيجية الحكومة . ثانياً قضية التوظيف في أثناء العطلة الصيفية ، فكما تعلم يا معالي الوزير أنني من الناس الذين تبناوا هذا البرنامج لمدة (15) عاماً أي منذ عام 1980 كان هناك نواة طيبة في قيادة شرطة دبي ، وأنا أعتقد أن هذا يُحسب لمعالي الأخ الفريق ضاحي خلفان على تبني هذه القضية ، ثم بدأت - طبعا - على المستوى الإتحادي ، وكانت الجهة المسؤولة عن قطاع الشباب والرياضة في الصيف بالتنسيق مع الإخوة في القوات المسلحة وفي وزارة الداخلية وفي جميع المؤسسات الإتحادية ، وفعلاً كان هناك برنامج منظم لمدة ثلاثة أشهر تقريباً ، وكان هناك دعماً لهذا البرنامج من قبل صاحب السمو رئيس الدولة المغفور له الشيخ زايد ، وسمو الشيخ منصور بن زايد شخصياً كان متبني لهذا الموضوع ، وكان هناك - أيضاً - مبلغ في حدود أربعة أو خمسة ملايين درهم تعطى لهذه الجهة حتى تستطيع تنفيذ هذا الموضوع ، وفعلاً أنا أعتقد أن هذه قضية أساسية أما قضية أننا كنا نعمل ونحن صغار فلم يكن هناك قانون العمل ، فأعتقد أننا أتفق معك لكن قضية يوسف .....

**معالي الرئيس :**

شكراً يا أخ سلطان ...



**سعادة / سلطان صقر السويدي :**

لحظة حتى أكمل التعليق ...

**معالي الرئيس :**

فكرت أنك قبلت ما عرضه معالي الوزير ....

**سعادة / سلطان صقر السويدي :**

نعم ، أنا أقبل ولكن سأكمل تعليقي ، فهذه آخر جلسة ...

**معالي الرئيس :**

إذا أرجو أن تبقى في سياق السؤال لو سمحت ، تفضل .

**سعادة / سلطان صقر السويدي :**

لا شك أنا أتفهم هذه الأمور من معالي الوزير لكن أتمنى أن تكون في أضيق الحدود ، فقضية الأحداث هي قضية مهمة جدا ، لذا أتمنى أن لا نفتح بابا للتسرب من العملية التربوية ، فلنعمل كل ما يمكن لضبطها ، وأنا أتفق معك أن هذه قضية العالم كله يسير فيها ، وهناك قانون ، وأيضا منظمة العمل الدولية تشرف وتوجه في هذه الأمور ، وشكرا .

**معالي الرئيس :**

شكرا للأخ سلطان ، وشكرا لمعالي الوزير الأخ صقر غباش .

والآن ننتقل إلى البند الرابع ... تفضل معالي الوزير .

**معالي / صقر غباش سعيد غباش : (وزير العمل)**

شكرا معالي الرئيس مرة أخرى ، شكرا للأخ سلطان ، وأنا أؤكد لك وأتفق معك على أهمية أن يكون هذا النوع من التصاريح محل اهتمام خاص ، فإن شاء الله يكون كذلك ، وأطمئنك ، وشكرا لكم معالي الرئيس ، واسمح لي بالإستئذان .

**معالي الرئيس :**

تفضل معالي الوزير .

**\* البند الرابع : مشروعات القوانين المحالة من اللجان :**

- مشروع قانون اتحادي رقم ( ) لسنة 2010 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم

(21) لسنة 1995م في شأن السير والمرور والقوانين المعدلة له .

**معالي الرئيس :**

ليتفضل سعادة الأخ / سلطان خلفان بن حسين – مقرر لجنة الشؤون الداخلية والدفاع للمنصة .

أيها الإخوة ، أعتقد أن مشروع القانون بسيط ولذا سنكتفي - فقط - بقراءة الجدول المقارن ، ولكن قبل ذلك هل يوافق المجلس على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟ الكلمة للأخ أحمد شبيب .

**سعادة / أحمد شبيب الظاهري : (النائب الأول للرئيس)**

شكرا معالي الرئيس ، الملاحظة على مشروع القانون فقط هي في السنة ، فيجب تعديلها لتصبح لسنة 2011 بدلا من لسنة 2010م ، أما بقية مشروع القانون فهو واضح ، وشكرا .

**معالي الرئيس :**

إذاً هل يوافق المجلس على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة)

**معالي الرئيس :**

إذاً تفضل الأخ المقرر بقراءة الجدول المقارن لأخذ الموافقة على مشروع القانون مادة . مادة .

**سعادة / سلطان خلفان بن حسين : (مقرر لجنة الشؤون الداخلية والدفاع)**

بسم الله الرحمن الرحيم .

**مشروع قانون اتحادي رقم ( ) لسنة 2011م**

**بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (21) لسنة 1995م**

**في شأن السير والمرور والقوانين المعدلة له**

سنكتفي بقراءة القانون كما ورد من الحكومة والتعديل الوارد عليه من اللجنة ...

**معالي الرئيس :**

لو سمحت أقرأ التعديل الوارد من اللجنة فقط .

**سعادة المقرر :**

مشروع القانون كما عدلته اللجنة :

**مشروع قانون إتحادي رقم ( ) لسنة 2011م**

**بتعديل بعض أحكام القانون الإتحادي رقم (21) لسنة 1995م**

**في شأن السير والمرور والقوانين المعدلة له**

- الفقرة الأولى من الديباجة : بدون تعديل ...

**معالي الرئيس :**

عفواً ، إذاً يصبح الآن مشروع قانون اتحادي رقم ( ) لسنة 2011م بدلاً من 2010م ، فهل

يوافق المجلس على عنوان مشروع القانون بتعديل السنة ؟ الكلمة للأخ أحمد الظنحاني .

**سعادة / أحمد سعيد الظنحاني :**

عفوا معالي الرئيس ، لو يقرأ لنا رأي اللجنة الوارد في التقرير فذلك سيكون أفضل بدلا من الدخول مباشرة في الجدول المقارن ، فقد ورد " رأي اللجنة " في التقرير ، ولا بد من قرائته وسماعه من قبل أعضاء المجلس ، وشكرا .

**معالي الرئيس :**

تفضل الأخ المقرر أكمل .

**سعادة المقرر :**

الفقرة الثانية من الديباجة حذف منها الآتي : " ... وعلى قانون الإجراءات الجزائية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (35) لسنة 1992م ، والقوانين المعدلة له " حذفت هذه الفقرة منعا للتكرار.

**معالي الرئيس :**

هل هناك موافقة من الحكومة والمجلس على ديباجة مشروع القانون كما عدلتها اللجنة ؟ تفضل سعادة الأخ سيف الشعفار .

**سعادة الفريق / سيف عبدالله الشعفار : (وكيل وزارة الداخلية)**

لا مانع لدينا في هذا التعديل الذي أجرته اللجنة على الديباجة ، وشكرا .

**معالي الرئيس :**

إذا هل يوافق المجلس على ديباجة مشروع القانون كما عدلتها اللجنة ؟

(موافقة)

**سعادة المقرر :**

المادة (57) تم حذفها من قبل الحكومة من القانون الأصلي ولكن اللجنة بعد إجراء التعديلات إرتأت إعادة هذه المادة للوزارة مرة أخرى وتم الإتفاق على إعادة هذه المادة لمشروع القانون ، وهي تنص على :

**" المادة (57)**

باستثناء العقوبات المنصوص عليها في هذا الباب والعقوبات المنصوص عليها في جداول المخالفات الصادرة بقرار من وزير الداخلية ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن مائتي درهم ولا تزيد على خمسمائة درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب مخالفة لأي حكم آخر من أحكام هذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له .

ويعتبر ظرفاً مشدداً للعودة لارتكاب جريمة يعاقب عليها بموجب أحكام هذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً له وذلك خلال سنة من تاريخ ارتكاب الجريمة "

- تم التعديل حتى لا توجد عقوبتين على فعل واحد وهو غير جائز قانوناً مع الإلتزام في هذا التعديل والشروط التي وضعتها الدائرة الدستورية بالمحكمة الاتحادية العليا في قرار التفسير الصادر منها برقم (2) لسنة 4 قضائية في جلستها بتاريخ 14/4/1976م خاصة وان المادة المعدلة لم ترد في مشروع القانون المعروض ، وقد وافقت وزارة الداخلية على هذا التعديل .

**معالي الرئيس :**

هل هناك أية ملاحظات على هذه المادة كما عدلتها اللجنة ؟ الكلمة للأخ سيف الشعفار .

**سعادة الفريق / سيف عبدالله الشعفار : (وكيل وزارة الداخلية)**

نحن موافقون على هذا التعديل ، والحقيقة نشكر اللجنة التي أثارَت هذه الجزئية ، وشكراً .

**معالي الرئيس :**

إذاً هل يوافق المجلس على المادة (57) كما عدلتها اللجنة ؟

(موافقة)

**سعادة المقرر :**

المادة الأولى : بدون تعديل .

**معالي الرئيس :**

هل يوافق المجلس على هذه المادة الأولى كما وردت من الحكومة ؟

(موافقة)

**سعادة المقرر :**

### **" المادة (61)**

1. بالإضافة إلى الحالات الواردة في المادة (60) من هذا القانون يحدد وزير الداخلية

الحالات الأخرى التي يجوز فيها حجز الرخصة أو المركبة " .

2. بدون تعديل .

- تم التعديل حتى لا يوجد تناقض بينها وبين المادة (60) من القانون الأصلي .

**معالي الرئيس :**

هل هناك أية ملاحظات على هذه المادة كما عدلتها اللجنة ؟

(لم تبد أية ملاحظات)

إذاً هل يوافق المجلس على المادة (61) كما عدلتها اللجنة ؟

**سعادة المقرر :**

المادة الثانية : بدون تعديل .

**معالي الرئيس :**

هل يوافق المجلس على المادة الثانية كما وردت من الحكومة ؟

(موافقة)

**سعادة المقرر :**

المادة الثالثة : بدون تعديل .

**معالي الرئيس :**

هل يوافق المجلس على المادة الثالثة كما وردت من الحكومة ؟

(موافقة)

**معالي الرئيس :**

والآن هل يوافق المجلس على مشروع القانون في مجموعه دون إعادة تلاوة مواده مرة أخرى

في صيغتها النهائية ؟

(موافقة) \*

**معالي الرئيس :**

شكرا للمجلس ، وشكرا للأخ المقرر ، وشكرا لسعادة الأخ سيف الشعفار والإخوة المرافقين

معه على حضورهم هذه الجلسة .

**سعادة الفريق / سيف عبدالله الشعفار : (وكيل وزارة الداخلية)**

شكرا للإخوة الذين شاركوا في صياغة هذه المواد ، وشكرا .

**معالي الرئيس :**

والآن أيها الإخوة ننتقل إلى البند الخامس .

**\* البند الخامس : الموضوعات العامة .**

- مناقشة موضوع " استراتيجيات توفير الأمن الغذائي " .

**معالي الرئيس :**

ليتل نص الموضوع .

تلي الموضوع ونصه :

---

\*تقرير اللجنة ومشروع القانون في صيغته النهائية ملحق رقم (1) بالمضبطة .

" إعمالاً لنص المادة (103) من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي فإننا نتقدم بطلب مناقشة الموضوع العام المذكور أعلاه .

- يتجلى مفهوم الأمن الغذائي بحصول السكان وفي أي وقت على ما يكفيهم من الغذاء وبأسعار مناسبة ، باعتبار أن الغذاء هو الرافد الأساسي للحياة والإستقرار في جميع المجتمعات .  
ولتحقيق هذا الهدف نرجو مناقشة سياسة الحكومة في المحاور التالية :
- 1- تفعيل الجانب الإنتاجي الزراعي والحيواني والبحري وتشجيع المزارعين والصيادين على هذا التوجه مع توفير الضمانات الكافية لهم للإستمرار في العملية الإنتاجية .
  - 2- العمل على توفير السلع الإستهلاكية الأساسية والتي تستورد من الخارج وضمان وجودها في الأسواق وبأسعار مناسبة واستمرار الكشف المخبري عليها في أماكن التخزين بين الفينة والأخرى حفاظاً على صحة المجتمع .
  - 3- دعم مشاريع المواطنين المهنية والإنتاجية في مناطقهم والتي تساعد على توفير الغذاء للسكان وذلك بتوفير الطاقة اللازمة لمشاريعهم وفتح الأسواق أمامهم وحمايتهم .
  - 4- تأمين وصول المياه وتدفقها إلى مناطق الإنتاج وإلى المساكن والمستشفيات والأماكن الحيوية في الدولة ، مع إيجاد خزانات للتخزين تكفي الدولة لمدة ستة أشهر على الأقل خاصة في أوقات الأزمات والكوارث .

#### مقدمو الطلب

- 1- خالد علي بن زايد الفلاسي
- 2- راشد مصبح الكندي المرر
- 3- محمد محمد الهاملي
- 4- أحمد شبيب الظاهري
- 5- عبدالله أحمد بالحن الشحي
- 6- د. أمل عبدالله القبيسي
- 7- سلطان سيف الكبيسي
- 8- راشد محمد الشريقي
- 9- أحمد سعيد الظنحاني "

معالي الرئيس :

ليتفضل سعادة الأخ راشد مصبح المرر – مقرر لجنة الشؤون الخارجية والتخطيط والبتروال والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية إلى المنصة ، وسنكتفي بقراءة ملخص تقرير اللجنة

بالإضافة إلى التوصيات الواردة في التقرير ، وكما ترون فلدينا تسعة أعضاء هم مقدمو الطلب بالإضافة إلى الأخ خليفة بن هويدن ، والأخت نجلاء العوضي ، والأخ علي جاسم ، يوسف النعيمي ، والأخ سلطان السويدي ، والأخت نضال الطنجي ، والأخت روية السماحي ، والأخ سلطان المؤذن ، والأخت ميساء راشد غدير طلبوا تسجيل أسمائهم لطلب الكلمة .  
والآن تفضل الأخ المقرر بتلاوة ملخص التقرير والتوصيات .

**سعادة / راشد مصبح الكندي المرر : (مقرر لجنة الشؤون الخارجية والتخطيط والبتترول والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية)**  
شكرا معالي الرئيس .

### **ملخص التقرير**

في ضوء إحالة المجلس موضوع استراتيجية الأمن الغذائي للجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس فانه بعد إطلاعها على العديد من الوثائق والبيانات ولقائها مع ممثلي الحكومة انتهت إلى بناء محاور دراستها للموضوع في إطار الآتي :

**أولا : أسباب عدم تحقيق متطلبات الأمن الغذائي في الدولة :**

1. زيادة حجم استهلاك المواد الغذائية بالدولة واعتمادها على الاستيراد .
2. احتكار مجموعة من الشركات والمؤسسات والوكالات على سوق الغذاء .
3. عدم وجود مخزون غذائي استراتيجي تموييني وفق المعايير العالمية .
4. ضعف الاهتمام باستخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة ، وضعف دور المراكز البحثية.
5. ضعف استثمارات الدولة في مجال الزراعة داخليا وخارجيا .
6. تأثير التقلبات المناخية على أوضاع الأمن الغذائي الدولي .
7. تصاعد تأثير الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها السلبية على معدلات النمو الاقتصادي

8. انتشار الأوبئة والأمراض مثل (جنون البقر ، أنفلونزا الطيور) .

**ثانيا : محددات استراتيجية الأمن الغذائي :**

1. الإنتاج الزراعي : تتلخص المشكلات في ( التصحر ، تقنيات ري غير مناسبة ، ضعف تسويق المنتجات الوطنية ، غياب الدعم الحكومي ، ضعف دعم البيوت البلاستيكية).

2. الإنتاج الحيواني:تتلخص إشكالياتها في (انعدام الدعم للأبحاث العلمية والتقنيات الحديثة) .
3. الإنتاج السمكي:تمثلت مشكلاته في (مخلفات ناقلات النفط، التجريف البحري، مخلفات الصيد)
4. الأمن المائي:أهم الإشكاليات تتمثل في ( العوامل المناخية، الموقع الجغرافي ، كميات الأمطار).

وفي ضوء النتائج التي انتهت إليها اللجنة فإنها توصلت إلى العديد من التوصيات مثل :

1. إنشاء مراكز أبحاث لتطوير وتحسين المحاصيل الزراعية وتوطين الخبرات الوطنية .
2. إنشاء شركات مساهمة عامة متخصصة في مجال مزارع الحيوانات والدواجن .
3. دعم مشاريع الاستزراع السمكي عن طريق الأفراد أو الشركات .
4. إنشاء هيئة تتبع وزارة الاقتصاد لضبط سياسات ومراقبة الأسواق .
5. تعزيز مخزونات المياه الجوفية ، وإدارة توزيع المياه .
6. وضع برامج قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى للتعاون بين القطاعين العام والخاص .
7. إنشاء مخازن حكومية تموينية غذائية بالتنسيق مع القطاع الخاص.
8. توحيد قوانين التفنيش على السلع والمواد الغذائية .

### توصيات اللجنة حول محددات الأمن الغذائي

#### أولاً: الثروة الحيوانية:

1. دعم وضبط أسعار الأعلاف في الدولة .
2. توفير السبل لإنشاء شركات مساهمة عامة في مجال مزارع الحيوانات والدواجن.

#### ثانياً: الثروة السمكية:

1. تنظيم صيد الأسماك والحد من الصيد الجائر والذي يستهدف الربح على حساب البيئة.
2. تنظيم الأسواق بحيث تحقق الاكتفاء الذاتي من خلال تنظيم مسائل التصدير للخارج .
3. فتح المجال لإنشاء مزارع للأسماك عن طريق الأفراد أو الشركات الوطنية .

#### ثالثاً: الثروة الزراعية:

1. إنشاء مركز أبحاث متخصص لتطوير وتحسين المحاصيل الزراعية ودعم البحث العلمي.
2. تطبيق أفضل الممارسات الزراعية المطبقة في دول المتقدمة.



3. تسويق إنتاج المزارع الخاصة ، وتوجيه المزارعين لإنتاج المحاصيل حسب حاجة السوق .

4. استخدام أحدث طرق الري والبحث عن مصادر جديدة للمياه باستخدام أحدث التقنيات.

5. توفير الإمكانيات وتوجيه المستثمرين في الدولة للاستثمار الحيواني والزراعي .

6. توطين الخبرات واستخدام أحدث التقنيات في الزراعة.

#### رابعاً: سياسة السوق الداخلي والخارجي :

1. إنشاء جهة تحت إشراف وزارة الاقتصاد لتنسيق الأسعار ، والتعاقد مع الموردين مباشرة.

2. دعم الحكومة للمواد الغذائية الأساسية في حال ارتفاعها لأسباب خارجية قاهرة .

3. تعزيز التعاون الخليجي والعربي في مجال الأمن الغذائي .

4. زيادة استثمارات الدولة الزراعية الخارجية .

#### خامساً: حلول لمشكلة المياه وكيفية تخزينها:

1. دور أجهزة الإعلام في الإرشاد والتوعية لتغيير الأنماط الاستهلاكية وثقافة الاستهلاك في المجتمع.

2. حصر مياه الأمطار في السدود واستخدامها عند الضرورة فقط.

3. تعزيز مخزونات المياه الجوفية وإدارة توزيع المياه وتبني سياسة ملائمة لتوزيع المياه.

#### التوصيات العامة

1. وضع برامج وسياسات قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى للتعاون بين القطاعين العام والخاص.

2. تنفيذ قرارات اللجان الوطنية لمراقبة الأسعار وتفعيل العقوبات الواردة بقانون حماية المستهلك.

3. تبني خطط عمل للربط بين برامج الحفاظ على البيئة وبرامج التنمية الزراعية .

4. إنشاء مخازن حكومية تموينية غذائية بالتنسيق مع القطاع الخاص.

5. توحيد قوانين التفتيش على السلع والمواد الغذائية .

#### معالي الرئيس :

شكراً للأخ المقرر ، والآن هل هناك أية ملاحظات على تقرير اللجنة ، الكلمة للأخ عامر الفهيم .

#### سعادة / عامر عبدالجليل الفهيم :

شكراً معالي الرئيس ، سؤالي موجه للحكومة فيما يخص التوصيات في هذا الموضوع ، فالآن رأينا أن هناك بعض التوصيات خاصة – مثلاً – بوزارة البيئة ، وبعضها خاصة بوزارة

الاقتصاد، وبعضها خاص بإدارة الأزمات ، فجرت العادة أن نبعث التوصيات لوزارة معينة ، فإذا كان في غير اختصاصها ترد علينا الحكومة أن هذه التوصيات في غير اختصاصها وفي غير مجال الوزارة المعنية ، فلا أدري كيف سيقومون بتفصيل هذه التوصيات على كل وزارة أو ماذا سيجري ؟

**معالي الرئيس :**

الكلمة للأخ أنور قرقاش .

**سعادة / د. أنور محمد قرقاش : (وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي)**

شكرا معالي الرئيس ، أعتقد أن السؤال يستبق التوصيات ، فنحن – الحقيقة – لا نعرف بالضبط ما هي التوصيات التي سيقرها المجلس في نهاية الجلسة ، لكن لا شك أننا اليوم نتعامل مع موضوع – كما وصفه الأخ عامر – موزعا على أكثر من مجال ، وهذه الملاحظة سيتم الإشارة إليها عند النظر في التوصيات ، وعندنا نوع من الخبرة حول معالجتها ، وتحدثنا – أعتقد – عن هذا الموضوع مع الأمانة العامة ، وشكرا .

**معالي الرئيس :**

الكلمة للأخ يوسف النعيمي .

**سعادة / يوسف عبيد النعيمي :**

شكرا معالي الرئيس ، لو نظرنا إلى تقرير اللجنة نجد أنها اجتمعت مع ممثلي وزارة الاقتصاد ووزارة البيئة ، فالיום إذا كنا نناقش موضوع عام مثل هذا الموضوع أعتقد أن حضور وزير الاقتصاد أو وزير البيئة ضروري لأنه ليس هناك ما هو أهم من الأمن الغذائي الذي سنناقشه ، وكنا نتمنى أن نناقش هذا الموضوع من سنتين ، والآن عندما يأتي للمناقشة لا نجد أي من هؤلاء الوزراء لمناقشتهم ! فهل الدكتور أنور سيجيب بالنيابة عن وزارة البيئة ووزارة الاقتصاد ، فلا أعرف كيف نقبل مناقشة موضوع يمثل هذه الأهمية بدون حضور أي من الوزراء المعنيين بهذا الموضوع ! وشكرا .

**معالي الرئيس :**

الكلمة للأخ علي جاسم .

**سعادة / علي جاسم أحمد : (النائب الثاني للرئيس)**

شكرا معالي الرئيس ، طبعا الإخوان ذكروا أمورا أساسية في مناقشة هذا الموضوع ، وأنا أريد أن أسأل بالنسبة للإخوان هل هذه هيئة ، وأنا لا أدري ما هي اختصاصاتها ؟ فهل هي قائمة وفق قانون معين ولها ممارسات معينة .

ثانيا : تاريخ تأسيس هذه الهيئة ، فنحن نتكلم عن استراتيجية أمن غذائي لدولة الإمارات ، فالمفروض أن تكون الإستراتيجية والخطط موجودة ، والجهات - بالإضافة للتي ذكرها الإخوة - المسؤولة عن هذا الموضوع هي وزارة التجارة ووزارة الصحة ووزارة الخارجية ووزارة البيئة، ووزارة الشؤون الاجتماعية والجمعيات ، ووزارة الداخلية ، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي فالإطار المختص بهذا الموضوع واسع جداً ، فلا ندري ، نريد أن نتعرف على الجهة التي سنناقش هذا الموضوع معها واختصاصاتها ، وما هي رؤيتها ، ومن خلال ذلك سنضع النقاط والمحاور التي سنتكلم فيها معهم ، وشكرا .

**معالي الرئيس :**

الكلمة للأخ سلطان السويدي .

**سعادة / سلطان صقر السويدي :**

شكرا معالي الرئيس ، الموضوع قبل أن ندخل في التفاصيل - كما تفضل معالي الدكتور أنور - هناك قضية اجرائية ، فبعد قراءة التقرير إذا لم يكن هناك ملاحظات على التقرير إجمالاً يتم إقرار التقرير ومن ثم ننقل إلى مقدمي طلب مناقشة الموضوع ، فأنا أعتقد أنه يجب أن تكون الخطوات كالتالي : إقرار التقرير ثم ندخل في تلاوة التوصيات ثم المناقشة ، وشكرا .

**معالي الرئيس :**

الكلمة للأخت روية السماحي .

**سعادة / روية سيف السماحي :**

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكرا معالي الرئيس ، نحن اليوم نناقش قضية من أهم القضايا والمواضيع التي طرحت في المجلس الموقر وهو " موضوع الأمن الغذائي " فبالإضافة إلى ما قيل من قبل زملائي الأعضاء أنا أحب أن أسأل رئيس اللجنة أو مقرر اللجنة عن موضوع اجتماعات اللجنة ، فالتقرير قد أعد قبل سنتين حيث بدأ في شهر مايو من عام 2008م وانتهت اللجنة من التقرير في يناير من عام 2009م أي منذ سنتين ، فهل كان هناك أي تغيير في التقرير، وهل كان هناك متابعة لآخر المستجدات والتطورات الحاصلة في هذا الشأن ؟ هذا هو سؤالي لرئيس اللجنة ومقررها ، وأنا بدوري أشكرهم على اختيارهم الموفق لهذا الموضوع ، وشكرا .

**معالي الرئيس :**

تفضل الأخ رئيس اللجنة خالد بن زايد .

**سعادة / خالد علي بن زايد :**

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول للأخت روية السماحي ، معالي الرئيس ، هذا الموضوع قد طرح على المجلس - كما ذكرت الأخت - في عام 2008م وسلم إلى رئيس المجلس في شهر يناير من عام 2009م ، وجاءنا الجواب أن هذا التقرير سيناقش في المجلس قبل عشرة أيام تقريبا ، طبعا نحن كلجنة اجتمعنا أمس وأعدنا مناقشته مرة ثانية ، وتم تعديل بعض الأرقام وبعض الأمور التي لا تتوافق والوضع الحالي ، ولكن لم تقم اللجنة بمراجعتها وتطويره بشكل آخر ، فتقريبا هو نفس قالب التقرير الموجود منذ سنتين ، وشكرا .

**معالي الرئيس :**

إذاً دعونا نكمل الآن ، وفي نهاية الجلسة يقرر المجلس ما يراه مناسباً في هذا الشأن ، الكلمة للأخت فاطمة المزروعي .

**سعادة / د. فاطمة حمد المزروعي :**

معالي الرئيس ، أنا أثني على ما قيل ، فنحن لدينا إشكالية وجود تقرير معد منذ سنتين ، وطبعا هذا ليس مشكلة اللجنة ، فاللجنة قد قامت - مشكورة على جهودها - بما هو مطلوب لكن المشكلة الأخرى - أيضا - هي وجود جهة أخرى ستناقش الموضوع غير الجهة التي تحدثت معها اللجنة وناقشتها ، وبالتالي أعتقد أن هذه إشكالية لا بد أن نخرج منها بسلاسة وسهولة - كما ذكر سعادة العضو علي جاسم - بأن يبدأ رئيس اللجنة بالكلام ثم بعد ذلك الأعضاء ، لذا نحن نشكر اللجنة على تحديث التقرير والأرقام الواردة فيه ، ولهذا يجب أن لا نقف كثيرا عند التقرير لأن عندنا إشكالية في تعدد الجهات المختصة بهذا الموضوع .

وبالنسبة للتوصيات فأنا أشكر سعادة العضو عامر عبدالجليل الفهيم ، وهذه النقطة ذكرتها من فترة طويلة بأن نوجه التوصيات إلى أكثر من وزارة ، وأنتم تقولون أن التوصيات ترفع لمجلس الوزراء ، لا ، بما أن مجلس الوزراء يرد على التوصيات من جهة معينة فلا بد أن تكون التوصيات منصبة على جهة معينة إلا في حالة إذا ناقشنا عدة وزراء في موضوع واحد ، ففي هذه الحالة لا بد أن نوجه التوصيات إلى هذه الوزارات التي تمت مناقشتها ، وشكرا .

**معالي الرئيس :**

الكلمة للأخ عبدالله بالحن .

**سعادة / عبدالله أحمد الشحي :**

شكرا معالي الرئيس ، أعتقد أن الطلب الآن هو أن اللجنة ناقشت هذا الموضوع منذ سنتين مع الوزارات المختصة بهذا الأمر ، لأن اختصاص توفير الإحتياجات بالنسبة لموضوع الأمن

الغذائي يختص به وزارة الإقتصاد ووزارة البيئة ، وهذا ما حصل من اللجنة خلال مناقشتها لهذا الموضوع ، ولكن الآن نحن نناقش هذا الموضوع مع هيئة الكوارث والتي يأتي اختصاصها بعد حصول مشكلة ما ، فنحن تكلمنا في هذا الموضوع مع هاتين الوزارتين ، ولذلك الآن الأمر فيه لبس ، فيجب أن يحال هذا الأمر إلى الدكتور أنور قرقاش للإجابة عليه ، وهناك تساؤلات كثيرة تخص وزارة الإقتصاد ووزارة البيئة ، ولذلك يجب حسم هذا الأمر قبل أن ندخل في مناقشة الموضوع وطرح الأسئلة ، وشكرا .

**معالي الرئيس :**

الكلمة لمعالي الوزير .

**معالي / د. أنور محمد قرقاش : (وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الإتحادي)**

كما تفضل الأعضاء الموقرين هذا الموضوع مضى عليه أكثر من سنتين وهو ينتقل بين مطالبة المجلس بمناقشته والحكومة ، فالأمن الغذائي نفسه - أنا أعتقد - كقضية الصورة التقليدية له كما تفضل الأعضاء مناقشته مع وزارة الإقتصاد وما إلى ذلك ، لكن - ايضاً - الأمن الغذائي خلال الفترة الماضية ، أي خلال السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة أصبح موضوعاً أولاً مقلقاً للعديد من الدول ومن ضمنها - طبعا - دولة الإمارات لأنه له أبعاد كثيرة ، وأعتقد أن هذا كان جزء من إسناد هذا الموضوع من قبل مجلس الوزراء إلى هيئة الطوارئ والكوارث لمناقشته مع المجلس ، ففي العديد من دول العالم أصبح هذا الموضوع قضية ملحة ، ولم يصبح فقط قضية اعتيادية تناقشها - مثلاً - وزارة محددة أو أن تقول وزارة البيئة - مثلاً - لنزيد المحصول الزراعي أو غير ذلك ، وبالتالي توفير المياه له ، أو لنأتي بوزارة الإقتصاد لنعرف من أين سنطلب ومن أين لا نطلب ، فهذا الموضوع متشعب كثيرا والتفكير حول موضوع الأمن الغذائي ليس فقط في الإمارات وإنما في العديد من دول العالم ، فقد تم النظر إليه كموضوع يتعلق بأمن البلد ككل وليس الشق الغذائي فقط ، ودولة الإمارات لذلك واكبت مثل هذه المنهجية التي بدأت تتبلور في العالم تجاه قضية الأمن الغذائي ، لأن قضية الأمن الغذائي - وخاصة في دولة مثل دولة الإمارات مع مواردنا المائية المحدودة وقدراتنا الزراعية المحدودة - أصبح الموضوع له أهمية أن تكون هناك جهة وهذه الجهة تقرر في الدولة أن تكون هيئة الطوارئ والكوارث ، بطبيعة الحال الهيئة لا تُعنى بموضوع الكوارث بعد وقوع الكارثة ، بل يجب أن تخطط للموضوع قبل ذلك ، فأنا أعتقد أن النقاش الذي سيدور اليوم سيكشف أن التوجه الموجود صائب وأن هذا التوجه ليس توجه دولة الإمارات بل توجه العديد من الدول تجاه الأمن الغذائي وأعتقد أن النقاش - أيضاً - سيكشف أن هذا الموضوع جاد وبالتالي يراد له تفكير مختلف جداً عن التفكير التقليدي من هذه

الناحية ، بطبيعة الحال سيأتي النقاش إلى موضوعات تتعلق بوزارة البيئة وبعضه يتعلق بموضوعات لوزارة الاقتصاد لأن هذا الموضوع - كما ذكر الإخوة الأعضاء - هو موضوع متشعب لكن أعتقد أن المنهجية الأساسية الموجودة في الدولة بأن هذا الموضوع هو موضوع يمثل شق من الجوانب المتعلقة بأمن البلد وهي قضية الغذاء ومصادر الغذاء وكيفية التأكد من أنه ليس لدينا أي انقطاع منها ، فأنا أعتقد أن الحوار الدائر بين الأمانة في المجلس ومعالي رئيس المجلس والحكومة حول هذا الموضوع وتأخره في الطرح إلى أن وصلنا إلى هذه النقطة وهي جزء - أيضاً - من النقاش أين يوضع الأمن الغذائي وأعتقد أن الكثير من دول العالم تتجه إلى أن الأمن الغذائي يوضع في جهة تستطيع التواصل مع جهات عديدة ، لأن الموضوع أصبح شق الأمن فيه مهماً جداً ، وشكراً .

**معالي الرئيس :**

الأخ راشد الشريقي تفضل .

**سعادة / راشد محمد الشريقي :**

شكراً معالي الرئيس ، بداية أشكر معالي الوزير على التوضيح الذي تفضل فيه ولكن معالي الوزير أشار إلى محدودية مواردنا المائية والزراعية وأنا أتفق معه تماماً في هذا الطرح ولكن لا أتفق مع معاليه في الجزء الثاني من الطرح وهي محدودية قدراتنا ، فأنا أعتقد أنه في ظل قيادتنا الحكيمة فإن قدراتنا بلا حدود .

النقطة الخاصة بالأمن الغذائي - معالي الرئيس - فالمتطلع إلى موقع الحكومة الاتحادية الالكترونية يرى أن هناك وحدة اسمها " وحدة الأمن الغذائي " وهي موجودة في وزارة البيئة والمياه ، وهذه الوحدة لها رؤية ورسالة ومهام ، ومن ضمن مهامها الست سأكتفي بقراءة ثلاث مهام ، المهمة الأولى : وضع التشريعات الخاصة بالأمن الغذائي . المهمة الثانية : إعداد السياسات والخطط الاستراتيجية المتعلقة بالأمن الغذائي ومتابعة تنفيذها . المهمة الثالثة : التعاون مع المنظمات الدولية لتطوير برامج ومنهجيات الأمن الغذائي في الدولة . وبالتالي - كما ذكر كل الإخوان يا معالي الرئيس - نحن على مدى السنتين الماضيتين ناقشنا وزارة الاقتصاد ووزارة البيئة والمياه ، فالآن الهيئة الوطنية للأزمات والطوارئ هي هيئة تعنى بقضايا تمس الأمن الوطني ومن ضمنها قضية الأمن الغذائي ، ولكن أن يحال هذا الملف بأكمله إلى هيئة الأزمات والطوارئ وتتم مناقشة هذا الموضوع في ظل غياب أصحاب المعالي الوزراء المختصين بهذا الشأن فأعتقد أن الموضوع بحاجة إلى إعادة نظر ، لذلك كل الموجود على موقع وزارة الاقتصاد هي دراسة حول " الصناعات الغذائية في دولة الإمارات ومساهمتها في الأمن الغذائي " وخبر عن حضور

معالي الوزير لاجتماع الكومسيك في اسطنبول ، فأرجو يا معالي الرئيس أن يتم تداول هذه القضية بنوع يخدم ويحقق المصلحة العامة لأن هذا الملف مضى عليه في المجلس أكثر من ثلاث سنوات وأخذ كثيراً من الوقت والجهد ، وشكراً .

**معالي الرئيس :**

الأخت ميساء غدير تفضلي .

**سعادة / ميساء راشد غدير :**

شكراً معالي الرئيس ، بما أن الموضوع قديم وكثير الحديث من قبل الزملاء بأنه من اختصاص وزارات أخرى تم مناقشتها في الموضوع ، فأنا أعتقد يا معالي الرئيس من حيث المبدأ بما أننا كنا نحضر أنفسنا لمناقشة وزارات مختلفة وأتى الحضور من الحكومة بجهة - أيضاً - مختلفة أتمنى أن نبدأ بالاستماع إلى ممثلي الحكومة في هذا الموضوع منها فرصة لتتعرف على الهيئة الموجودة وعلى اختصاصها وعلى ما أنجزته حتى الساعة في إدارة الأزمات والكوارث ومنها الأمن الغذائي ، معالي الدكتور أنور قرقاش قال أن هذه قضية أمنية وقضية استراتيجية وكل دول العالم بما فيها الإمارات تهتم فيها ، وبالتأكيد أن هيئة وطنية موجودة بهذا الحجم لديها خطة عمل ولديها استراتيجية وبالتأكيد أنها أنجزت بعض الأعمال منذ إعلانها إلى الآن ، فياليت ألا نضيع الوقت ونبدأ بالاستماع لممثل الحكومة حتى نرتب أفكارنا كأعضاء بدلاً من إضاعة الوقت في الاعتراض فالذي مضى مضى ، والآن نريد أن نرتب أفكارنا وطرح تساؤلاتنا على ممثلي الحكومة حتى نستفيد من الوقت خاصة أن هذه هي آخر جلسة اليوم ، وشكراً .

**معالي الرئيس :**

هناك مازال أربعة أعضاء يطلبون الكلمة لكن مقترح الأخت ميساء بإعطاء الأخ محمد خلفان الرميثي فرصة للشرح ربما يجيب على كثير من التساؤلات ، ومن ثم إذا كان لديكم تساؤلات أخرى فيمكن إضافتها ، فلو سمحتم لي سأعطي الكلمة لسعادة الأخ محمد بن خلفان الرميثي لشرح دور الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات ، تفضل يا أخ محمد .

**سعادة / محمد خلفان الرميثي : ( مدير عام الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات )**

شكراً معالي الرئيس ، بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي عبدالعزيز بن عبدالله الغرير الموقر - رئيس المجلس الوطني الاتحادي ، معالي أنور قرقاش - وزير الدولة للشؤون الخارجية ، أصحاب السعادة أعضاء وعضوات المجلس الوطني الاتحادي ، السيدات والسادة ، الحضور الكرام ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

يشرفنا ويسرنا في الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات أن نتواجد بينكم اليوم تلبية للدعوة الكريمة من مجلسكم الموقر والمتعلقة بالذاكرة التي وافيتمونا بها والتي تتحدث عن الأمن الغذائي. معالي الرئيس ، إنني شاكر لكم هذه الدعوة الكريمة وأود أن أوضح لكم بأننا دائماً في الهيئة الوطنية على استعداد دائم لتوضيح الأمور لمجلسكم الموقر وإدانتكم على اطلاع تام بأي مشاريع تختص بها الهيئة سواء خلال هذه الجلسة الختامية أو مع المجلس القادم .

معالي الرئيس ، أصحاب السعادة الأعضاء ، الحضور الكريم ، قبل البداية في الرد على استفسارات الإخوة والأخوات أصحاب السعادة أعضاء المجلس ، أود بعد إذنكم الكريم أن أعبّر وأوضح بعض النقاط وبشكل مختصر .

أولاً : ننتهز نحن في الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات هذه الفرصة لنعبر عن خالص تقديرنا وشكرنا العميق لمجلسكم الموقر على الجهود التي بذلتموها خلال السنوات الماضية والتي بلاشك ساهمت وسوف تسهم مستقبلاً في رقي وطننا الغالي في جميع المجالات .

ثانياً : لا يخفى عليكم بأن حدة الكوارث والأزمات قد ازدادت بشكل مضطرب في السنوات الأخيرة ولم يقتصر حدوثها على بقعة جغرافية معينة بل غطت العالم أجمع ، ومن هذا المنطلق وبعد دراسات ارتكزت على أفضل الممارسات العالمية ارتأت قيادتنا الرشيدة إنشاء هيئة وطنية لإدارة الطوارئ والأزمات تتركز اختصاصاتها في الأمور التالية :

1. المشاركة والإشراف على إعداد وتنسيق الخطط الاستراتيجية لإدارة الطوارئ والأزمات واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة وتطبيقها بالتعاون مع جهات الاختصاص بالدولة .
2. إصدار التوجيهات اللازمة لتحديد أدوار الجهات المعنية في الدولة عند نشوء الأزمات .
3. الإشراف على عمل المراكز الوطنية لإدارة عمليات الطوارئ .
4. الإشراف على عمل الجهات الوطنية المساندة .
5. إعداد البرامج التدريبية المشتركة لمواجهة الأحداث والأزمات والإشراف على تنفيذها .
6. المشاركة والإشراف على إعداد وتنسيق الخطط اللازمة لحماية المنشآت الحيوية في الدولة .
7. وضع المعايير اللازمة لتقييم أداء الجهات المعنية في الدولة .
8. إعداد الدراسات والأبحاث العلمية للتنبؤ بوقوع الأحداث والأزمات وكيفية التعامل معها .
9. اقتراح التشريعات واللوائح المنظمة لإدارة الطوارئ والأزمات وتحديد علاقة الهيئة بالمؤسسات الأخرى في الدولة .
10. أية مهام واختصاصات أخرى تكلف بها الهيئة .



معالي الرئيس ، أصحاب السعادة الأعضاء ، الحضور الكريم ، في عام 2007 وهو عام إنشاء الهيئة رغم أن الهيئة بدأت فعلياً في 2008/5/1 ولكن مرسومها صدر في هذا الوقت ، ضرب إعصار جونو سلطنة عمان الشقيقة وأثر بشكل مباشر على السواحل الشرقية في الدولة ، وقد شاهدنا جميعاً حجم الدمار الذي خلفه ذلك الإعصار في عمان الشقيقة والذي تمثل في تدمير البنية التحتية وطرق المواصلات وكذلك مخازن الأغذية ومصادر المياه في المناطق المتأثرة ، ولقد خرجنا من تلك التجربة بدروس مستفادة وبدأنا بالتنسيق مع جميع المؤسسات الاتحادية المعنية في وضع وتنسيق خطط استجابة وطنية توصلنا إلى مفهوم عمليات لإدارة الطوارئ والأزمات وافقت عليها الوزارات والهيئات المكونة لمجلس إدارة الهيئة بالإضافة إلى ذلك قمنا بإعداد خطة استجابة وطنية موحدة وقانون جديد لإدارة الطوارئ والأزمات ورفعنا كل ذلك إلى الجهات المختصة للتصديق عليه وغيرها من المبادرات التي تصب في هذا الاختصاص ، ومن هذه المبادرات :

1. إنشاء مخزون استراتيجي للغذاء يستخدم أثناء الأزمات والطوارئ . وأضيف إلى ذلك إنشاء مخزون استراتيجي دوائي وكذلك إنشاء مخزون استراتيجي مائي . وهذه المشاريع عرضت على الحكومة وستعرض في شهر إبريل القادم - إن شاء الله - لأن الحكومة طلبت بعض التغييرات ، وقد لاقى ذلك إجماعاً وموافقة وتكليفاً مباشراً من الحكومة الرشيدة للهيئة لتطبيق ما جاء في هذه المبادرات ، وعلى ضوء ذلك تم تشكيل لجنة لوضع الدراسات اللازمة والخطة التنفيذية لهذه المبادرة والاستعانة ببيوت الخبرة العالمية مثل البنك الدولي وتجارب الدول مثل النرويج وسنغافورة وبعض الدول العربية وقد توصلنا إلى جميع النتائج المطلوبة ، وجاري تباحثها مع الحكومة للمضي قدماً في إنشاء هذا المخزون .

معالي الرئيس ، أصحاب السعادة الأعضاء ، الحضور الكريم ، ثالثاً : لقد قمنا بدراسة ما جاء بمذكرة مجلسكم الموقر والتي تعنى بالأمن الغذائي وإننا نشيد باهتمامكم بهذا الموضوع المهم كما نشيد بالتوصيات التي جاءت بها .

معالي الرئيس ، إن الأمن الغذائي هو تمكين جميع المواطنين ومقيمي الدولة من الحصول على غذاء صحي ذو قيمة غذائية مناسبة وبشكل آمن في كافة الظروف بما فيها الطوارئ والأزمات ، وهذا هو الفارق بين الأمن الغذائي والمخزون الاستراتيجي الغذائي ، فالأمن الغذائي هو استدامة أو استمرار مد المواطنين والمقيمين بالمواد الغذائية طوال العام وبكافة أنواعها بدون أي انقطاع سواء كانت في وقت السلم أو في وقت الأزمات . أما المخزون الاستراتيجي الذي نتحدث عنه

اليوم والذي عرضناه على الحكومة فهو يستخدم فقط في أوقات الأزمات والكوارث سواء كانت طبيعية أو من فعل الإنسان ، ومن خلال دراستنا - معالي الرئيس - وإعدادنا لمشروع المخزون الاستراتيجي للطوارئ والأزمات وتشاورنا مع الجهات المعنية واستعانتنا بالخبرات الأجنبية توصلنا لبعض المقترحات بهذا الخصوص والتي نتمنى من الحكومة الأخذ بها بعين الاعتبار وتوجيه الجهات المعنية بتطبيقها والتي نلخصها كالتالي :

هذه مقترحات فيما يخص الأمن الغذائي أما بالنسبة - كما ذكرت - للمخزون الغذائي فهو جاهز للعرض على المجلس الوزاري للخدمات بجانب الدوائي والمائي في 4/15 إن شاء الله ، وأتوقع أنه سيقبل لأنه في الاجتماع الأخير كان هناك قبول من سمو رئيس المجلس والوزراء الذين وجهوا بإجراء بعض التعديلات والاعتماد على القطاع الخاص أكثر فقمنا بعمل هذه التعديلات وسنعرضها - إن شاء الله - في إبريل القادم ، هذه الملاحظات التي سأقرأها الآن تتعلق بالأمن الغذائي، ونحن لا نتصل من المسؤولية بل سنقدم هذه المقترحات وغيرها فيما يخص الأمن الغذائي في اجتماعنا مع المجلس الوزاري للخدمات - إن شاء الله - عندما نعرض عليه الثلاثة مشاريع التي تحدثت عنها .

سنقترح إنشاء مؤسسة اتحادية مستقلة تختص بالأمن الغذائي تسمى " هيئة الأمن الغذائي " أو "مركز الأمن الغذائي" ، زيادة الاستثمارات في مزارع الدواجن والأبقار بنسب تغطي احتياجات الدولة على الأقل الفعلية ، وإنشاء مشاريع جديدة أو توسيع المزارع الحالية .

دعم الزيادة في الانتاج المحلي الزراعي والثروة الحيوانية والثروة السمكية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات الغذائية آخذين بعين الاعتبار بأنه يجب أن نحافظ على الثروة المائية ، فالיום لا نريد أن ننتج إنتاجاً زراعياً يكلفنا أكثر مما نستورده من الخارج بسبب كلفة الماء أو ندرة الماء في الدولة .

الاستثمارات في شركات الغذاء على المستوى العالمي .

الاستثمار في الأراضي الزراعية خارج الدولة ، وهذه من الأفكار التي سمعناها وترددت كثيراً ولكن سنعرضها على الحكومة وإن شاء الله سنلقى صدى ، فدائماً الحكومة عودتنا على الأخذ بالأفكار التي يمكن تطبيقها .

الاستثمار في أسطول نقل تابع للدولة تتحكم فيه في جميع الظروف لتأمين وصول السلع في كل الأوقات وتحت مختلف التحديات .

معالي الرئيس ، أصحاب السعادة الأعضاء ، الحضور الكريم ، أكرر شكرنا الجزيل على دعوتكم وسأكون سعيداً للرد على استفساراتكم وشكراً .

**معالي الرئيس :**

كان هناك بعض من الإخوة والأخوات يطلبون التعليق بعد هذا الشرح ، أخ يوسف النعيمي تفضل.

**سعادة / يوسف عبيد النعيمي :**

شكراً معالي الرئيس ، بالتأكيد نحن سمعنا كلام معالي الدكتور أنور بأن هذه القضية هي قضية ملحة ، ولأنها قضية ملحة كنا نطالب فيها منذ سنتين ، وانتهى التقرير منذ سنتين ، نحن الذين طلبناها وأحسنا أنها قضية ملحة ، لكن ما تفضل به الآن من الحديث عن مهام هيئة الطوارئ والأزمات لهو دليل على أن ليس لها علاقة بالأمن الغذائي بالمرّة ، إنشاء مؤسسة اتحادية وزيادة الاستثمارات هذا كله ليس له علاقة ، نحن نتكلم عن الأمن الغذائي ، أيضاً التقرير الذي جاء من اللجنة ، واللجنة تم إشعارها قبل عشرة أيام وبالأمر اجتمعت ، حتى الأرقام التي تكون موجودة هي أرقام خاطئة ، نحن ننقل أرقام خاطئة للإعلام وفي الغد سينشر الإعلام هذه الأرقام الخاطئة ، تعداد السكان ونسب الاستيراد الخارجي ونسب الاستهلاك كلها أرقام خاطئة ، ولهذا نحن الآن إذا ناقشنا الموضوع بالأرقام الموجودة فلا نلوم اللجنة بل هي بذلت ما استطاعت لكن منذ 2008 إلى 2011 عدد السكان تغير ونسبة الاستهلاك للمواد الغذائية تغيرت ، وبالتالي كل هذه الأرقام الواردة في هذا التقرير غير صحيحة ، فأرجو عدم إرسال رسالة خاطئة من خلال المؤسسات الإعلامية من هذا التقرير الموجود ، وشكراً .

**معالي الرئيس :**

أخ علي المطروشي تفضل .

**سعادة / علي ماجد المطروشي :**

شكراً معالي الرئيس ، الموضوع ذو شقين ، إذا كنا سنناقش موضوع تقرير اللجنة - والإخوة مشكورين - فيما يتعلق بالأمن الغذائي في الوقت الحالي بمعنى الموجود في الدولة فهذا شيء آخر، لكن كما تفضل سعادة الأخ محمد خلفان إذا كنا سنناقش موضوع الأمن الغذائي الاستراتيجي للأزمات والطوارئ فهذا طبعاً أمر آخر لأن التقرير أعد حالياً ولم يعرض على المسؤولين أو على مجلس الوزراء وهذا يعني أنني لا أستطيع الخوض في الموضوع لأنني لا أعرف ما هي الموافقات التي ستصل من مجلس الوزراء ، لكن ما يتعلق بالتقرير فهو واضح ويمكن أن نناقش النقاط الموجودة لأن الشق الثاني له مناقشة عميقة وربما تكون الجلسة سرية ، وشكراً .

**معالي الرئيس :**

أخت أمل تفضلي .

## سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي :

شكراً معالي الرئيس ، أود - فقط - إيضاح بعض النقاط كوني كنت أحد أعضاء اللجنة وتشرفت بإعداد هذا التقرير معهم ، فعند وضع خطة لإعداد التقرير قررت اللجنة آنذاك أن تقوم بالاجتماع بجميع الجهات المختصة بملف الأمن الغذائي وكذلك من تجد أنه يجب أن يكون له رأي ويستخلص منهم أهم التوصيات في هذا المجال ، فلذلك تجدون وزارة البيئة والمياه ووزارة الاقتصاد وكذلك الجامعات البحثية في هذه المجالات والبلديات هي من ضمن من بحثت معهم اللجنة هذه النقاط ، لذلك خرجت - أيضاً - بالتوصيات كون أن ملف الأمن الغذائي كما تفضل معالي الدكتور أنور قرقاش مشكوراً بتوضيحه هو ملف لا يتعلق بوزارة أو جهة واحدة فقط وبالتالي ظهرت التوصيات معنية بالأمن الغذائي لكل جهة لها علاقة به ، وكون أن هذه التوصيات سترفع إلى الحكومة ، ونظراً لأهمية هذا الملف فإن الحكومة ستقوم مشكورة بتوزيعه على الجهات المطلوب منها أن تقوم بموافاتها بطرق تنفيذ هذه التوصيات كما وضح معالي الوزير .

النقطة الثانية : في ظل الوضع الحالي اللجنة اجتهدت منذ عامين ونعتبر أنفسنا محظوظين أننا استطعنا أن نناقش هذا الموضوع اليوم بدلاً أن يكون في الملف ويبقى هذا الملف بالدرج ، لذلك أعتقد أنه يجب أن نستثمر الآن حسب الوضع الحالي وحسب ما أوضح سعادة الأخ محمد الرميثي كون أن هذا الموضوع رفعت الدولة درجة الاهتمام به إلى أن يكون أمنياً فهذه بادرة ومؤشر إيجابي على أن الدولة لديها اهتمام كبير بهذا الملف ، ولا أعتقد أنه سيتترك لجهة واحدة فقط لتكون معنية به ولكن كون أنهم يوصون بهيئة أو مركز له فهذا يعني أنه سيكون هناك الكثير من الجهات المتعاونة تضع استراتيجية الأمن الغذائي في الدولة ، أعتقد أنه يجب المباشرة في النقاش ، وشكراً.

## معالي الرئيس :

شكراً ، الآن نحن أمام عدة خيارات ، المجلس سيقوم برفع هذه التوصيات وبالتنسيق بين معالي الوزير أنور قرقاش ومجلس الوزراء وسيقوم مجلس الوزراء بتوزيع هذه المهام إلى عدة وزارات وخاصة في هذا الموضوع حيث كما تفضل معالي الوزير أنور قرقاش أن الموضوع متشعب ، وبالتالي سترفع التوصيات إلى عدة جهات يمكن أن تقوم بدراسة وتطبيق هذه التوصيات .

والآن الخيارات أمامنا أولها : أن نكمل البحث ونرفع التوصيات ونقوم الحكومة بتوزيع هذه التوصيات على عدة وزارات مختلفة .

أو نقوم بتأجيل دراسة هذا الموضوع إلى المجلس القادم وتنتهي الدراسة ، أخ محمد خلفان الرميثي تفضل .

## سعادة / محمد خلفان الرميثي : ( مدير عام الهيئة الوطنية للطوارئ والأزمات )

شكراً معالي الرئيس ، وأشكر الإخوان الذين شاركوا في الدراسة التي استمرت لمدة سنتين فيما يتعلق بالأمن الغذائي ولكن رداً على ملاحظة أحد الإخوان بالنسبة لواجبات الهيئة ، فأنا أؤكد أن من ضمن واجبات الهيئة الأساسية وضع الخطط لمواجهة أي نوع من الكوارث والأزمات وهذه غير محددة سواء المخزونات التي تكلمت عنها أو خطط الدفاع المدني أو خطط مواجهة الكوارث البيئية بالتنسيق مع جميع الوزارات ، فمن واجباتنا الرئيسية أن يكون لدينا تفكير وتوجه لإنشاء وتنفيذ أي من الخطط التي يمكن أن تساهم في الحماية المدنية للمواطنين والمقيمين على أرض دولة الإمارات .

كما أحب أن أشير وأذكر بما أن المجلس قضى فترة السنتين في دراسة الموضوع ، نحن في 2007 سمو المستشار شكل لجنة من عشر جهات ، وعقدت اللجنة الخاصة بالغذاء والماء (17) اجتماعاً ، ولجنة الأدوية الطبية (9) اجتماعات ، وهذه الجهات هي القوات المسلحة ، وزارة الداخلية ، وزارة شؤون الرئاسة ، وزارة الاقتصاد ، وزارة الصحة ، وزارة البيئة والمياه ، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للأمن الوطني ، الأمانة العامة للبلديات ، وتم تكليف جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية من قبل الأمانة العامة للبلديات بالتواجد والحضور ، وكان هناك الهلال الأحمر ومستشارين قانونيين ، فنحن عندما قدمنا هذه الدراسة استشرنا الجميع وعقدنا اجتماعات مطولة لمدة ستة أشهر تقريباً وخرجنا بهذه الدراسة ، ومنذ أن خرجت الدراسة في بداية 2009 كانت المشكلة في تحديد قيمة الاستثمار ، كم تستطيع الحكومة الاستثمار في إنشاء هذه المخزونات الثلاثة الغذائي والدوائي والمائي ؟ وكذلك نظراً لانشغال المجلس ونظراً لكون الهيئة في طور الإنشاء ، وإلى اليوم لم نصل إلى الجاهزية الكاملة لأداء أدوارنا بالشكل المطلوب ، فالهيئة كما قلت بدأت في 2008/5/1 واليوم نحن في السنة الثانية ولازال ينقصنا العديد من الموظفين ، مراكزنا في أنحاء الدولة بدأنا بتفعيلها قليلاً ، مركزنا الوطني في أبوظبي وهو مركزنا الاتحادي الذي سيكون جاهزاً - إن شاء الله - في آخر شهر مارس (3) ، وسيكون متواجداً فيه كل ممثلي الدول من الوزارات والهيئات لكي نستطيع أن نتابع كل الأحداث التي تعنى بالدولة ومعالجتها والتنسيق لحل أي نوع من الأزمات والتعافي من هذه الأزمات بشكل سريع ، لذلك أحببت أن أنوه بأننا نحن كذلك قمنا بعقد اجتماعات مع الجهات التي ذكرتها لكم وهي معنية بالغذاء والماء وكل الأمور التي ذكرها الإخوان ، وشكراً .

معالي الرئيس :

رئيس اللجنة تفضل .

**سعادة / خالد علي بن زايد : ( رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتخطيط والبتروول والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية )**

شكراً معالي الرئيس ، أنا استمعت إلى كثير من الإخوان الذين يشككون في قدرة الحكومة على الرد على الاستفسارات أو على التقرير الذي مرت عليه فترة زمنية طويلة ، معظم المحاور موجودة حتى لو ناقشنا هذا الموضوع بعد سنوات فسنناقشها نفسها ، والأرقام الموجودة حتى عندما كنا في اللجنة هي ليست أرقاماً جديدة ، ولكن نحن تكلمنا عن موضوع ما هي الحالة التي نحن عليها وما المفروض أن نكون عليه ؟ ناقشنا المختصين وناقشنا الخبراء وناقشنا القطاع الخاص ، ثلاث جهات ناقشناها واطلعنا - أيضاً - على تجارب موجودة ، معالي الرئيس ، في حالة واحدة إذا كان معاليكم يرى أن التقرير يحفظ فهي إذا كانت الحكومة غير مستعدة للإجابة على أسئلتنا ، نحن الآن كلجنة مستعدون لتقديم هذه الأسئلة ، فأرجو طرح الموضوع للحكومة وإذا كانت الحكومة غير مستعدة فسنغلق النقاش في الموضوع ، وشكراً .

**معالي الرئيس :**

أنا متأكد أن الحكومة مستعدة ووجودها اليوم هنا ما هو إلا استعداد للرد على جميع أسئلتكم ، والآن لدي (18) عضواً يطلب الكلمة وهناك (8) أشخاص يطلبون التعليق ، أنا أريد أن أنهى الجدل هذا إما بالمضي في بحث الموضوع أو تحويله إلى المستقبل ، عبدالله بالحن تفضل .

**سعادة / عبدالله أحمد بالحن الشحي :**

شكراً معالي الرئيس ، الكل متفق أن هذا الموضوع من الأهمية سواء من ممثلي الحكومة أو من الأعضاء ، هذا الموضوع مهم وأهميته كبرى ، فمن حديث ممثل الحكومة عن موضوع رفع المقترحات والتوصيات فأنا أشبه هذه المقترحات والتوصيات مثل توصيات المجلس الوطني التي توضع داخل الأدرج بالأربع سنوات ، هو يتكلم عن الإحصار الذي حصل في عمان ، منذ أسبوع جاء موج على منطقة كلباء ولم يتحرك أحد ، منذ 2008 إلى الآن ثلاث سنوات والهيئة ترفع التوصيات فقط للحكومة مثلها مثل المجلس الوطني ، فأنا أناشد الإخوان بما أننا اليوم في ثلاثاء الرحيل فلا بد أن نقف موقفاً في هذا الموضوع على الأقل ننجز شيئاً قبل أن نخرج يا جماعة ، وشكراً .

**معالي الرئيس :**

علي جاسم تفضل .

**سعادة / علي جاسم أحمد : ( النائب الثاني للرئيس )**

شكراً معالي الرئيس ، الحقيقة من استعراض بوخالد لاختصاصات الهيئة فنحن نرى كما قال الإخوان أنها مجرد هيئة لمواجهة طوارئ طبيعية ونحن نتكلم عن استراتيجية ، مفهوم الاستراتيجية لدى الإخوان هو استراتيجية الأمن الغذائي وهذا ليس موجوداً ، إذا كنا نتكلم عن المستوى العربي والإقليمي والدولي فهو ليس موجوداً ، إذا كان بالنسبة للدول المنتجة غير موجود هذا المفهوم وغير مطبق ، فما بالك بالدول المستوردة ، نحن عندما نتكلم عن الغذاء والدواء والماء فيجب أن نتكلم عن شيء نملكه أو مصادره متوفرة ومضمونة ، إذا كنا نحن أصلاً لا نملك هذا الشيء فكيف سنضع استراتيجية لشيء لا نملكه ، أثبتت الأحداث السياسية الأخيرة أن دولاً كبيرة منتجة ليس لديها استراتيجية أمن غذائي لمواجهة أحداث خلال خمسة عشرة يوماً ....

**معالي الرئيس :**

شكراً يا أخ علي جاسم ، نحن نريد أن نقرر هل نكمل الحديث أو ننتهيه ؟ هناك مطالبة من الأخ عبدالله بالحن أن نكمل مناقشة الموضوع ونستمع إلى ممثل الحكومة في الرد على الأسئلة ، أو نؤجل هذا الموضوع إلى المستقبل ، ولذا لا نريد الدخول في حوار آخر خارج هذه المحاور ، الكلمة للأخ أحمد الخاطري .

**سعادة / أحمد محمد الخاطري :**

شكراً معالي الرئيس ، الزملاء الذين تبناوا هذا الموضوع واللجنة الموقرة بذلوا جهداً والأمانة العامة أيضاً وكل من ساعد اللجنة في إعداد هذا التقرير ، سيدي الرئيس ، في حقيقة الأمر أي مراقب يرى أن الجهود المبذولة في هذا الموضوع هي جهود لا تزال متواضعة ، وبالتالي فردود الحكومة لا نتوقعها لكن أيضاً نداءات الإخوة الأعضاء الزملاء ومناداتهم هو محفز للحكومة أن تعمل شيء ، لأن هذا أمر يعتبر مثل القنبلة الموقوتة بالنسبة لدولة الإمارات ، ولذلك يجب أن نطرحه في هذه الجلسة ثم تتدارس الحكومة ما طرح من الأعضاء من ملاحظات ومقترحات حتى تستعد لعمل شيء في هذا الموضوع ، وشكراً .

**معالي الرئيس :**

إذا سننتهي هذا الحوار وندخل في مناقشة الموضوع ، فيما أن نبدأ بإعطاء الكلمة لمقدمي الطلب وبذلك نبدأ بمناقشة الموضوع أو نؤجله ، فلا خيار آخر لديكم ، الكلمة للأخ محمد خلفان الرميثي .

**سعادة / محمد خلفان الرميثي : (مدير عام الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات)**

معالي الرئيس ، أنا أتحدث كأبي مواطن يهيمه أمن البلد وسلامة المواطن والمقيم على أرض هذه الدولة ، وأن تستمر الرفاهية في هذا البلد ، ولذا أنا أؤكد للإخوان بأن الحكومة هي الداعمة

الكبيرة للمشاريع التي قدمناها في الفترة السابقة والتي يطلبوا لها بعض التعديلات ، وأنا أعد الجميع بأنه – إن شاء الله – في شهر إبريل سيكون هناك موافقة على تنفيذ مشروع المخزون الإستراتيجي للثلاث مواد التي تكلمنا عنها .

بالنسبة للأمن الغذائي قلنا رأينا فيه وسوف نطرحه ، وليس لدينا أي مشكلة في أن نستفيد من كل ما طرح في تقرير اللجنة ونضيفه ونعرضه على المجلس الوزاري ، وأنا أتحدث اليوم كممثل للحكومة مع معالي الوزير ، وأنا متأكد أن تفكير الحكومة اليوم كله يصب حول الأمن الغذائي والأمن القومي ومواجهة الأزمات ومواجهة الكوارث ، فالآن الفكر تغير في البلد ، والدليل إنشاء مجلس الأمن الوطني وإنشاء هيئة إدارة الطوارئ والأزمات ، فأنا لا أريد من الإخوة الأعضاء أن لا يتفوقوا في الحكومة وجهود الحكومة وهيئات الحكومة ، فنحن نعمل بجد واجتهاد لكي نوفر ما نستطيع توفيره من خلال الحكومة لكي نساعد في أوقات الأزمات – لا سمح الله – المواطن أو المقيم في الحصول على الغذاء والماء والدواء إلى أن نتعافى وتخرج الدولة من تلك الأزمة أو هذه الكارثة – لا سمح الله – فلا أدري لماذا التشكيك في قدرتنا على تنفيذ هذا المشروع ، فأنا أتيت اليوم والمشروع جاهز معي وعرض وكان موافق عليه بنسبة 80% تقريبا إلا من بعض الملاحظات والتي عدلناها ، ولكن نسبة لإجازة الصيف وانشغال المجلس تأجل الإجتماع إلى شهر إبريل ، ولذا أنا أعتقد أنه في شهر إبريل – إن شاء الله – سيكون هناك تباشير خير للمواطنين في دولة الإمارات ، وأؤكد أن هذا من أولوياتنا بأن ننشئ هذه الخطط للطوارئ والأزمات ولنوفر الغذاء من خلال القطاع الخاص ونوزعه حسب الأماكن المتضررة لا سمح الله ، وشكرا .

**معالي الرئيس :**

إذاً هناك قبول من طرف الحكومة لمناقشة هذا الموضوع ، وموافقته على نقل كل توصيات المجلس إلى مجلس الوزراء لدراستها وتضمينها في خططهم المستقبلية ، والحكومة على أتم الإستعداد ، وهناك مطالبة من بعض الأعضاء أنه ما دام أن اللجنة - مشكورة - قامت بهذا العمل ، فالآن مضى علينا أكثر من خمسين دقيقة ونحن نتكلم فقط في المقدمة ، لذلك لو سمحتم لنبدأ في مناقشة الموضوع ، وفي نهاية الجلسة يقرر المجلس إذا كان سيرفع توصية أو يؤجلها حسب الردود التي سنتسمعونها من الحكومة ، فأرجو أن نبدأ بمناقشة الموضوع ، وأنا لا زال عندي (18) شخصاً يطلبون الكلمة في الموضوع ، فهل يوافق المجلس على البند بمناقشة الموضوع ؟

(موافقة)

**معالي الرئيس :**

شكرا ، إذاً الكلمة أولاً للأخ خالد علي بن زايد .



## سعادة / خالد علي بن زايد : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر - أيضا - موصول للإخوة الأعضاء على قبول مناقشة هذا الموضوع ، بداية - سيدي الرئيس - لكم الشكر الجزيل على إدراج ومتابعة هذا الموضوع وطرحه على جدول الأعمال ، كما أشكر الحكومة الموقرة على الموافقة على مناقشة هذا الموضوع خلال هذه الفترة .

كنت أتمنى - سيدي الرئيس - لو تمت مناقشة هذا الموضوع بعد الإنتهاء من إعداد التقرير مباشرة وإقرار توصياته لكان لدينا متسعا من الوقت في تنفيذ التوصيات ، ولكن لا زال لدينا الوقت - أيضا - ، وإن شاء الله نبدأ في تنفيذ الخطط والبرامج المناسبة في هذا الموضوع .

الأمن الغذائي يا سيدي الرئيس موضوع حيوي ومتغير ، وقد ركزت كل التعاريف والمفاهيم الخاصة على توفير الغذاء السليم للمواطنين والمقيمين في كل الأوقات وجميع الأماكن ، وأن يكون - أيضا - في متناول أيديهم وقدراتهم سواء كان ذلك في وقت الأزمات أو في وقت الرخاء .

سيدي الرئيس هو سؤال مباشر للحكومة وأتمنى - أيضا - أن تكون الإجابة مباشرة : إذا تعرضت دولتنا لأزمة في الوقت الحالي - لا قدر الله - هل سنتعرض إلى نقص في توفير الغذاء والماء والدواء خلال هذه الفترة ؟ وإذا كان الجواب نعم أو لا ، فما هي الخطط أو ملامح الخطط التي وضعتها لمواجهة هذا الظرف ؟ وشكرا .

## معالي الرئيس :

تفضل سعادة محمد خلفان الرميثي .

## سعادة / محمد خلفان الرميثي : (مدير عام الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات)

الإجابة بشكل مباشر : الكوارث عادة لا تستمر لسنوات فهي مدة أيام أو أسابيع وتنتهي ، والآن فيما يخص الغذاء عندنا تأكيد من خلال الموردين ، ومن خلال اجتماعاتنا مع الشركات المعنية بالغذاء بأن الدولة فيها ما يكفي من شهر إلى خمسة أشهر من المواد الأساسية موجودة في مخازن الشركات الكبيرة التي تُعنى بالمواد الغذائية .

كذلك ينطبق الأمر على الأدوية ، فأغلب مستشفياتنا وهيئاتنا الصحية لديها مخزون استراتيجي لمدة ستة أشهر موجود في مخازنها .

بالنسبة للمياه : طبعا هناك بعض المشاريع الرائدة في إمارة أبوظبي ودبي ، وهناك مقترحات سوف نقدمها كذلك لتأمين المياه بأن يكون عندنا مخزون مائي جيد ، ولكن المشاريع القائمة هي جبارة مكلفة ولكن بدأت حكومة أبوظبي - على سبيل المثال - ببناء خزانات كبيرة للمياه ، وكذلك في إمارة دبي والشارقة توجهات من هذا القبيل ، وسوف نقدم دراسة وافية لكيفية ربط هذه

الشبكات مع بعض لكي تساعد كل إمارة الإمارة الأخرى ، فهذا هو وضعنا – معالي الرئيس –  
إذا حصل اليوم أي شيء ، وشكرا .

**معالي الرئيس :**

الكلمة للأخ خالد علي بن زايد .

**سعادة / خالد علي بن زايد : (مراقب المجلس)**

شكرا معالي الرئيس ، قبل أن أبدأ التعقيب هناك طلب من الإخوة الأعضاء في اللجنة بأن تكون لهم  
ثلاث مداخلات ، ولكن – أيضا – نطلب من الإخوة في اللجنة عدم الإسهاب في الطرح .  
سيدي الرئيس ، كما طرح الأخ أبوخالد بأن الأرقام التي أمامنا الآن هي أرقام متفائلة كثيرا ،  
فحسب علمنا وحسب مناقشتنا في اللجنة بأن هذه الأرقام قد يكون فيها شك ، وإن شاء الله لا  
يكون ، ولكن أتمنى أن تكون أكثر وضوحا بالنسبة للمياه والأغذية ، فبالنسبة للأدوية نعم لدينا  
مخزون كبير .

السؤال الثاني في إطار الكوارث والأزمات : تتعرض البلدان في شتى بقاع الأرض للكوارث  
أو الأزمات وتشل حركتها – أبعدها الله عن دولتنا إن شاء الله – مما يعرضها إلى نقص شديد في  
الغذاء والدواء والمياه خاصة أننا واجهتنا بعض التداعيات التي حصلت في الدول القريبة منا  
وأثرت علينا بشكل مباشر ، طبعا موضوع الأمن الغذائي أول مرة عرض في أيام حرب الخليج  
ولكن حتى الآن لم نقم بأي خطوة في هذا الموضوع ، فأرجو من الإخوة في الحكومة ذكر  
الخطوات والخطط التي قاموا بها بشكل أوضح لأنه الآن الذي طرح بشكل سريع لا يعبر عن أن  
هناك جهود نستطيع أن نلمسها أو نحس بها ، فمثلا " التخزين " هنا هناك مخازن استراتيجية ؟  
خاصة بالدولة أم سيكون هناك شراكة في هذا المجال مع القطاع الخاص ؟ فهناك شركات موجودة  
الآن وتخزن ، ولكن – أيضا – هذا التخزين يتم سحبه بشكل دائم ، والشركات – أيضا – تقوم  
بالإستيراد بشكل دائم ، فالتخزين المفروض أن يكون مرتبا وموضوع له أرقام معينة ، فأتمنى إن  
كان هناك آلية لهذه النقطة عرضها من قبل الحكومة ، وشكرا .

**معالي الرئيس :**

الكلمة لسعادة الأخ محمد خلفان

**سعادة / محمد خلفان الرميثي : (مدير عام الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات)**

طبعا التخزين له أسس وضوابط ، وأنا لن أخوض في التفاصيل قبل أن توافق الحكومة عليه ،  
ولكن كما ذكرت سابقا بأن الحكومة ركزت على أن يكون هناك توصل أكبر مع القطاع الخاص ،  
وبالتالي فربما – وأنا لن أتكلم بلسان الحكومة الآن أو بلسان المجلس الوزاري للخدمات – يقرروا

الخطة التي تقوم على استخدام مستودعات الشركات الخاصة أو الوطنية ، وبالتالي فستكون المواد موجودة في هذه المخازن ومربوطة ربطا الكترونيا ومتابعة بشكل مستمر من قبل الهيئة الوطنية لإدارة الأزمات ، ويتم تدويرها إذا لم تستخدم من قبل الشركة أو المورد بحيث لا تخسر الحكومة إستثمارات أو تدفع بنفس الإستثمار سنويا ، فسيكون هناك رسوم – فقط – على تدوير هذه المواد، فألية التخزين ونقل التخزين وحتى توفير وسائل النقل هذه كلها من الأمور التي تمت دراستها وجاهزة للتنفيذ ، ولكن كما ذكرت نحن ننتظر موافقة الحكومة وتوجيه نهائي من قبل المجلس الوزاري للخدمات في هذا الشأن ، وشكرا .

**معالي الرئيس :**

الكلمة للأخ خالد بن زايد .

**سعادة / خالد علي بن زايد : (مراقب المجلس)**

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول للحكومة ، وأتمنى – إن شاء الله – أن ترى هذه الخطط النور ، وأتمنى أن يكون هناك توصية للمجلس القادم بأن يتابع هذه التوصيات .

ننتقل – سيدي الرئيس – إلى مصدر آخر ، طبعا من ضمن الجهات التي ناقشناها هي وزارة البيئة حيث ناقشنا الخطة الإستراتيجية الخاصة بهم في شأن الثروة المائية الحية والثروة الزراعية واللذين تعتبران رافدا قويا للأمن الغذائي ، طبعا الإخوان عرضوا بأنه سيكون هناك تركيز على الإنتاج الحيواني سواء كان الدجاج أو مزارع الألبان ، فبالرجوع إلى الخطة الإستراتيجية لوزارة البيئة لم نجد فيها مبادرات تختص بتشجيع المواطنين على مزاولة المهن ذات الإنتاج الغذائي ، فعندهم أهداف ولكن لا يوجد مبادرات كالزراعة وصيد الأسماك خاصة وأن هذين القطاعين – سيدي الرئيس – يشكلان رافدا أساسيا للأمن الغذائي ، فالأمن الغذائي يرتكز بشكل كبير على هذين المصدرين ، وهما موجودان عندنا في بلادنا ، فسؤالي موجه لمعالي الدكتور أنور وهو : لماذا لا نلاحظ مبادرات تعمل على تشجيع الإنتاج الغذائي في هذين القطاعين واقتصارها فقط – والذي لاحظناه فعلا من بحوثهم – أن هناك بحوث وتقييم للأوضاع وغيرها من الأمور الإنتاجية فلم نر بأن هناك مبادرات فعلية تدعم المزارعين وصيادي الأسماك ، وشكرا .

**معالي الرئيس :**

الكلمة لمعالي الوزير .

**معالي / د. أنور محمد قرقاش : (وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الإتحاد)**

الحقيقة أنا لست خبيرا في هذا الموضوع لكن أعتقد أننا – طبعا – في القطاع الزراعي لدينا مشكلة في المياه ، وهذه مشكلة رئيسية ، فأعتقد أن الفكرة المطروحة بأن يتبع هذا الملف لجهة

مركزية لأنه ملف متشعب ، وهذا يعني إدراك من دولة الإمارات بأنه يجب أن تخطط على أساس مختلف ، فالموضوع ليس موضوع إدارة الملف الغذائي من ناحية الوزارات المعنية ، فأعتقد – أيضا – من خلال الطرح الذي طرحه الأخ محمد لاحظنا أن العديد من الوزارات التي كنا نتكلم عنها هي جزء – اصلا – من الإجتماعات التي تعقد تحت مظلة الهيئة ، وبإمكان الأخ محمد أن يوضح هذه النقطة لكم ، وشكرا .

**معالي الرئيس :**

الكلمة للأخ محمد خلفان .

**سعادة / محمد خلفان الرميثي : (مدير عام الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات)**

معالي الرئيس ، نحن نعاني من ندرة في الماء ، ولذا يجب أن نفكر في حلول أخرى بدلا من استغلال هذا الماء في الزراعة بأن نستفيد منه بتخزينه في أماكن نظيفة بعيدة عن التلوث ، وحمائته لأن الدولة اليوم قائمة على (70) محطة تحلية ، فلو حصل أي شيء لهذه المحطات سواء من المد الأحمر أو تلوث نفطي أو تسرب نفطي لواجهنا مشكلة في توفير المياه ، فلا نستطيع بالإمكانات المائية الموجودة والموارد المائية في دولة الإمارات أن نحكي بها في سبيل الزراعة ، فهناك حلول أخرى قامت بها دول شقيقة وصديقة استفادت من بعض الدول التي لديها الإمكانيات من الأراضي الخصبة والمياه واستطاعت أن توفر الأمن الغذائي لسكانها ، فهذا هو أعتقد الحل الأمثل ، أما أن نستغل المياه الجوفية للزراعة فهذا يعتبر هدر وأقول أنه إن لم يضر جيلنا فسوف يضر الأجيال القادمة وسيضع البلد على حافة الخطر ، لأن المياه اليوم ممكن أن تنشأ حروب بين الدول بسبب المياه ، فيجب أن نحافظ على ما لدينا من مياه جوفية وأن ننميها ، ولا شك أن بعض أنواع الزراعة مهم ولكن الزراعة التي تستهلك الكثير من الماء أعتقد أننا لا ننصح بها ، وشكرا .

**معالي الرئيس :**

الكلمة للأخ راشد المرر .

**سعادة / راشد مصبح الكندي المرر :**

شكرا معالي الرئيس ، بسم الله الرحمن الرحيم ، أرى أنه من أهم التحديات التي تواجه الدولة هو ارتفاع حجم الإستهلاك في مقابل زيادة عدد السكان ، وأن عدم وجود استراتيجية حكومية واضحة وعملية في نفس الوقت في ظل ارتفاع حجم الإستهلاك وزيادة عدد السكان أدى – في وجهة نظري – إلى تبعثر الجهود المتعلقة بقضية الأمن الغذائي مما ينعكس على استقرار المجتمع على المدى البعيد ، وسؤالي – سيدي الرئيس – هو : لماذا حصرت الحكومة استراتيجية الأمن

الغذائي في الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات فقط على الرغم من أنها قضية أساسية ؟ وما هي الصعوبات التي تواجه الهيئة حيال قضية الأمن الغذائي ؟ وكيف يمكن علاجها ؟ وكما سمعنا في تقرير الأخ محمد أن هناك نية لإنشاء هيئة مقترحة تحت مسمى " هيئة الأمن الغذائي " فنريد أن نعرف ملامح هذه الهيئة .

**معالي الرئيس :**

الكلمة لسعادة الأخ محمد خلفان الرميثي .

**سعادة / محمد خلفان الرميثي : (مدير عام الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات)**

أول شيء لماذا أعطتنا الحكومة هذا الحق : هذا جاء بناء على الواجبات التي ذكرتها وهي واجبات الهيئة الصادرة في المرسوم ، وكذلك بناء على الدراسات والمقترحات التي قدمناها بناء على اللجنة التي شكلها سمو الشيخ هزاع بن زايد مستشار الأمن الوطني .

بالنسبة للأمن الغذائي ومقترحاتنا : نحن ذكرنا بأن هذه المقترحات سنقدمها للمجلس الوزاري في نفس توقيت تقديم المشاريع ، ولكن الأمن الغذائي نحن نرى أنها عملية طويلة الأمد مقارنة بالمخزون الاستراتيجي ، فأنا اليوم كمدير لهذه الهيئة أريد أن أنشئ هذا المخزون أو المخزونات بأسرع وقت ممكن وأريد موافقة الحكومة على ذلك لكي نبدأ بتنفيذ هذه الخطط ، ووضع هذه المخازن وتنسيق عملية نقل المخازن وربطها الإلكتروني ومراقبة استهلاكها وتدويرها وما شابه ذلك ، فأنا مستعجل في هذا الجانب ، فالأمن الغذائي هو عملية ستأخذ وقتا ولكن إذا كان هناك اقتناع من الجميع ومن الحكومة فأنا أعتقد أن وجود هيئة مستقلة كما اقترحنا سيكون الأمر مركزا في مؤسسة واحدة ، وهي من سيسند لها القيام بذلك ، اما توزيع مشروع أو موضوع الأمن الغذائي على أكثر من جهة في الحكومة أعتقد أنه ليس في مصلحة المشروع ولا في مصلحة تطلعات المجلس الوطني الإتحادي ، وشكرا .

**معالي الرئيس :**

الكلمة للأخ راشد الشريقي .

**سعادة / راشد محمد الشريقي :**

شكرا معالي الرئيس ، أنا لدي سؤالين بسيطين :

السؤال الأول : طبعا معروف أن استراتيجية الأمن الغذائي في أي بلد من بلدان العالم تعتمد

على دراسة وتحليل ثلاثة عناصر رئيسية هي :

العنصر الأول يتعلق بإمكانية الوصول إلى الغذاء .

العنصر الثاني يتعلق بمدى توفر الغذاء .

العنصر الثالث يتعلق بالقدرة المالية على شراء الغذاء .

وأعتقد - والحمد لله - أننا لا توجد لدينا مشكلة في العنصرين المتعلقين بالقدرة المالية ومدى توفر الغذاء ، فالغذاء متوفر في السوق العالمي ويمكن ، لكن النقطة الأهم هي إمكانية الوصول إلى الغذاء ، فدولة الإمارات تقع في موقع جغرافي وتنقل أكثر من 80% من إمداداتها الغذائية عن طريق البحر ، وبالتالي هذه النقطة - أعتقد - أنها قد تشكل تهديدا مستقبليا على الأمن الوطني في الدولة ، وبالتالي لحل هذا الموضوع لا نرى أن هناك ربطا بين وسائل وخطط التنمية الزراعية في الدولة ، فأنا في حقيقة الأمر أتفق تماما مع من يقول بأن هناك نقص كبير في موارد المياه وأن هناك محدودية في المياه المتجددة ، ولكن أرى أن هناك مستقبلا مشرقا يمكن أن نستفيد منه في المساهمة في حل قضية الأمن الغذائي ، فعندما نتكلم عن قضية قطاع الزراعة فقطاع الزراعة يشمل ثلاثة عناصر رئيسية هي : الثروة الحيوانية والزراعة بمعنى الزراعة المطلقة وكذلك الثروة السمكية ، فهذه العناصر لو ضربنا - على سبيل المثال - هناك اكتفاء ذاتي من الثروة السمكية في دولة الإمارات ولكن للأسف المحصول يتدهور عاما بعد عام بسبب ما يحصل للبيئة البحرية .

كذلك الثروة الحيوانية تشكل رافدا رئيسيا للأمن الغذائي في الدولة .

وهناك قضية الزراعة : الزراعة للأسف هناك تقنيات ووسائل تقنية حديثة تستخدم في دول كثيرة من العالم وتساهم في إنتاج زراعي يساهم بالأمن الغذائي ، والسؤال هنا : لماذا لا يتم بناء استراتيجية زراعية مستدامة أو خطط زراعية مستدامة تستخدم هذه الموارد بصورة أكثر كفاءة ، فعلى سبيل المثال المتر المكعب من المياه ينتج ما يصل إلى (120) كيلوا غرام في دول متقدمة ولكنه في الإمارات ينتج كمية لا تصل إلى (5) أو (6) كيلوا غرام ، كذلك الوحدة المربعة من المساحة لو قارنا إنتاج المتر المربع من المساحة في الإمارات بأحد الدول المتقدمة في مجال الزراعة لرأينا أن هناك فارقاً كبيراً جداً ، لذا أتمنى على الحكومة أن يكون هناك ربطاً مباشراً وتوجيه نحو تنمية زراعية مستدامة تستخدم هذه الموارد بكفاءة عالية جدا وتستخدم تقنيات عالية بحيث أن موارد المائية الموجودة .. هناك موارد مائية جوفية وموارد مياه محلاة وموارد مياه تأتي من إعادة معالجة المياه المستخدمة ، فكل هذه الموارد يجب أن تسخر بطريقة فعلية وعملية جدا بحيث تساهم في موضوع الأمن الغذائي ، فلماذا هذا الغياب أو هذا الفراغ من عدم ربط قضية الأمن الغذائي بخطط التنمية الزراعية ، إذا أردت معالي الرئيس أن أطرح سؤالا ثانيا مباشرة الآن أو أنتظر الإجابة فالأمر لكم ، وشكرا .

**معالي الرئيس :**

لستمع أولا إلى الإجابة من سعادة محمد خلفان ومن ثم نعود لك ، تفضل الأخ محمد .

## سعادة / محمد خلفان الرميثي : (مدير عام الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات)

أعتقد أننا أدخلنا في أشياء خارج صلاحياتنا يا معالي الرئيس ، الحقيقة كنت أتمنى لو كان الأمر بهذه الأهمية لأحضرت معلومات أكثر عن الهيئة وما هي الأمور التي قامت الهيئة بعملها منذ العام 2008م وحتى اليوم حتى يطمئن الأعضاء أن هناك خطأ كثيرة تم إنجازها بالتنسيق مع الجهات الأخرى ، ولكن عندما نتكلم عن الإستراتيجية الزراعية واستغلال المصادر المائية والثروة السمكية وما شابه أعتقد أننا إبتعدنا قليلا عن دور الهيئة ، ولكن أنا ذكرت أنه ليس لدينا مانع من رفع هذه التوصيات فيما يخص الأمن الغذائي إلى المجلس الوزاري للخدمات ، وهذا نعتبره من واجبنا لأنه يتوافق مع فكر الطوارئ والأزمات ، فلا مشكلة لدينا في ذلك ، فممكن أن يضاف ما قاله الأخ راشد إلى التوصيات ونرفعها إلى الحكومة لأخذ رأيها في هذا الموضوع ، ولكن لا تتوقعوا أننا مسؤولين عن كل شيء ، فوضع استراتيجية للثروة الحيوانية والثروة السمكية هذه أعتقد مواضيع تخص جهات أخرى وليس هيئة إدارة الأزمات والطوارئ ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ راشد الشريقي .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكرا معالي الرئيس ، مع تقديري الكامل لما تفضل به الأخ محمد وأنا أعرف أن الهيئة الوطنية لإدارة الأزمات والطوارئ ليس من إختصاصها هذه الأمور ولكن من ضمن إختصاصها أن تشرف على تنفيذ هذه السياسات والبرامج ، فالملاحظ أن هناك غياباً كاملاً من ربط عناصر البيئة المتوفرة لقطاع الزراعة باستراتيجية الأمن الغذائي ، فالآن عندما نتكلم عن هولندا على سبيل المثال فهي تأتي كأكبر مصدر للمنتجات الزراعية في العالم وفي المقابل أنظر إلى إمكانيات هولندا من حيث الأرض والمياه المتاحة ، فتقريبا عندما تقارنها بدول الجوار من دول الإتحاد الإوروبي تجد أن إمكانياتها محدودة جدا . جدا لأبعد الحدود ولكن هناك استراتيجية وهناك نظرة مستقبلية ، وفي دولة الإمارات للأسف القطاع الزراعي الآن الوزارة لديها مبادرات ولديها خطة ، ولديها برنامج ، وهذا البرنامج للأسف الشديد لا يرتبط لا من قريب ولا من بعيد باستراتيجية الأمن الغذائي ، فهناك مؤتمرات عالمية عقدت لقضية الأمن الغذائي ، وآخرها كان في عام 2009 في مقر منظمة الأغذية والزراعة الدولية في روما ، وهناك شبه إجماع من المؤتمرين على أن كل دولة يجب أن تسخر ما تستطيع أن تسخره من إمكانياتها ومواردها الطبيعية المتاحة لإنتاج ما يمكن إنتاجه تحت الظروف المحلية ، في دولة الإمارات هناك الحمد لله دعم كبير جدا من القيادة السياسية وهناك إمكانيات متاحة ، والتكنولوجيا ممكن أن تأتي بها من أي مكان في

العالم ، وممكن أن تستخدم أفضل وسائل الإنتاج ، وممكن أن تستخدم محاصيل أكثر كفاءة في استخدام الموارد المائية ، وممكن أن تستخدم نظاما أكثر فاعلية في الإنتاج الزراعي ، اما أن يؤول الأمر إلى أن يترك هذا القطاع الهام والحيوي بحيث يترك الحبل على الغارب فأعتقد أن هذا لا يتفق مع سياسة الحكومة ولا يتوجه مع طموح الدولة ومواطنيها على تحقيق الأمن الغذائي .

معالي الرئيس ، سؤال ثاني يتعلق بموضوع خطط الطوارئ الخاصة بالقطاع الخاص ، فمن المعروف عالميا أن هناك لدى القطاع الخاص ، والقطاع الخاص في دولة الإمارات من القطاعات النشطة جدا والتي تساهم في قضايا التنمية في مختلف جوانبها وخاصة عندما يأتي الموضوع لموضوع الأمن الغذائي وتوفر الأغذية ، لكن في الحالات الطارئة على المستوى العالمي يكون لدى القطاع الخاص خطط طوارئ جاهزة تستخدم عند الحاجة لضمان سلسلة الإمدادات الغذائية ، فهل يوجد لدى القطاع الخاص في دولة الإمارات مثل هذه الخطط والبرامج أو هل تم تضمين مثل هذه الخطط والبرامج في الإستراتيجية أو البرنامج الذي تحديث عنه سعادة رئيس الهيئة والذي سيقره مجلس الوزراء الموقر في شهر إبريل القادم إن شاء الله أم أن هذه النقطة لم تؤخذ بعين الاعتبار ، فكوننا بنينا استراتيجية على قطاع خاص وتحليل سلسلة الإمدادات الغذائية في دولة الإمارات يعطي مؤشرات قد تكون خطيرة في بعض الوقت ، فإذا لم يكن هناك إشراف حكومي أو برنامج يحظى بدعم حكومي على القطاع الخاص فقد - لا سمح الله - نعاني أو نفاجا بمشكلة تحصل في وقت من الأوقات ، وشكرا .

**معالي الرئيس :**

الكلمة لسعادة محمد خلفان الرميثي .

**سعادة / محمد خلفان الرميثي : (مدير عام الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات)**

أنا أؤكد لسعادة الأخ راشد بأنه في حال موافقة الحكومة على استغلال أو الإستفادة من خبرات وامكانيات القطاع الخاص سيكون تحت المراقبة الدائمة وإلكترونيا وليس فقط " فيزيكلي - ماديا " وستكون هناك زيارات ميدانية لمتابعة كيفية التخزين ونوعية التخزين ونوعية المخازن وكيفية تدوير هذه المواد ، وأنا هنا أتكلم عن المخزون الإستراتيجي أيضا وليس عن الأمن الغذائي يا أخ راشد ، فليطمئن الأخ العضو أنه في حالة الموافقة فإن القطاع الخاص سيقوم بدوره في تخزين وتدوير المواد الغذائية عندما تأتي الأوامر بالتدوير وتعويض المخزون لكي لا يفقد قيمته أو تنتهي مدة صلاحيته ، ولكن سيكون متابعا بشكل دائم وبشكل إلكتروني يومي بحيث نعرف مستوى المخزون وهل نزل عن المستوى المفروض أن لا ينزل تحته ، وذلك كما هو معمول به في كثير من الدول التي قمنا بزيارتها وتابعنا تجاربها ، وشكرا .



**معالي الرئيس :**

آخر سؤال يا أخ راشد ، تفضل .

**سعادة / راشد محمد الشريقي :**

ليس سؤالاً يا معالي الرئيس وإنما - فقط - تعقيب بسيط ، أنا أشكر سعادة الأخ محمد على التوضيح لكن أنا أقصد بخطط طوارئ القطاع الخاص وليس مراقبة المخزونات لدى القطاع الخاص ، فأنا ذكرت - على سبيل المثال - أن هناك خمسة من المستوردين الكبار للقمح في دولة الإمارات يشكلون ما نسبته (80%) من استيراد القمح للدولة ، ويستوردون هذا القمح من مصدرين أو ثلاثة مصادر على مستوى الدولة ، خطط الطوارئ البديلة كما حصل في الصيف الماضي حيث كان هناك حريق ضخم جدا في روسيا بحيث منع الرئيس الروسي تصدير ثمانية ملايين طن من القمح ، وبالتالي فهناك عقود ألغيت ، فالآن أنا أتكلم على هل يوجد خطط طوارئ للقطاع الخاص أثناء وقت الأزمات والطوارئ وليس على مراقبة المخزونات ، وشكرا .

**معالي الرئيس :**

الكلمة لسعادة الأخ محمد خلفان .

**سعادة / محمد خلفان الرميثي : (مدير عام الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات)**

نعم معالي الرئيس ، هناك ما نسميه خطة الاستجابة الوطنية ، فهذه الخطة جاهزة للعرض على سمو مستشار الأمن الوطني لاعتمادها من سيدي صاحب السمو رئيس الدولة ، وهذه الخطة تشمل كل الخطط المعنية بالاستجابة لجميع أنواع الأزمات والطوارئ وتتضمن أدوار جميع الوزارات والهيئات سواء كانت محلية أو اتحادية وكذلك أدوار القطاع الخاص المختلف بجميع أنواعه ، بالإضافة إلى ذلك قمنا بإصدار - ولو لم يتم اعتماده اليوم - كتيب أو مرشد لاستمرارية الأعمال ، أي كيف نحافظ على استمرارية الأعمال في المؤسسات الخدمية على الأقل وفي القطاع الخاص في حالة حدوث الأزمات وكيف يكون لدينا مواقع بديلة لإدامة أعمالنا بحيث لا تتوقف أعمالنا ، وهذه ربما أنت يا معالي الرئيس تعرف أن أكثر البنوك تعمل على هذا الشيء وهو ما يسمى ال- (busniss contininty) ، وهذا المعيار غير موجود في أي دولة من دول الشرق الأوسط ، والحمد لله هو الآن جاهز للتطبيق وعرضه على الحكومة ، فإذا تم اعتماده من قبل الحكومة سوف يتم توزيعه على جميع المؤسسات الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص ، وشكرا .

**معالي الرئيس :**

الكلمة للأخ أحمد الظنحاني .

سعادة / أحمد سعيد الظنحاني :

شكرا معالي الرئيس ، بداية أشكر سعادة محمد خلفان الرميثي على تفضله بمناقشة هذا الموضوع ، وفي نفس الوقت أود التعقيب على كلامه عندما قال " لو كنت أدري أن هذا الأمر بهذه الأهمية لأنيت بمعلومات أكثر " ! طبعا نحن نؤيد كلام سعادة الأخ محمد ، وهذا يعبر عن حرص جميع الأعضاء أصلا في مداخلتهم السابقة على وجود جميع ذوي الاختصاص حتى يتم التعرف على جميع الخطط المستقبلية التي يتم اتخاذها ، فنحن - طبعا - نعذر لك لأنك أنت جزء من هذه المنظومة " منظومة الأمن الغذائي " وهناك - كما ذكر الإخوان - وزارة الاقتصاد ، ووزارة البيئة ووزارة التجارة ، ووزارة الطاقة ، فالكل له علاقة بهذا الموضوع المهم ، على العموم - معالي الرئيس - بما أننا بدأنا بمناقشة الموضوع الآن فأود القول أنه بالرغم من أهمية قضية الأمن الغذائي في تعزيز الاستقرار في المجتمع ودعم عملية التنمية المستدامة إلا أن الهدف الاستراتيجي المتعلق بتحقيق الأمن الغذائي في الدولة في الخطة الاستراتيجية لوزارة البيئة عام 2010م اقتصر على ثلاث مبادرات تمثلت في :

تحسين الخدمات المقدمة للمزارعين .

وضع خطة لتشجيع الإنتاج الحيواني .

تطوير وتنمية زراعة النخيل .

في حين أن متطلبات حل موضوع الأمن الغذائي يستدعي إيجاد مبادرات أخرى تتعلق بتنمية واستثمار الإنتاج المحلي سواء كان في الثروة الحيوانية أو الثروة الزراعية أو الثروة السمكية وكذلك الثروة المائية بالرغم من ندرتها ، وسؤالي هنا معالي الرئيس هو : هل تم تقييم الواقع الفعلي للأمن الغذائي في الدولة وتحديد احتياجات الدولة من المواد الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي ؟ هذا سؤالي الأول ولدي سؤال آخر معالي الرئيس وتعقيب ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ محمد خلفان الرميثي .

سعادة / محمد خلفان الرميثي : (مدير عام الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات)

لقد تم عمل ما ذكره الأخ العضو العزيز فيما يخص المخزون الاستراتيجي ، أما فيما يخص الأمن الغذائي فلم يتم ذلك ، فقد درسنا واقعا بشكل متكامل لبناء المخزون الاستراتيجي الذي تحدثنا عنه ، ورأينا ظروف البلد واستهلاكها وعدد السكان وحتى السرعات الحرارية التي يحتاجها كل شخص لكي يعيش وكذلك خرجنا بتسع أو عشر أصناف من المواد الأساسية التي يجب تخزينها لإدامة العيش ، أما فيما يخص الأمن الغذائي فلم نقوم بهذا الشيء ....

معالي الرئيس :

يا أخ خالد بن زايد لو سمحت الهدوء ، فصوتك واصل إلى هنا ، تفضل الأخ محمد خلفان .

**سعادة / محمد خلفان الرميثي : (مدير عام الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات)**

أنا عندما قلت لو أعرف أن الموضوع سيتشعب كنت أقصد أنني سأحصر جميع المشاريع التي قامت الهيئة بتنفيذها حتى اليوم لتعريف الأعضاء بالهيئة لأن هذه أول مرة تسنح لنا الفرصة للتواجد في المجلس وللأسف هي آخر جلسة ، فهذا كان القصد مما قلته ، فكان ممكن أن نأخذ فترة عشرة دقائق لشرح المشاريع التي نفذتها الهيئة والتي – الحمد لله – نالت استحسان الكثير من المؤسسات ، والآن الهيئة تقف في موقف جيد بعد سنتين ونصف السنة من تأسيسها ، فهي الآن في موقف جيد بين المؤسسات الاتحادية ، فهناك احترام متبادل وتنسيق مشترك بشكل دائم ، وهناك خطط مشتركة وتجاوب كبير من قبل جميع المؤسسات سواء وزارات أو هيئات اتحادية وكذلك هناك تجاوب على المستوى المحلي مع الهيئة ، وبدأت الهيئة تأخذ سمعتها الإيجابية من خلال المشاريع التي قامت بها ، فهذا كان القصد من كلامي لو كنت أعلم أن الموضوع سيتشعب هكذا لكنت أكثر جاهزية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد الظنحاني .

**سعادة / أحمد سعيد الظنحاني :**

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لسعادة الأخ أبو خالد على رده الكريم ، معالي الرئيس ، عندما ننظر إلى واقعنا الفعلي لأمننا الغذائي نرى أننا بحاجة إلى وضع استراتيجية لأمننا الغذائي كأولوية في سلم اهتماماتنا إذا أردنا أن نحقق مستوى من الأمن الغذائي يجنبنا أي أزمات خطيرة ومستقبلية، فهناك كثير من المعايير الموجودة في واقعنا الفعلي تظهر مدى الحاجة إلى هذه الاستراتيجية منها على سبيل المثال :

أولا : افتقارنا إلى نسبة من الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي في حدود إمكانياتنا المتاحة وكذلك الحيواني والسمكي .

ثانيا : ارتفاع مستوى الواردات في الدولة من المنتجات الزراعية والحيوانية .

ثالثا : زيادة الإنفاق على استيراد المواد الغذائية .

رابعا : عدم وجود أو ضعف وجود المخزونات من المواد الغذائية .

هذا تعقيبي على السؤال الأول .

أما سؤال الثاني لسعادة الأخ أبو خالد هو : هل تم اتخاذ خطوات لاستثمار وتنمية الإنتاج المحلي سواء كان في الناحية الزراعية أو السمكية أو المائية أو الحيوانية ؟ ولدي - أيضا - تعقيب ، وشكرا .

**معالي الرئيس :**

الكلمة لسعادة الأخ محمد خلفان .

**سعادة / محمد خلفان الرميثي : (مدير عام الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات)**

لم يتم اتخاذ أي خطوات في هذا الموضوع ، وتكلمنا وذكرنا بأن الأمن الغذائي حتى الآن لم يُمس ولم يُتخذ بشأنه أي قرار ، ولكن - كما قلت لكم - إن شاء الله هذه التوصيات التي ذكرناها والتوصيات التي خرجت بها اللجنة نستطيع عرضها على الحكومة لاتخاذ ما يلزم وتحديد الجهة التي تنفذ هذه الأمور ، وشكرا .

**معالي الرئيس :**

الكلمة للأخ أحمد الظنحاني ، آخر تعقيب لو سمحت .

**سعادة / أحمد سعيد الظنحاني :**

شكرا معالي الرئيس ، هو مجرد تعقيب : إن استثماراتنا في مقومات الأمن الغذائي المتمثل في الثروة الزراعية والسمكية والحيوانية والمائية هي سبيلنا للحفاظ على أمننا الغذائي وتوفير الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية التي تتناسب مع بيئتنا الزراعية وإن أمكن تحقيق فائض للتصدير ، وإن قصور سياستنا الاقتصادية بالتركيز على الصناعة والاعتماد على الاستيراد في تلبية احتياجاتنا المحلية من المواد الغذائية ستبقينا في نفس النفق المظلم من الفجوة الغذائية أو لنسميها أي تسمية . معالي الرئيس ، إننا بحاجة إلى تبني إستراتيجية تنموية - وكما أشار الأخ راشد - تقوم على أساس التنمية الزراعية وفق خطة واضحة ، ومشاريع استثمارية زراعية ومشاريع ذات التصنيع الغذائي ، ولا يأتي ذلك إلا من خلال - طبعا - :

التوسع في الأراضي القابلة للزراعة .

دعم وتشجيع المزارعين في الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات الزراعية .

الاستفادة من استخدام المياه المعالجة لأغراض الزراعة .

إقامة السدود السطحية لحصد المياه في الأيام الماطرة .

توفير الاستثمارات اللازمة لتمويل عملية التنمية الزراعية والحيوانية سواء كانت الماشية أو الداجنة والسمكية ، وإنشاء صندوق لدعم المواطنين الراغبين في الاستثمار في مقومات الأمن الغذائي ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا ، والكلمة الآن للأخت أمل القبيسي .

سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي :

شكرا معالي الرئيس ، ربما قد فاتنا في البداية أن نرحب بالأخوات والإخوة ضيوفنا في المجلس في جلستنا الأخيرة .

معالي الرئيس ، لقد أشار التقرير الشامل المعد من قبل مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي عن الأمن الغذائي في دولة الإمارات إلى أن الدراسات خلصت إلى أن الأوضاع الخاصة بالإمارات تجعل من عامل التجارة والاستيراد من الخارج أولوية مطلقة في تحقيق الأمن الغذائي ، كما أشار - أيضا - إلى ضرورة نشوء قطاع زراعي حديث قادر على إنتاج عدد من المواد الأساسية ضمن ما تسمح به الأوضاع الطبيعية القائمة ، في ظل ذلك لدي بعض الأسئلة في هذه الجزئيات :

هل توجد لدينا دراسات لتحديد نسبة النمو السكاني في الدولة وربطها بنسبة النمو اللازمة في المواد الغذائية المتوفرة محليا والمستوردة إلى الدولة ؟

كذلك هل هناك خطط وإحصائيات تحدد احتياجاتنا من الإنتاج الغذائي وطرق تأمينها وتحقيق الاكتفاء الذاتي من بعضها أو أهمها ؟

كذلك في ظل الكوارث الطبيعية والفيضانات والحرائق - كما ذكر بعض الإخوان - والتلوث البيئي والتغيير المناخي نجد بأننا نعتمد على الاستيراد بشكل كبير ، وأن بعض مصدري المواد الغذائية والدول التي تصدر لنا هذه المواد تعرضت لهذه الكوارث ، وقد تعاني في المرحلة المقبلة من عدم قدرتها على تغطية أسواقها المحلية ، أو في المستقبل مما قد ينعكس سلبا على حجم - أيضا - وارداتنا من المواد الغذائية من هذه الدول الأمر الذي يتطلب إعداد خطط ومشاريع وطنية تمكنا في المستقبل القريب والبعيد من تحقيق الاكتفاء في أهم السلع الأساسية على الأقل .

كذلك الإشارة إلى أن هناك دول مجاورة وعديدة تقوم مؤخرا بعقد صفقات استثمار أراض زراعية في هذه الدول المصدرة للمواد الأساسية لتأمين احتياجاتها المستقبلية لذلك ما هي الخطة البديلة أو الأساسية في حال قيام هذه الدول بتخفيض صادراتها من السلع الأساسية ، وما هي الخطة المستقبلية لاستثمار أراض زراعية في الخارج لتحقيق الفائدة من المواد الغذائية ؟ وأنا أعلم أن الدولة باشرت في عمل ذلك ولكن نود أن نعلم عنها ونأخذ معلومات عنها بتوسع ، شكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لسعادة الأخ محمد خلفان .

**سعادة / محمد خلفان الرميثي : (مدير عام الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات)**

شكرا للأخت الدكتورة على هذه الأسئلة ، لازلنا ندور - معالي الرئيس - في فلك الأمن الغذائي الذي أوضحنا وجهة نظرنا فيه .

بالنسبة لتحديد عدد السكان وكيفية بناء المخزون الاستراتيجي كانت هناك دراسة وافية وربما دقيقة بنسبة 90% لأنه اليوم لا توجد إحصائية رسمية واضحة عن عدد السكان في دولة الإمارات ، ولكن لم نركز على فئة المواطنين وأبناء الدولة بل على عدد السكان بشكل كامل وحددنا فترة زمنية للمخزون ، وبالتالي وضعنا الكميات حسب عدد السكان الذي افترضناه وأظهرناها كأرقام للدراسات التي قمنا بها .

بالنسبة للخطط التي ذكرتها الدكتورة : طبعا هذه كلها خطط تتكلم عن الأمن الغذائي ، وكما قلت - معالي الرئيس - وجهة نظرنا في الأمن الغذائي أننا لازلنا غير مكلفين بهذا الجانب ، وربما يتم تكفيينا في وقت من الأوقات بتنفيذ هذه السياسة ، فلا أدري ، ولكن نحن سنقدم توصياتنا ولا أعد بأكثر من ذلك ، وشكرا .

**معالي الرئيس :**

الكلمة للأخت أمل القبيسي .

**سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي :**

شكراً معالي الرئيس ، ربما نحن نعلم أن بعض المواضيع التي تطرقنا إليها وتطرق إليها البعض لا تنصب في مجال اختصاصات سعادة مدير هيئة الطوارئ والأزمات ولكننا آملين أن هذه التوصيات ترفع عن طريقكم وأن يتم تبنيها من قبل الجهات المختصة .

ولقد ذكر بعض الإخوان - أننا مادمننا نتكلم عن موضوع الاستيراد - فإن موضوع الانتاج المحلي هو جزء آخر من توصيات مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي فيما يختص بالأمن الغذائي، وهناك تجارب ناجحة الآن وموجودة على أرض الواقع ، حيث طرح بعض الإخوان أن دعم الإنتاج المحلي في ظل - للأسف - الممارسات السابقة التي غطت الانتاج المحلي الزراعي سواء كانت من عدم سلامة الممارسات الزراعية وإساءة استخدام الكيماويات والمبيدات ، لذا فقد لجأت الدولة إلى إيقاف دعمها له ولكن الآن عاد الدعم للنتائج المحلي وفق طرق تعطي ضمان ورقابة وتفتيش ، ونذكر منها - بصفة خاصة - تجربة جهاز الرقابة الغذائية مع مركز خدمات المزارعين في إمارة أبوظبي ، كون أن هذه التجربة تدعم الناتج المحلي وتوفر له التسويق مع ضمان النوعية، فنود نحن كمواطنين - وهو يهمننا - أن ندعم أولاً ونحصل على ناتج - خاصة - من الخضروات التي تصل إلى كل بيت لدينا ونضمن سلامتها لنا ولأبنائنا لذلك نتمنى أن تعمم

هذه التجربة ، وأيضاً أن تحصل على نوع من الدعم حتى يستطيع المزارع المواطن المحلي أن يخرق الأسواق والجمعيات التعاونية الموجودة حالياً التي - للأسف - كثير منها يقفل بابه أمامهم ، ونتمنى - أيضاً - تبني مثل هذا التوجه خاصة أن التجربة ناجحة وقائمة وموجودة .

والآن هل تسمح لي - يا معالي الرئيس - باستكمال السؤال الثاني ؟

**معالي الرئيس :**

تفضلني أكملني .

**سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي :**

السؤال الثاني يتعلق بالرقابة ، وطبعاً فإن جزءاً من الأمن الغذائي هو - أيضاً - سلامة الأغذية، حيث نجد أن وضع نظم فاعلة للرقابة لضمان سلامة وجودة الأغذية والمنتجات الغذائية المختلفة أمراً ضرورياً وهاماً لحماية صحة المستهلكين في الدولة وضمان سلامتهم ، وتعتبر الرقابة على الأغذية لضمان سلامتها مسؤولية مشتركة على نطاق واسع ، وهذه تتطلب تفاعلاً إيجابياً من جميع الجهات المعنية في الدولة ، ولكن في ظل الوضع القائم نجد أن هنالك بعض الخلل في ضعف الرقابة على الأغذية وضمان سلامتها بسبب تعدد جهات الاختصاص ، وكذلك مواجهة نقاط الضعف في نظم الرقابة والرصد ، وكذلك - أيضاً - لجوء بعض الموردين إلى الغش والتحايل لتسويق منتجات غذائية قد تكون غير صالحة أو تحتوي على مكونات لها تأثير مباشر أو غير مباشر ، أي أو مستقبلي على سلامة المستخدمين صغيراً وكبيراً ولا يفوتكم ما يحدث الآن من ظهور الكثير من حالات الإصابة بالسرطان خاصة بين الأطفال والتي بدأت تنتشر وتزيد نسبها بشكل مخيف ، والتي لا بد أن يكون من أحد مسبباتها المنتجات الزراعية المستوردة أو المنتجات الغذائية - للأسف - التي لا تتم الرقابة الكاملة عليها من بعض منافذ الدولة وتتسرب إلى أسواقنا وتكون مضرّة لكل من يستخدمها ، وكذلك الأغذية ذات الإدعاء الطبي والأغذية المدعمة وكثير منها التي لا تكون تحت رقابة وزارة معينة .

لذلك في ظل عدم وجود معايير ورقابة صارمة موحدة على جميع منافذ الدولة الـ (55) الموجودة فهنالك بعض المنافذ لا يوجد لديها قانون لصحة وسلامة أو معايير عالمية لتطبيقها بالرغم من أنها متبناة من قبل الدولة ، فأقترح وأوصي بالتالي :

أولاً : وضع وتنفيذ سياسة وطنية متكاملة للرقابة على الأغذية تلزم بالية فاعلة للتنسيق والتعاون بين جميع الجهات المعنية في إمارات الدولة في الرقابة ، وتضع برامج ذات معايير عالمية عالية وتلزمهم بتطبيق البرامج الوطنية الموجودة الحالية ، وكذلك توفر مختبرات ذات مواصفات عالية للتأكد من سلامة وجودة الأغذية وتحليلها للتبين من تلوث هذه الأغذية والأمراض

- أيضاً - التي تنقلها ، وكذلك نحتاج إلى إدارة للدراسات والبحوث ، لأن دورنا يجب أن يكون وقائي وليس فقط عند معرفتنا بأن هذا المنتج سبب حالات أخرى ثم نبدأ بعدها بسحب المنتج من الأسواق .

التوصية الثانية في مجال الرقابة : يجب اعتماد المعايير العالمية المعتمدة بأن تكون موحدة وأن تُعمّم على جميع الجهات المعنية وتوحيد قوانين التفتيش ووضع جميع المعايير الموحدة بصرامة في جميع منافذ الدولة الـ (55) وسدّ جميع المنافذ غير المراقبة . وشكراً .

**معالي الرئيس :**

تفضل أخ محمد خلفان الرميثي .

**سعادة / محمد خلفان الرميثي : ( مدير عام الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات )**

ماشاء الله الدكتوراة أمل كفت ووفت وأشكرها على كل هذه النقاط التي طرحتها ، وأعتقد أنها من الأهمية بمكان ويجب أن ينظر إليها بعين الاعتبار ، ولكن بالنسبة للرقابة على الأغذية فإن دور الهيئة في هذا المجال سيكون - فقط - على المخزون الاستراتيجي الذي ستوافق عليه الحكومة ، لأنني غير معني بمراقبة كل الواردات الغذائية التي تدخل البلد عبر المنافذ سواء كانت البرية أو البحرية أو عن طريق الجو ، فأنا مسؤول بأن أضمن سلامة كل المواد المخزنة لدى الموردين أو لدى المستودعات الحكومية أيّاً كان وأن تكون بحالة جيدة للإستهلاك الآدمي ، وشكراً.

**معالي الرئيس :**

أخ سلطان الكبيسي تفضل .

**سعادة / سلطان سيف الكبيسي :**

شكراً معالي الرئيس ، طبعاً طرح سعادة محمد الرميثي أن الهيئة لا تقوم ولن تقوم بكل هذا الطرح وخاصة دعم الزراعة وغيرها من الأدوات الإنتاجية الأخرى ، وبصفته عضواً في اللجنة نحن ناقشنا موضوع الأمن الغذائي والحكومة أحالت الموضوع للهيئة ، وقد طرحنا قبل البدء بطرح الأسئلة فيما إذا كانت الحكومة غير راغبة بالرد فعليها أن تقول ذلك ، وأنا أكرر طرح موضوع وسؤال سعادة راشد الشريقي بشأن استراتيجية الهيئة في دعم استخدام التقنيات الحديثة لدعم استراتيجية الأمن الغذائي ، لأن دعم المشاريع الزراعية وغيره هو رافد أساسي للأمن الغذائي ، وشكراً .

**معالي الرئيس :**

شكراً ، تفضل أخ محمد خلفان الرميثي .



**سعادة / محمد خلفان الرميثي : ( مدير عام الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات )**

معالي الرئيس ، نحن معاليك - للأسف - ندور حول نفس الموضوع وأعيد وأكرر أن الأمن الغذائي إلى الآن لم يبيت فيه من قبل الحكومة ، وسنقدم التوصيات كما وعدتكم والحكومة ستقرر كيف يسير الأمر ، فنحن معنيون بالثلاث مخزونات التي تكلمت عنها وإن شاء الله سنحصل على الموافقة عليها ، أما الأسئلة التي تدور حول الأمن الغذائي فأتمنى أن تتوقف ، وربما أن هذا الموضوع هو عنوان الجلسة لكن فيما يخص الأمن الغذائي لا أستطيع أن أسهب كثيراً لأنه لم تصلنا أية توجيهات من الحكومة ولم نرفع أية توصيات للحكومة ، وشكراً .

**معالي الرئيس :**

أخ خالد بن زايد تفضل .

**سعادة / خالد علي بن زايد : ( مراقب المجلس )**

شكراً معالي الرئيس ، نحن موضوعنا يصب في الأمن الغذائي ، وأنا - كمراقب للمجلس - قلت من البداية إذا كانت الحكومة ليست لديها أجوبة عن الأمن الغذائي فأعتقد أنه يجب ألا يتم مناقشة الموضوع لأن معظم الأسئلة الموجودة الآن في التقرير تصب في الأمن الغذائي ، وكثير من إجابات الحكومة كانت تدور حول أنه لا يخصنا الأمر في هذا الجانب وسنحولها إلى مجلس الوزراء كتوصيات ، وشكراً .

**معالي الرئيس :**

نطلب من معالي الأخ أنور قرقاش البت في هذا ، فهناك الكثير من التوصيات سترفع في موضوع الأمن الغذائي ، تفضل يا معالي الوزير .

**معالي / د. أنور محمد قرقاش : ( وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي )**

معالي الرئيس ، بطبيعة الحال المجلس في نهاية المطاف حرّ في توصياته ، والمجلس هو الذي يقرر ما هي هذه التوصيات ، ونحن سنتعامل مع أي توصيات تأتي من المجلس بطريقة مسؤولة وسنعطيها حقها في هذه الناحية ، وشكراً .

**معالي الرئيس :**

أخت ميساء تفضلي .

**سعادة / ميساء راشد غدير :**

معالي الرئيس ، منذ البداية ومن خلال رد الأخ مدير عام الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث والأزمات عندما طلبنا منه توضيح اختصاصات الهيئة كان رده واضحاً أن كل ما هو مكتوب في التقرير ليس من اختصاص الهيئة ، لذلك طلبت الكلمة مبكراً وقلت بأنه كان المفروض ألا تتم

مناقشة الموضوع أبداً وعرضت على رئيس اللجنة ذلك ، وكان المفروض أن يتبنى المجلس التوصيات بعد التعديل عليها وترفع لمجلس الوزراء ، أما أن يجلس أربعون عضواً ويناقشون هيئة في غير اختصاصها فهذا صراحة انتقاص من حق المجلس ، فكيف أناقش هيئة موجودة اليوم ليس من ضمن اختصاصها الأمن الغذائي؟! ويعيد مدير الهيئة ويقول ليس من اختصاصنا الأمن الغذائي ، وبعدها نعيد ونزيد ، هذه ليست مناقشة بصراحة ! إذا أردت أن تطاع فاطلب المستطاع ! الغرض من المناقشة الآن هو موضوع الأمن الغذائي وهو موضوع استراتيجي وكل الدول الآن تناقشه بأهمية بالغة ، والآن ليس الغرض أن نأتي في آخر جلسة ونقول أن المجلس ناقش موضوع الأمن الغذائي ! نريد أن نرفع التوصيات إلى مجلس الوزراء ويناقشها مع الوزارات المختصة من خلال ممثل الحكومة ، ومجلس الوزراء يتحمل المسؤولية ، أما أن أناقش هيئة ليست مختصة بهذا الشيء ، فهذا ليس فيه من العقل شيء ، فرجاءً يا معالي الرئيس هذا قرار المجلس ويجب أن يحسمه الآن ، أما أن نكمل النقاش مع هيئة ليست مختصة فأنا أرى أن هذا ليس فيه عقل ، وشكراً .

**معالي الرئيس :**

تفضل معالي الأخ أنور قرقاش .

**معالي / د. أنور محمد قرقاش : ( وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي )**

شكراً معالي الرئيس ، الأخت ميساء متحمسة قليلاً اليوم ، وأعتقد في بداية المطاف أن الإجراء هو كالتالي : الحكومة في مواجهة مسألة مناقشة موضوع عام حددت الجهة المختصة فأعتقد أن موضوع الاختصاص موجود ، والحكومة مطلعة على أن المجلس يود مناقشة موضوع اسمه الأمن الغذائي ، والحكومة - كما قلنا - خلال هاتين السنتين أو الثلاث سنوات أصبح لديها نوع من التطور تجاه الجهة المختصة وتم النظر بالموضوع بأن الهيئة هي المختصة ، وبالتالي الجهة المختصة موجودة وهناك خطاب موجود من الحكومة للمجلس يحدد الجهة المختصة ، وأعتقد أن الموضوع خاصة عندما ندخل إلى مواضيع مثل المخزون الغذائي والذي هو جزء رئيسي من الأمن الغذائي وغيره فهذه مواضيع من اختصاص الهيئة ، فأعتقد أنه لا يجب أن يقول أحد أن هذه الجهة غير مختصة ، بل يقول أن الشق الفلاني أنا ألاحظ أن هذه الجهة مختصة وليفرد في التوصية مثل هذا الموضوع ويقول أن توصياتنا كذا. وكذا ولاحظنا أن الجانب الفلاني ليس من اختصاص الجهة والمفروض أن يتم هذا بالاتفاق ، وبالتالي نود من الحكومة النظر إلى هذه التوصيات مع الجهة الأخرى المختصة لكن دعونا نحدد ، ولا نستطيع أن نأتي بشكل عام ونقول أن هذه الجهة غير مختصة بهذه الناحية ، وشكراً .

**معالي الرئيس :**

سلطان صقر السويدي تفضل .

**سعادة / سلطان صقر السويدي :**

شكراً معالي الرئيس ، أولاً نحن في البداية اتفقنا على المناقشة والآن لا يجب العودة عن ذلك لكن القضية الإجرائية التي تتم الآن في النقاش أن كل الأسئلة توجه إلى سعادة الأخ محمد ، والأخ محمد الرميثي كان واضحاً ، فيما يخص اختصاص الهيئة لكن هناك قضايا تخص وزارة البيئة ووزارة التجارة ويجب أن توجه الأسئلة إلى معالي الأخ الدكتور أنور ، فخرج الدكتور أنور البسيط هذا وقد أصبحت الأسئلة كلها توجه إلى الأخ محمد وهو لديه الحق ، وهناك أمور كان واضحاً فيها أن هذه الأسئلة ليست من اختصاص الهيئة ، وأنا أعتقد أن هناك شقين ، شق يخص الحكومة ويمثلها معالي الأخ الدكتور أنور وشق آخر يمثله سعادة الأخ محمد ، وأرجو أن ننقل حتى تنتهي من هذا الموضوع ، نحن مبدئياً اتفقنا على مناقشة الموضوع ونرفع التوصيات للحكومة ، وشكراً.

**معالي الرئيس :**

سلطان المؤذن تفضل .

**سعادة / د. سلطان أحمد المؤذن :**

شكراً معالي الرئيس ، أشكر جهد اللجنة على هذا الموضوع لكن - حقيقة معالي الرئيس - صحيح كما تفضل الإخوان بأن توجه السؤال إلى الوزير المختص المعني بهذه القضية الآن حيث أرسل من قبل الحكومة ، وكان يمكن الاستعانة بالأخ الدكتور هاشم وهو موجود وهو ممثل وزارة الاقتصاد ، وهناك ما يخص بوزارة الاقتصاد وكان يفترض أن يكون الرد من وزارة الاقتصاد . معالي الرئيس ، نلاحظ في الوقت الحالي أن الإجابات غير دقيقة ونلاحظ أن الأسئلة الموجودة دقيقة ولكن الردود التي ترد نلاحظ منها أن الهيئة لا يوجد لديها - فعلاً - هذا الاختصاص الفعلي ، صحيح أن الحكومة تريد إعطاء الهيئة هذا الاختصاص ونحن بالعكس نؤيد وجود هيئة مختصة ولكن ليس بهذا الدور ، الآن - معالي الرئيس - الواضح أنه فعلاً الجهات المختصة هي وزارة الاقتصاد ووزارة البيئة فبالتالي - معالي الرئيس - أتمنى لو نرفع التوصيات الموجودة من قبل اللجنة لمجلس الوزراء ومجلس الوزراء هو من يقوم بتوزيع المهام والاختصاصات ، وشكراً .

**معالي الرئيس :**

تفضل سعادة الأخ محمد خلفان .

**سعادة / محمد خلفان الرميثي : ( مدير عام الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات )**

معالي الرئيس ، أحببت أن أعلق على كلام الأخت ميساء ، فلو كنت أرى أنه ليس لنا دور في هذه الجلسة لما حضرت ، ولكن نحن لنا دور في موضوع الأمن الغذائي ، وأنا عرفت تعريفين للأمن الغذائي والمخزون الإستراتيجي ، ولاحظنا أن هناك توافق وترابط بينهما ، فبالتالي إذا كنت أعمل على المخزون الإستراتيجي الغذائي فمعنى هذا أنني أعمل على جزء من الأمن الغذائي في دولة الإمارات ، فبالتالي فوجودي هنا مُبرر ، ولو كنت أشعر أنه غير مبرر لما أتيت للحديث تحت هذه القبة ، وشكرا .

**معالي الرئيس :**

ليتنفضل الأخ خالد بن زايد – رئيس اللجنة كآخر معقب ومن ثم سنكمل .

**سعادة / خالد علي بن زايد : (مراقب المجلس)**

شكرا سيدي الرئيس ، نحن لا نريد أن نثقل على الحكومة ، فكلام معالي الدكتور أنور وسعادة الأخ محمد خلفان صحيح ، لكن نحن – أيضا – أمامنا موضوع ، فإذا كان هناك قبول للمناقشة وهناك إجابات فإننا سنناقش ، ولكن الآن يتم طرح السؤال ولا نجد الإجابة الشافية عليه ، لهذا نتمنى أن تكون الإجابات على قدر الأسئلة ، ولا نريد – أيضا – أن ندخل في شيء غير مقبول ، وشكرا .

**معالي الرئيس :**

أعتقد أنه يوجد تعهد الآن من الحكومة برفع جميع توصياتكم التي تصب في الإختصاص والتي تصب خارج الإختصاص ، وتوزيعها على الوزارات المعنية بها ، فكان هذا هو الإتفاق المبدئي ، ولكن قد لا نحصل على جميع الإجابات الآن على بعض الأسئلة التي من إختصاص وزارات أخرى ، فإذا لم نجد الإجابة على بعض الأسئلة ففي المقابل تبنت الحكومة رفع جميع أمنيات وتوصيات المجلس إلى مجلس الوزراء ، وأعتقد أن هذا التجاوب والتفاعل جيد من قبل الإخوة ممثلي الحكومة ، لذا فلنكمل - لو سمحتم - المناقشة ، فقد أخذنا القرار بإكمال مناقشة الموضوع منذ البداية ، وقد تم التصويت على ذلك ، والحكومة الآن تقول أننا على استعداد لنقل جميع التوصيات لمجلس الوزراء ، والكلمة للأخ حمد المدفع .

**سعادة / حمد حارث المدفع :**

شكرا معالي الرئيس ، الحقيقة أنه طرأ شيء جديد في الموضوع نتيجة أن الأسئلة التي سوف تُطرح من قبل الأعضاء سواء الأسئلة التي طرحت أو الأسئلة القادمة التي سوف تطرح لم تجد الإجابة عليها نتيجة لعدم وجود الوزير المختص ، وبالتالي فقد طرأ جديد ، وأرجو منك يا معالي

الرئيس أن تعرض التوصيات على المجلس للموافقة عليها ورفعها للحكومة لأنه ليس هناك قواسم مشتركة اليوم في المناقشة لأن الوزير المختص غير موجود أو لا يوجد وزير مختص لمناقشته في الموضوع ، وأيضا أن موضوعنا المطروح للمناقشة هو موضوع الأمن الغذائي ، ولن تستطيع الحكومة في هذه الجلسة الإجابة على جميع الأسئلة المطروحة ، أما التوصيات فممكن الإتفاق عليها ورفعها إلى الحكومة ، وشكرا .

**معالي الرئيس :**

الكلمة للأخ يوسف علي بن فاضل .

**سعادة / يوسف علي بن فاضل :**

شكرا معالي الرئيس ، أعتقد أننا قطعنا شوطا كبيرا في هذا الموضوع ، والأخ محمد خلفان كان واضحا من البداية حيث قال لكم أنه ممكن أن هذا الموضوع ليس من مهمتهم مناقشته لكن الحكومة رأت أن تحول الموضوع إليهم ، فالآن عندما وصلنا إلى هذه المرحلة من النقاش نرجع إلى الوراء ونتوقف ! فلنخرج بالتوصيات أيها الإخوة ، .. عفوا . عفوا ، لو سمحتم دعوني أكمل كلمتي ...

**معالي الرئيس :**

يا أخ يوسف ، الحديث يوجه لرئيس المجلس وإلا ستمنع من الكلام ، تفضل .

**سعادة / يوسف علي بن فاضل :**

أسف يا معالي الرئيس ، أنا أعتقد أن الأخ محمد خلفان كان واضحا معنا من البداية ، فقد أوضح لكم ما هو دوره وأن الحكومة أحالت الموضوع له ، فهو جاء ليسمع آراء المجلس في هذا الموضوع فلننقل توصياتنا للحكومة ، وشكرا .

**معالي الرئيس :**

الكلمة للأخت روية السماحي وسأقبل الحديث في هذا الأمر بعد ذلك .

**سعادة / روية سيف السماحي :**

شكرا معالي الرئيس ، مع احترامي لوجهات نظر الإخوة الأعضاء لكنني أتفق مع الأخ يوسف بن فاضل ، فهذه هيئة جديدة وهناك ثقة من حكومة دولة الإمارات بهذه الهيئة ويجب أن تعطى – فعلا – فرصة ، والأمر الآخر أننا قطعنا شوطا في المناقشة وربما يستفيد سعادة الأخ محمد خلفان الرميثي اليوم من مناقشات الأعضاء بما أن الهيئة لم ترفع توصياتها وخططتها حتى الآن للحكومة، وربما يستفيد من المناقشة لإضافة بعض التوصيات خلال رفعه توصيات الهيئة إلى مجلس الوزراء ، لهذا أرى سيدي الرئيس أن نكمل المناقشة ، وشكرا .

### معالي الرئيس :

إذاً هناك خياران وهما : أن نكمل المناقشة كما طلبت الأخت روية خاصة أن هناك موافقة من البداية ، والخيار الآخر الذي تفضل به الأخ حمد حيث يقول أنه إذا كنا لا نجد بعض الإجابات على أسئلتنا من الأخ محمد خلفان التي تختص بوزارات أخرى فهو يقول أنه سينقل هذه التوصيات إلى الحكومة ، وتعهد معالي الأخ أنور قرقاش برفع جميع توصيات المجلس إلى مجلس الوزراء ، فإذا كنتم ترون عدم إكمال الحديث في الموضوع فسنكتفي بالتوصيات التي قدمتها اللجنة مشكورة وتبنيها ورفعها للحكومة كما أتت من اللجنة وننتهي من مناقشة الموضوع ، فأخي الخيارين تريدون ؟ هل نكمل المناقشة أم نقر التوصيات وننتهي ؟ والآن سنجري التصويت على إكمال المناقشة ، فمن يرى إكمال المناقشة في الموضوع يتفضل برفع يده ، وأرجو من الأخ المراقب إحصاء العدد .

### معالي الرئيس :

عدد الحضور هو (31) عضو

عدد الذين يرون إكمال المناقشة هو (14) عضوا وهم يمثلون الأقلية .

إذاً الأغلبية مع إنهاء المناقشة ورفع التوصيات كما وردت من اللجنة .

إذاً بذلك ننتهي من مناقشة الموضوع\* ، تفضل سعادة الأخ محمد .

**سعادة / محمد خلفان الرميثي : (مدير عام الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات)**

معالي الرئيس ، شكرا لمعاليتك وشكرا للأعضاء وتشرفنا بالتواجد في مجلسكم الموقر ....

### معالي الرئيس :

عفوا . عفوا ، لو سمحتم الجلسة لا زالت قائمة ، فلنستمع لسعادة الأخ محمد خلفان .

**سعادة / محمد خلفان الرميثي : (مدير عام الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات)**

لقد تشرفنا كثيرا بالتواجد في المجلس الوطني الموقر ، واستفدنا كثيرا من المداخلات التي سمعناها من الإخوة والأخوات الأعضاء ، وثقوا تماما بأننا جميعا حكومة ومجلس وطني في قارب واحد ، وهدفنا هو رفع مستوى رفاهية المواطن والمقيم ، ورفع مستوى دولتنا في جميع المجالات ، وإن شاء الله دعواتكم لنا بالنجاح ، وادعوا بالتوفيق – إن شاء الله – للمجلس الجديد سواء تواجد فيه أحد من هذا المجلس أو أعضاء جدد ، فالمهم هو أن يخدم الدولة كما خدمتم أنتم دولتنا في الأربع سنوات الماضية، وإذا سمحت لنا يا معالي الرئيس بالإنصراف نكن شاكرين لمعاليتك .

\* تقرير اللجنة في شأن الموضوع والتوصية في صيغتها النهائية ملحق رقم (2) بالمضبطة .

**معالي الرئيس :**

شكرا سعادة محمد خلفان الرميثي ، وشكرا على تواجدك في هذا المجلس ، ونأمل أن ترفع وتدافع عن توصيات المجلس الوطني في مجلس الوزراء ، تفضل معالي الأخ أنور قرقاش .

**معالي / د. أنور محمد قرقاش : (وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي)**

شكرا معالي الرئيس ، إذا سمحت لي بمناسبة اختتام الدور الخامس والفصل التشريعي الرابع عشر للمجلس اليوم عندي كلمة بسيطة أود أن أقرأها عليكم وعلى الإخوة الأعضاء .

**معالي الرئيس :**

فقط لننتهي من جدول أعمالنا ومن ثم نعود إليك يا معالي الوزير .

**البند السادس : ما استجد من أعمال :**

- وارد من هيئة مكتب المجلس :

- مشروع مدونة الأخلاق البرلمانية لأعضاء المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة\* .

**معالي الرئيس :**

أيها الإخوة ، لقد تم سحب مشروع مدونة الأخلاق البرلمانية لأعضاء المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة وترحيله إلى جلسات أخرى ، والكلمة الآن لمعالي الأخ أنور قرقاش ، ومن بعده للأخ يوسف النعيمي ثم الأخ سلطان ومن ثم الكلمة النهائية لي أنا ، تفضل معالي الوزير .

**معالي / د. أنور محمد قرقاش : (وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي)**

شكرا جزيلًا ، معالي الأخ رئيس المجلس الوطني الاتحادي ، أصحاب السعادة الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الوطني الاتحادي السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

يختتم اليوم مجلسكم الموقر أعمال الفصل التشريعي الرابع عشر من تاريخه المنتج وبهذه المناسبة يسعدني أن أتقدم للمجلس أعضاء وموظفين بالنيابة عن حكومة الاتحاد وبالأصالة عن نفسي بأسمى آيات الشكر والتقدير على ما بذلتموه من جهد طيلة هذا الفصل التشريعي في سبيل خدمة الوطن وازدهاره والاهتمام بقضايا المواطنين وشؤونهم ، وعلى مستوى شخصي تشرفت في هذه السنوات بالتعرف والتواصل والتعامل مع مجموعة من أبناء الوطن وقادة هذا الوطن ، هذه التجربة أضافت لي وأثرت تجربتي المهنية وتبقى صداقتهم ما بقي من سنوات العمر الباقية .

\* مشروع مدونة الأخلاق البرلمانية لأعضاء المجلس الوطني الاتحادي ملحق رقم (3) بالمضبطة .

الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الموقر ، لقد أتى الفصل التشريعي الرابع عشر متميزا عما سبقه من فصول تشريعية حيث أنه أول فصل تشريعي امتد عمره لخمسة أوار انعقاد وقد تم ذلك تنفيذاً للتعديل الدستوري رقم (1) لسنة 2009 والذي عدلت بموجبه المادة (72) من الدستور بحيث أصبحت مدة العضوية في المجلس أربع سنوات ميلادية بعدما كانت مدة العضوية سنتين فقط ، كما تضمن التعديل الدستوري المشار إليه النص على أن تمتد مدة المجلس الوطني الحالي لاستيفاء مدة الأربع سنوات دون الانتظار لتطبيقها على المجلس القادم مما يعكس بكل وضوح مدى تقدير القيادة السياسية لما يؤديه مجلسكم الموقر من دور وما يقوم به من وظائف رقابية وتشريعية ضمن نظامنا السياسي ، وحرى بالذكر في هذا الصدد أن هذا التقدير من جانب القيادة السياسية لهذه المؤسسة العتيدة ليس وليد اللحظة الراهنة بل هو يضرب بجذوره ليصاحب النشأة الأولى للمجلس الوطني منذ بداية الدولة الاتحادية المباركة ، وهذا التقدير تبلور في خطاب صاحب السمو رئيس الدولة " حفظه الله " بمناسبة العيد الوطني للاتحاد الرابع والثلاثين في العام 2005 حين قال سموه أن المرحلة المقبلة من مسيرتنا وما تشهده المنطقة من تحولات وإصلاحات تتطلب تفعيلاً أكبر لدور المجلس الوطني الاتحادي وتمكينه ليكون سلطة مساندة ومرشدة وداعمة للمؤسسة التنفيذية .

الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الموقر ، إن طموح شعب الإمارات يظل هو الارتقاء بالمجلس الوطني الاتحادي ليكون نموذجاً لنقلة نوعية وعلامة بارزة من علامات عملية التحديث والتطوير التي تشهدها دولتنا في كافة المجالات حيث أصبحت عملية تطوير المجلس الوطني الاتحادي تحتل موقعا هاما وامتزايديا في دائرة النقاش السياسي لدى الرأي العام والباحثين فضلا عن احتلال مساحة واسعة في وسائل الإعلام المختلفة ولم تكن القيادة السياسية في يوم من الأيام بعيدة عن هذا الطموح الشعبي بل يقع في صلب أولوياتها وليس أدل على ذلك من كلمات صاحب السمو رئيس الدولة " حفظه الله " بمناسبة العيد الوطني الرابع والثلاثين حين قال سنعمل على أن يكون مجلساً أكبر قدرة وفاعلية والتصاقاً بقضايا الوطن وهموم المواطنين تترسخ من خلاله قيم المشاركة ونهج الشورى من خلال مسار متدرج منظم ، كما أكد على هذا المعنى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم - نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله" بقوله : " نحن لنا خصوصيتنا ، فدولتنا فتية وقد قطعنا أشواطاً طويلة في التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية والتنمية البشرية والتنمية الاجتماعية ، والآن دخلنا في مرحلة التنمية المؤسسية بتوسيع وتعميق المشاركة عبر المجلس الوطني الاتحادي وقد بدأت أولى خطوات مسيرة تفعيل دور المجلس الوطني فيما عرف بمرحلة التمكين بانتخاب نصف الأعضاء من خلال مجالس في



كل إمارة يشكلون بواقع مائة مضاعف لعدد أعضاء الإمارة في المجلس الوطني الاتحادي كحد أدنى مع تعيين النصف الآخر باعتبار أن هذه الخطوة تمثل بداية تكامل بمزيد من المشاركة والتفاعل من أبناء الوطن ، وقد تم أيضا في هذه الفترة إطالة مدة الدورة العادية السنوية التي يعقدها المجلس ، كما تم وضع ضمانات هامة فيما يتعلق بوضع المجلس الوطني للاتحاد الداخلي حيث أصبحت لائحة المجلس تصدر بقرار من رئيس الدولة بناء على موافقة من المجلس الأعلى للاتحاد مما يعد تعزيزا لدور المجلس وتفعيله .

أنتهز هذه الفرصة أيضا لأشيد بالمرأة الإماراتية وأدائها في المجلس ، وأتمنى أن يستمر هذا الزخم واضحا ومنتجا ومعبرا عن الواقع المشرف لسجل الإمارات في ملف المرأة ولمساهمة المرأة في هذا السجل الناصع والذي يمثل تجربتنا الاتحادية .

الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الموقر ، لا يسعني في ختام حديثي إلا أن أكرر شكري وتقديري لمعالي الرئيس ، لكافة الأعضاء ، للمجلس الموقر على ما بذلوه من جهد لتحقيق التنسيق الفعال والتعاون البناء مع الحكومة للوصول إلى هذه الحصيلة الهامة في نهاية الفصل التشريعي الرابع عشر من تاريخ المجلس الموقر متمنيا للمجلس ولكم كلكم شخصا مزيدا من التقدم والازدهار في ظل قيادتنا الرشيدة التي تحرص كل الحرص على تفعيل دور المجلس الوطني الاتحادي وتمكينه ليكون سلطة مساندة ومرشدة وداعمة للمؤسسة التنفيذية ، وأن يكون مجلسا أكبر قدرة وفاعلية والتصاقا بقضايا الوطن وهموم المواطنين تترسخ من خلاله قيم المشاركة ونهج الشورى ، والسلام عليكم ورحمة الله ، وشكرا .

**معالي الرئيس :**

الآن نطلب من المجلس تخويل رئيس المجلس الوطني بإقرار المضبطة ورفع توصيات الأمن الغذائي إلى مجلس الوزراء قبل إنتهاء المجلس ، فهل يوافق المجلس على ذلك ؟

(موافقة)

**معالي الرئيس :**

والآن الكلمة للأخ يوسف النعيمي .

**سعادة / يوسف عبيد النعيمي :**

بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس ، معالي الدكتور أنور قرقاش ، اخواني ، أخواتي أعضاء المجلس الوطني الاتحادي تحية الود والتقدير والاحترام .

أعترف بداية بأ أنني لست الأفهم ولست الأفضل ولا حتى الأقدر ، فمنكم وبينكم الحكيم والعارف والعليم ، أدرك ذلك بتواضع لأقول كلمتي في جلستنا الختامية هذه ونحن نودع دور الانعقاد

العادي الخامس من الفصل التشريعي الرابع عشر لمجلسكم الكريم مازالت تظللنا الكلمات التي تفضل بها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان - رئيس الدولة في جلسة الافتتاح أولاً لجهة تأكيد معنى التواصل والتشاور والترابط بين أفراد أسرتنا الواحدة والفخر والاعتزاز بما أسهم فيه المجلس من جهود في غرس وتعميق مبدأي الشورى والمشاركة التي نستلهمها من روح شريعتنا الإسلامية الغراء ، وتراثنا العربي الأصيل ، وفي ترجمة ما توخاه سموه من أهداف وتطلعات ركيزتها الأساسية والاهتمام بالإنسان ورعاية مصالحه وتوفير العيش الكريم الآمن لأبناء هذا الوطن ودفع عملية التنمية والنهوض بدولتنا الفتية .

ثانياً : التطلع إلى قيام المجلس بمضاعفة الجهود للتعامل مع المستجدات واقتراح الوسائل والسبل الكفيلة بتعزيز المسيرة الاتحادية بما يخدم الوطن والمواطن ويوفر الحياة الكريمة لكافة أفراد الشعب العزيز ، هذه التوجيهات السامية شكلت كما العهد دائماً مظلة لأداء المجلس ومناورة اهتدينا بها جميعاً في جلساتها .

اخواني وأخواتي الكرام ، لقد ناقش مجلسنا في جلساته وبأمانة قضايا بارزة تهتم الوطن والمواطن وجسد فيها مثال الحرص على القيام بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه وبحوار تفاعلي هدفه الأسمى الوصول إلى النتائج المرجوة منه ولا شئى سواها ، ولئن شهدت المناقشات تبايناً في الآراء واختلافاً في المواقف والرؤى والاجتهادات سواء فيما بيننا أم مع أصحاب المعالي الوزراء الكرام فهذه هي طبيعة الحياة النيابية ، وتبقى العبرة دائماً في النتائج والخلاف لا يفسد للود قضية، إنه الرهان المقبل على المزيد من الجهد والمثابرة لتجسيد آمال المواطن وطموحاته ، وفي البداية المزيد من ترسيخ مسيرتنا الاتحادية التي تعلقو فوق كل هدف واعتبار ، فالوطن عدل الروح عند الأحرار فهو الذي يظلمهم بسمائه وهو الذي يحملهم على أرضه وهو الذي يسقيهم من مائه وهو الذي يطعمهم من خيراته ، فيه مفاخر الآباء والأجداد ومجد الأبناء والأحفاد ، فلتعمل كل القوى بحب وإخلاص من أجل هذا الوطن بحب وصفاء وتعاون وإخاء ليعيش جميعاً بسلام ووثام .  
والله من وراء القصد وهو نعم المولى ونعم النصير ، والسلام عليكم ورحمة الله .

**معالي الرئيس :**

الكلمة للأخ سلطان صقر .

**سعادة / سلطان صقر السويدي :**

شكراً معالي الرئيس ، أنا أعتقد أن الأخ يوسف كفى ، وتحدث باسمنا جميعاً وله التقدير والتحية ، لكن لدي مداخلة بسيطة ما دمت أعطيتني الكلمة .

أولاً أحب - أيضاً - باسمنا جميعاً أن أقدم لك الشكر والتقدير على قيادة هذا المجلس حتى وصلنا إلى نهاية هذه الدورة ، وأتمنى للقادمين بعدنا - إن شاء الله - أن يكملوا هذه المسيرة وأن تكون هناك إضافة جديدة لهذا المجلس ، كما أقدم الشكر والتقدير إلى معالي الأخ الدكتور أنور قرقاش وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني على إسهاماته ومدخلاته وسعة صدره ومتابعته لكل قضايا المجلس .

لا شك أن القيادة الحكيمة في دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد " حفظه الله " ، وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد - نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي ، وإخوانهم حكام الإمارات أصحاب الأيدي البيضاء والدافع القوي لتطوير المجلس ، لا شك أن هذه القيادة تسعى إلى دفع المشاركة الشعبية من خلال المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني .

نتمنى من خلال الانتقال التدريجي وتطوير آلية العقل الآلية في العمل المجلس الوطني أن تكون هناك صلاحيات أكثر بحيث نستطيع أن نسمي هذا المجلس مجلساً تشريعياً ورقابياً ، لا شك أن الوقت أن الوقت قد حان أن ينتقل هذا المجلس من رفع التوصيات إلى المشاركة واتخاذ القرارات المناسبة ، هذه المشاركة الشعبية هي مطلب لشعب الإمارات ، فلا شك أن التجربة قد نضجت ولا بد أن نرفع السقف بعض الشيء ، ولا شك أن القادم هو اختيار النصف ، ونبدأ أيضاً، لكن لا بد لهذا المجلس أن تكون له صلاحيات رقابية كي يسهم في تطوير الوطن ويساهم في الحفاظ على أمنه واستقراره ، لا شك أن المجلس خلال الجلسات الماضية لجأه وأعضائه ورئاسة معاليك قد اتخذ العديد من التوصيات التي رفعها للحكومة في قضايا التربية ، قضايا الصحة ، قضايا الإسكان ، قضايا التوطين ، والتركيبية السكانية ، فهذه القضايا نتمنى على الحكومة أن تكون لها فيها خطوات إيجابية ، إيجابية وملموسة أيضاً للناس ومن يتابع هذا المجلس ، حفظ الله الإمارات ، وحفظ الله قيادة الإمارات وشعب الإمارات ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

**معالي الرئيس :**

الكلمة للأخ يوسف علي بن فاضل .

**سعادة / يوسف علي بن فاضل :**

شكراً معالي الرئيس ، أنا مع احترامي للأخ يوسف والأخ سلطان صقر ، فلا أدري هل هذه بيانات تمثل الأعضاء أم تمثل رأياً شخصياً لأنه كان المفروض - على الأقل - بالأمس رئيس الدولة " حفظه الله " أصدر خطاباً باتجاه المجلس ، فكان من المفروض علينا كمجلس أن نعلق على خطاب رئيس الدولة ، وشكراً .

**معالي الرئيس :**

الكلمة للأخ سلطان المؤذن .

**سعادة / سلطان أحمد المؤذن :**

شكرا سيدي الرئيس ، طبعاً خلال هذه الأربعة سنوات عملنا بقدر الإمكان لتوصيل احتياجات المواطنين ، وكل ما يتعلق باهتمام المواطنين ، وكل ما يصب في مصلحة هذا الوطن الغالي ، طبعاً لاقينا - والحمد لله رب العالمين - دعماً كبيراً من سيدي صاحب السمو رئيس الدولة وسيدي صاحب السمو نائب رئيس الدولة وحكام الإمارات ، وأيضاً - في الحقيقة - لاقينا - والحمد لله - تعاوناً كبيراً جداً من الحكومة المتمثلة في مجلس الوزراء ، حيث كنا نتخاطب سواء كان بصورة ودية أو من خلال الأسئلة أو من خلال مناقشات السياسة العامة لكثير من الوزارات ، فكان هناك تعاون كبير جداً من الحكومة فيما يتعلق بهذه الأمور ، لهذا نتمنى - طبعاً سيدي الرئيس - أن نختم هذا المجلس بطريقة متميزة والحمد لله ، ونتمنى التوفيق - طبعاً - للإخوان الذين سيأتون من بعدنا، وصحيح أنه حدثت بعض الأمور ولكن نتمنى أن من يأتي بعدنا - إن شاء الله - أن يعمل بروح الفريق بدلاً من وجود أي خلافات في المجلس ، وشكراً .

**معالي الرئيس :**

الكلمة للأخت نضال الطنجي .

**سعادة / د. نضال محمد الطنجي :**

شكراً معالي الرئيس ، أنا في عجلة أحب أن يكون للعنصر النسائي صوتاً في هذه الجلسة الأخيرة ، وفي نهاية هذا الدور الأخير من الفصل التشريعي الرابع عشر ، والحقيقة نتوجه بالشكر الجزيل لحكومة هذا البلد وعلى رأسه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان - رئيس الدولة " حفظه الله " ، وعلى الإشادة الطيبة في الكلمة التي قرأناها في صباح هذا اليوم وتخصيصه بالعنصر النسائي - الحقيقة - على الدور الكبير الذي قمن به ، ونحن نعود بالفضل في النهاية للدعم الكبير الذي أولانا إياه صاحب السمو رئيس الدولة وللحكومة الرشيدة ، ونخص فيها - الحقيقة - في هذا الموضوع أعضاء المجلس سواء كان معالي الرئيس أو جميع الإخوة الذين كانوا موجودين هنا على الدعم الكبير الذي قدموه للمرأة ، ومشاركتها البرلمانية ، ففعلنا نحن شاكرون لكم ونتمنى - إن شاء الله - أن تكون دائماً في استمرار ودعم دائم لوجود المرأة وتمثيلها سواء كان في العمل البرلماني أو العمل الحكومي ، وهذا دائماً نحن متأكدون منه ونتمناه دائماً ، وشكراً .

**معالي الرئيس :**

شكراً ، وأخيراً لمعالي الرئيس كلمة ختامية :

معالي الأخ أنور محمد قرقاش ، الإخوة والأخوات ، نختتم اليوم جلستنا الأخيرة للفصل التشريعي الرابع عشر الذي بدأ في فبراير 2007 ، فعلى مدار هذا الفصل التشريعي عقدنا (62) جلسة كنتم خلالها أوفياء لوطنكم ، أديتم خلاله أمانة المسؤولية التمثيلية عن أبناء الوطن بتجرد وموضوعية ، واتسمت مناقشاتكم بالجدية ، وأفكاركم بالبناء ، ومقترحاتكم بالشمول والتنوع ، لقد ناقش وتدارس مجلسنا عدد (64) مشروع قانون في مجالات مختلفة ، كما بادرتم بإعمال فكركم وتوصياتكم في (32) موضوعا عاما لم يترك شأنا وطنيا إلا وأدليتكم فيه بدلو يعبر عن اهتمامات مواطنين ونبض الرأي العام ، وما كان لمجلسنا أن يحصد ثمار عمله إلا بالاستناد إلى الركن الركين عبر عنه ذلك الدعم المتواصل لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان - رئيس الدولة " حفظه الله " وأن المجلس ليشيد بما تضمنته كلمة سموه وتقديره لدور المجلس في مسيرة الدولة وتأكيد على أهمية هذه المسيرة وأنها ستستمر بكل ثقة في النمو والتطور بما يليب آمال شعبنا في المشاركة ويحفظ مصالح وطننا ، فجزاه الله خير الجزاء ، وله منا كل الثناء والتقدير ، وما كان أيضا لمجلسنا أن يؤدي أعماله بإنجازاته المبتغاة في هذا الفصل إلا بالتعاون الصادق والحرص الكامل من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم - نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي " رعاه الله " الذي لم يتوان عن توجيه أعضاء الحكومة في المساهمة بفعالية في إنجاح أعمال ودور المجلس الوطني الاتحادي وفق اختصاصاته الدستورية ، لقد عملنا جميعا على مدار أدوار هذا الفصل من أجل غاية واحدة هي اختيار أفضل السبل والوسائل الممكنة لتحقيق المصلحة العليا المشتركة التي من أجلها تحاورنا في أعمال لجاننا وتناقشنا في أعمال جلساتنا التي شابها في الكثير من الأحيان حوارنا الوطني المجرد ، ولكننا كنا دوما إخوة لأننا كنا جميعا مدركون بأن حوارنا الوطني الذي قد يحمل بين طياته التعارض في الأفكار والآراء ما هو إلا حس وطني لمصلحة هذا الوطن .

لقد آلبنا على أنفسنا منذ اليوم الأول أن نعمل ما بوسعنا وألا ندخر جهداً أو تفتر لنا عزيمة حتى نؤدي الأمانة الاختصاصية الدستورية الموكلة إلينا تشريعياً ورقابياً ، وحافظنا على ذلك العهد طوال مسيرة عملنا في هذا المجلس ، ومما يحسب لهذا الفصل أنه مثل علامة فارقة في تطور أعمال المجلس الوطني الاتحادي سواء في تشكيله من خلال انتخاب نصف أعضائه أو في مدته التي تضاعفت لتصبح أربع سنوات بموجب التعديل الدستوري لعام 2009 ، ولعل هذا التطور الذي عبر عن رؤية ومفهوم سياسة مرحلة التمكين التي نادى بها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان - رئيس الدولة مثلت لنا متنفساً إضافياً لإنجاز أعمالنا وفق ما تعهدنا به أمام قيادتنا وأبناء وطننا .

واسمحوا لي أن أستعرض نشاط مجلسنا وأداءنا على مدار هذا الفصل من خلال التالي :

## أولاً : التشريعات :

ناقش المجلس خلال هذا الفصل (64) مشروع قانون ، وكانت أهم هذه القوانين :

1. مشروع قانون اتحادي في شأن الدين العام ، والذي هدفنا فيه إلى إيجاد إطار عام يحكم وينظم إصدار وإدارة الدين العام للدولة .
2. مشروع قانون بشأن إنشاء المركز الوطني للإحصاء ، الذي يهدف إلى تطوير النظام الإحصائي بالدولة بوضع إطار مرجعي تشريعي يحقق الترابط والتكامل لهذا المركز ، كمرجع للإحصائيات الوطنية وفق المعايير الدولية في العمل الإحصائي .
3. مشروع قانون اتحادي بشأن تأسيس مصرف الإمارات للتنمية ، الذي دارت مناقشتنا وتعديلاتنا فيه لتصب في أن هدف المصرف أساساً خدمة المواطنين عن طريق التمويل .
4. مشروع قانون اتحادي بشأن تنظيم الأنشطة الإعلامية ، الذي أكدتم خلال مناقشاتكم فيه على أن حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون .
5. مشروع قانون اتحادي بشأن تعديل القانون الاتحادي رقم (24) لسنة 2006 في شأن حماية المستهلك الذي طرحتم فيها عدة أفكار وتعديلات لمواجهة الزيادة غير الطبيعية في الأسعار وحماية المستهلك .
6. مشروع قانون اتحادي بشأن المعلومات الائتمانية الذي استهدفتم فيه دعم الائتمان في الدولة بتوفير المعلومات الائتمانية اللازمة لدعم متخذ قرار منح الائتمان .
7. مشروع قانون اتحادي بشأن حماية الشبكة العامة للهيئة الاتحادية للكهرباء والماء الذي طالبتكم فيه بعدم إنشاء خطوط الكهرباء للضغط العالي بالقرب من منازل المواطنين ، وركزتم على فكرة المحافظة على المال العام من خلال إحالة المخالف الذي يرفض دفع قيمة المخالفة للقضاء .
8. مشروع قانون اتحادي بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (18) لسنة (1981) بشأن تنظيم الوكالات التجارية والقوانين المعدلة له حيث ركز المجلس في تعديلاته على إزالة اللبس في شروط عقد الوكالات التجارية وأن يدفع هذه التعديلات لتشجيع وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

ثانياً : الجانب الرقابي :

أ. الموضوعات العامة :

ناقش المجلس خلال هذا الفصل (32) موضوعاً عاماً وصدر من مجلسنا (466) توصية ، استجابت الحكومة إلى (265) توصية وبنسبة بلغت (57%) وستقوم بالرد على الباقي منها وكانت من أهم هذه الموضوعات :

1. سياسة برنامج الشيخ زايد للإسكان التي ناقشها المجلس بسبب تراكم حجم الطلبات السكنية وأوصينا برفع الميزانية المخصصة للبرنامج في الميزانية الحكومية والتنسيق مع باقي البرامج الحكومية المحلية.
2. سياسة الحكومة في قطاع الإعلام التي أوصى فيها المجلس بتعميق وتكثيف البرامج والأنشطة الإعلامية الموجهة نحو القضايا الوطنية مثل الهوية الوطنية والخلل في التركيبة السكانية والحد من سيطرة المنتجات الإعلامية الأجنبية .
3. ظاهرة ارتفاع الأسعار التي ركز المجلس فيها على ضرورة توافر الاستراتيجية الغذائية للدولة ودورها في الحد من ارتفاع الأسعار .
4. سياسة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية التي أوصى المجلس فيها بتوصيات كان من أبرزها ما يتعلق بمراجعة مواد القانون المنظمة للهيئة .
5. سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي ناقشها المجلس لأسباب عديدة يتعلق بعضها بعدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل مما يلقي بضلاله على مشكلة اجتماعية أخرى هي ضعف التوطين وخاصة في القطاع الخاص ، وقد أوصينا بضرورة التوجيه والإرشاد المهني للطلبة بالتخصصات المطلوبة في سوق العمل والعمل على تطوير سياسات التوظيف في الدولة .
6. تنظيم ودعم القطاع الصناعي الذي ناقشه المجلس بسبب ظهور مشاكل عديدة تتعلق بالدور الذي تقوم به وزارة المالية والصناعة لدعم قطاع الصناعة وضعف التشريعات المنظمة لهذا القطاع .
7. سياسة وزارة المالية التي ناقشها المجلس لأسباب تتعلق بالتحول من ميزانية البرامج والأداء إلى الميزانية الصفرية وقد أوصى المجلس بتفعيل دور وزارة المالية في ممارسة اختصاصها القانوني في تحصيل واسترداد جميع الرسوم الاتحادية كونها قضية محورية في حياة الأفراد في المجتمع وتؤثر تأثيراً مباشراً في صحة الإنسان وقد أوصى المجلس بعدة توصيات كان من أهمها تعديل القانون الاتحادي في شأن حماية البيئة بما يحقق التأكيد على إعطاء الدور الأساسي والوحيد لوزارة البيئة وإلغاء التداخل في الاختصاصات مع الأجهزة الحكومية المحلية ، ومما يحسب لمجلسنا المبادرة في طرح موضوعات وتبني توصيات عبرت بصدق وفعالية عن اهتمامات المواطنين وبمسعى يلبي طموحاتهم الأساسية في التنمية والتقدم ، ولا نستطيع أن نكرر أن أصحاب المعالي أعضاء الحكومة الموقرة قدموا لنا عوناً صادقاً أثناء مناقشة هذه الموضوعات من خلال تقديم الردود الواضحة والإجابة على التساؤلات ووجهات

نظر أعضاء المجلس على محاور وعناصر هذه الموضوعات ، كما تلاقت رؤانا الوطنية المعبرة عنها في توصياتنا مع رؤاهم وسياسات وزاراتهم مما كان له الأثر الفعال في تنفيذ العديد من توصيات المجلس .

#### ب. الأسئلة :

لقد طرح مجلسنا (149) سؤالاً تنوعت اتجاهاته في هذه الأسئلة في مختلف شؤون الحياة الاجتماعية واليومية للمواطنين كالقضايا الاجتماعية التي بلغت حصتها (27%) وقضايا الصحة التي بلغ حصتها (15%) والقضايا التعليمية التي بلغت حصتها (14%) وإلى جانب قضايا التوطين والقروض والأمن وغيرها من القضايا التي تهم المجتمع .

#### ثالثاً : لجان المجلس :

##### أ. اللجان الدائمة :

1. لقد قامت لجان مجلسكم الدائمة بعقد اجتماعات بلغ عددها (344) اجتماعاً واستطاعت هذه اللجان أن تعتمد على تحري الحقيقة وتقصي واقع الموضوعات المثارة أمامها إلى انتهاج أفضل آليات وأساليب العمل البرلماني المتعارف عليها حيث لم تكتف بالدراسات المكتبية وإنما قامت اللجان بسبع زيارات ميدانية كان من أهمها زيارات منشآت الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء ، وزيارة بعض المنشآت الصحية بالدولة لتلمس النتائج والمعطيات على أرض الواقع كما عقدت العديد من الندوات وورش العمل المختصة كان من أهمها حلقة نقاشية مع مديري ومديرات المدارس الحكومية والخاصة ، كما بنت تقاريرها على موضوعية الطرح من خلال تكثيف لقاءاتها وتوجيه استفساراتها إلى أعضاء الحكومة وجمعيات النفع العام والمختصين ، كما اعتمدت لجان المجلس على إطار علمي برلماني في تدارس أعمالها من خلال دراسات وأوراق برلمانية متعددة مما كان له أثره الهام والطيب في التوصل إلى أفضل النتائج الممكنة في تقاريرها المقدمة إلى المجلس . وقد مثلت تقارير اللجان قيمة مضافة وحقيقية لأعمال هذا المجلس لأنه على مدار هذا الفصل كانت هذه التقارير هادية لنقاشاتنا وزاداً لمحاورتنا ، ونبراساً لتوصياتنا مما جعل نتائج أعمالنا تكون محل تنفيذ وتوافق مع الحكومة لأنها تعبر عن معطيات ومقدمات علمية موضوعية ، وهذا ما انعكس بفعالية على قرارات المجلس التي جاء ما نسبته (62%) منها مطابقة لما ورد في تقارير اللجان .

##### ب . اللجان المؤقتة :

لقد كنتم مبادرون بمجلسكم الوطني في طرح الموضوعات العامة ذات الاهتمام الشعبي الواسع مثل قضايا التعليم والتوطين وقد بلغ عدد اجتماعات اللجان المؤقتة (146) اجتماعاً وكان من أهم موضوعات اللجان المؤقتة :



1. العمالة الوافدة في الدولة وتأثير قرارات وزارة العمل الجديدة ، حيث استشعرت اللجنة مواطن الخطر من النواحي السكانية والاقتصادية والسياسية والأمنية .
2. التوطين في القطاع الحكومي والخاص من خلال استعراض واقع المشكلة بكافة جوانبها .
3. القروض الشخصية التي ناقشتها اللجنة من منطلق الحرص على المجتمع جرّاء الزيادة الكبيرة في أعداد المقترضين ، كما درست تأثير ذلك على النواحي الاجتماعية والأمنية لتخرج بتوصيات كان من أهمها تعديل التشريعات المنظمة للعملية المصرفية .

#### رابعاً : الشعبة البرلمانية :

لقد كان أداء شعبتكم البرلمانية مشرفاً وعالي الشأن ، فقد كانت شعبتنا دائماً مبادرة وصاحبة الريادة في طرح المشروعات المدروسة والمقترحات العملية والآراء المصحوبة بآليات عمل محددة وكانت الغاية من كل هذا النشاط وتحقيق مصلحة الوطن العليا في قضايا وموضوعاته ذات الشأن الخارجي وكنا دوماً حريصين على أن تكون قضايا الوطن مثار اهتمام وتفاعل مع كل الشعب البرلمانية الأخرى خاصة ما يتعلق بقضية الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى ، فلم نترك محفلاً أو فعالية برلمانية إلا بحضور فعال ومتميز لمطالبنا المشروعة في هذه القضية مما جعلنا نؤدي دورنا بكل افتخار واعتزاز تجاه هذه القضية ، أما عن نشاطنا العام فإننا شاركنا بفعالية في حوالي (142) مشاركة برلمانية ولم يكن حضورنا في هذه المشاركات من أجل الاستماع للآخرين أو ليكون نشاطنا محدوداً ، بل أن غالبية هذه المشاركات كنا دوماً فيها المبادرين والمؤثرين على وفود برلمانات الدول الأخرى وعلى النتائج النهائية في قرارات أو بيانات المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية ومما يحسب لنشاط هذه الشعبة ذلك الأداء المتنوع الذي جمع بين مشروعات مدروسة زادت عن (51) مشروعاً كان أهمها مشروعات التطوير لأداء الأمانة العامة في الاتحاد البرلماني العربي واتحاد مجالس الدول الإسلامية ومشروع تطوير أعمال البرلمان العربي الانتقالي ومشروع وضعية الاتحاد البرلماني الدولي كمنظمة دولية ومشروع الرد على الخطة الإستراتيجية للاتحاد البرلماني الدولي للسنوات الخمس القادمة وقد لاقت مشروعاتنا هذه تأييداً واستحساناً من وفود الشعب البرلمانية الأخرى مما كان وسيظل أثرها البالغ في تطوير عمل كل الاتحادات التي نشارك فيها ، ولم يقتصر نشاطنا على مجرد هذه المشروعات بل أننا طرحنا مشروعات ذات طبيعة قانونية تعلقت بأنظمة العمل واللوائح الحاكمة لعمل هذه المنظمات مثل : نظام عمل الاجتماع الدوري لرؤساء مجالس الشورى والوطني والأمة ومشروعات تعلقت بأنظمة دعم الاتحاد البرلماني الدولي واتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد البرلماني العربي وقد لاقت مشروعاتنا القانونية

تأبيداً في الجزء الأكبر منها والتأثير اللازم على عمل هذه المنظمات ، ومما يؤكد لنا أن هذه الفعالية نسب اعتماد مقترحاتنا في مختلف المشاركات والتي بلغت (78%) حيث تعتبر من أعلى نسبة الفعالية الممكنة في نشاط الدبلوماسية البرلمانية مما يجعل نشاط شعبتنا بحق محل فخر واعتزاز ، كما اعتمد نشاط شعبتكم على الدراسة العملية لقضايا وموضوعات الفعالية البرلمانية المختلفة مما نتج عنه إعداد أكثر من (432) مشروع ودراسة ورقة عمل في مجال الدبلوماسية البرلمانية ، كما أود الإشارة إلى نجاح نشاط الشعبة في تعزيز علاقات الصداقة والتعاون مع مختلف برلمانات العالم الخليجية والعربية والإسلامية والدولية ، وكان الهدف الرئيسي من هذه اللقاءات التي بلغت (35) لقاءً توزعت على (36) زيارة داخلية و (12) زيارة خارجية ، ليس فقط مجرد تبادل وجهات نظر ، أو نقل المواقف بين البرلمانات وبعضها ، بل هدف إلى التأثير على مواقف برلمانات وحكومات الدول الأخرى بما يتفق مع مصالحنا الوطنية وقضايانا الاستراتيجية ، كل ذلك جعل شعبتكم البرلمانية تحوز على الثقة والسمعة الطيبة في مختلف برلمانات العالم واتحاداتها البرلمانية التي عبرت عنه عملياً في موافقة أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي على مشروعين لبندين طارئين طرحتهما الشعبة البرلمانية الإماراتية في شأن الأزمة المالية العالمية ودور البرلمانات في مساعدة منكوبي الفيضانات في باكستان ونجحنا بفضل منهجنا العملي والمتبع في إعداد مثل هذه المشروعات بموافقة أعضاء المؤتمر الدولي على أن تكون قراراتهم في هذه المؤتمر معتمدة في الأساس على مشروعات القرارات المعدة من الشعبة في هذا الشأن ، ونظراً لهذه الثقة فقد فازت شعبتكم بعضوية اللجنة التنفيذية في الاتحاد البرلماني الدولي كممثلة عن المجموعة العربية ، وجاء إسهام ممثلكم في هذه اللجنة محل تقدير واعتزاز كما أن هذه الثقة التي مكنت شعبتكم في الشهر الماضي من استضافة حدث برلماني هام وهو المؤتمر الاستثنائي لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، وبشهادة الإخوة البرلمانيين الإسلاميين فإن هذا المؤتمر هو المؤتمر الوحيد الذي حقق الحضور فيه النصاب اللازم لاتخاذ القرارات المدرجة على جدول أعمال الاتحاد منذ فترة تأسيسه ، ونجحنا ليس فقط في أن يشارك في هذا المؤتمر أكثر من ثمان وثلاثين دولة ولكن طرحنا وللمرة الأولى على الاتحاد خطة عمل خمسية من خلال الإعلان البرلماني الإسلامي الذي يمثل سابقة في تطوير أعمال هذا الاتحاد ، وكان طبيعياً أن يتوج هذا النشاط الممتد والمؤثر في الاتحاد الإسلامي بأن تحوز شعبتكم من خلال رئيسها على ثقة برلمانات كل الدول الإسلامية في أن يشغل منصب رئيس مجلس اتحاد .

إن هذه الإنجازات التي نذكرها سريعاً إنما هي صفحة بيضاء نسجلها بكل افتخار واعتزاز لإخواننا لأننا نجحنا من خلال هذا الدور بأن يكون لنا دوراً سياسياً متميزاً ومتطوراً مع تطور أداء الدبلوماسية البرلمانية في مختلف المحافل البرلمانية .

الإخوة والأخوات ،،

اسمحوا لي باسمكم أن أتقدم بخالص شكرنا لمعالي الدكتور أنور محمد قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي الذي كان له دور هام في تبادل الرأي بشفافية مع أعضاء الحكومة ، وكان معنياً بتنفيذ توصيات المجلس ونجح من خلال دوره في تحقيق التفاعل الإيجابي اللازم بين المجلس والحكومة ، كما أشكر إخواني أصحاب المعالي الوزراء الذين استجابوا لتطلعات وتوجيهات المجلس في العديد من القضايا والمواقف وأن ذلك يعبر عن اتفاق أبناء الوطن من برلمانيين وحكوميين على مسؤولياتهم الوطنية وواجبهم في تحقيق المصلحة الوطنية العليا ، وأتوجه بالشكر - أيضاً - إلى الإعلاميين الذين أظهروا دور المجلس للرأي العام ، كما أشكر جمعيات النفع العام والمختصين الذين لم يبخلوا بتقديم استشاراتهم وآراءهم للجان المجلس .

كما أود أن أعبر باسمكم عن خالص شكرنا وتقديرنا للأداء المتميز للأمانة العامة للمجلس فقد أثبت العاملون بها أنهم على قدر مسؤولية العمل البرلماني المميز والداعم لعمل الأعضاء طوال مسيرتهم في هذا الفصل .

الإخوة والأخوات .. اليوم نختم جلستنا هذه على محبة وتواصل ، ونعود جميعاً إلى مواقع عملنا ، نحمل الذكريات الطيبة والإنجاز الوطني الذي نفخر به ولنتذكر أننا أبناء وطن واحد يجمع بيننا رابط الإخوة والوطنية ، لكم مني تحية وتقدير ، فلنتسامح إذا اختلفنا في الرأي والفكر فإن ذلك لم يكن إلا من أجل مصلحة مجلسنا جميعاً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

**معالي الرئيس :**

والآن وبعد أن انتهينا من مناقشة جميع بنود جدول الأعمال هل يوافق المجلس على رفع الجلسة الآن ؟

(موافقة)

**معالي الرئيس :**

إذا ترفع الجلسة .

( رُفعت الجلسة حيث كانت الساعة 12:25 ظهراً )

رئيس المجلس

عبدالعزیز عبدالله الغریر

الأمين العام

د. محمد سالم المزروعی

# الملاحق

# ملحق رقم (1)

تقرير لجنة الشؤون الداخلية والدفاع

في شأن

مشروع قانون إتحادي رقم ( ) لسنة 2011

بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (21) لسنة 1995 في

شأن السير والمرور والقوانين المعدلة له ،

ومشروع القانون "في صيغته النهائية"

معالي / رئيس المجلس الوطني الاتحادي الموقر

تحية طيبة وبعد ،

أرفق لسعادتكم مع هذا تقرير لجنة الشؤون الداخلية والدفاع بخصوص مشروع قانون اتحادي بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (21) لسنة 1995 في شأن السير والمرور والقوانين المعدلة له .  
برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس اللجنة  
علي ماجد المطروشي

التاريخ: 2010/10/27

**تقرير اللجنة**  
**في شأن مشروع قانون اتحادي**  
**بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم ( 21 ) لسنة 1995م**  
**في شأن السير والمرور والقوانين المعدلة له**

---

ورد إلى المجلس الوطني الاتحادي كتاب معالي الدكتور / أنور محمد قرقاش " وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني رقم أ/1023/1/9/10 بتاريخ الأول من شعبان سنة 1431 هـ الموافق 2010/7/13م بشأن مشروع القانون الاتحادي الوارد في عنوان هذه المذكرة وقد طلب عرض مشروع القانون المذكور على المجلس الوطني الاتحادي طبقاً لنص المادة (2/110) من الدستور. وقد تمت إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الشؤون الداخلية والدفاع لدراسته وإعداد تقرير عنه يعرض على المجلس .

واللجنة إعمالاً لذلك عقدت اجتماعاً بتاريخ 2010/9/23 بمقر الأمانة العامة بدبي لدراسة مشروع القانون .

وبمطالعة مشروع القانون في ضوء الدستور ولائحة المجلس والقوانين ذو العلاقة والمتمثل في قانون السير والمرور رقم (21) لسنة 1995 وقانون العقوبات الاتحادي رقم (3) لسنة 1987 والقانون الاتحادي رقم (35) لسنة 1992 بإصدار قانون الإجراءات الجزائية .

وفي ضوء المذكرة الايضاحية لمشروع القانون المعروض ، تبين ما يلي :

**أولاً :** نصت المذكرة الايضاحية لمشروع القانون على أن الهدف من مشروع القانون المعروض هو تعديل بعض نصوص القانون الاتحادي رقم (12) لسنة 2007 المعدل للقانون الاتحادي رقم (21) لسنة 1995 في شأن السير والمرور وذلك نظراً للتطورات المستجدة على الصعيد المحلي لا سيما قضايا السير والمرور والحاجة إلى إحالة موضوع عقوبة المخالف الذي ثبتت إدانته لجدول المخالفات والغرامات الصادرة بقرار من وزير الداخلية بدلاً من النص على العقوبة بهذا القانون .

**ثانياً :** يتكون مشروع القانون من ثلاث مواد هي :

**1. المادة الأولى:** وتحتوي على مادة جديدة مستبدلة بنص المادة ( 61 ) من القانون الاتحادي رقم (12) لسنة 2007 والمعدل للقانون الاتحادي رقم (21) لسنة 1995م في شأن السير والمرور ، والتي تفرض إحالة أوراق المخالف - في حالة الاعتراض

على صحة المخالفة- إلى النيابة العامة ، وفي حالة إذا ما ثبت الاتهام في حق المخالف يجب الحكم عليه طبقاً لما هو منصوص عليه في جدول المخالفات والغرامات.

2. **المادة الثانية:** وقد تضمنت إلغاء كل حكم يخالف أو يتعارض مع أحكام هذا القانون.
3. **المادة الثالثة:** وقد تضمنت الأحكام المتعلقة بالنشر في الجريدة الرسمية، وتاريخ العمل بالقانون .

### ثالثاً : رأي اللجنة :

باستعراض التطور التاريخي للقانون محل التعديل يتبين ما يلي :

1- إن قانون السير والمرور صدر لأول مرة برقم (21) لسنة 1995م وعدل مرة واحدة بالقانون رقم (12) لسنة 2007م ، وعرض التعديل على المجلس الوطني الاتحادي، ويعتبر التعديل الحالي هو التعديل الثاني لهذا القانون .

2- إن المادة 61 من القانون هي محل التعديل الحالي ، وقد كان صدورها في بداية إصدار القانون بصيغة معينة وعدلت صياغتها بالقانون رقم 12 لسنة 2007 ويعتبر التعديل الحالي هو التعديل الثاني لها مما يفيد تطور صياغة المادة.

3- كانت الصياغة الأصلية للمادة (61) حين صدورها عام 1995 على النحو التالي :  
" يحدد وزير الداخلية المخالفات التي يجوز الصلح فيها، والغرامة التي يلزم بها المخالف في كل حالة، بشرط ألا تجاوز خمسمائة درهم، والإجراءات القانونية لإتمام هذا الصلح. ويكون هذا الصلح ملزماً للكافة. وفي حالة رفض المخالف للصلح تحال الأوراق إلى النيابة العامة " .

4- تم تغيير نص المادة المشار إليه كلياً في التعديل الأول الذي أجري بالقانون الاتحادي رقم 12 لسنة 2007م لتكون صياغتها على النحو التالي :

- 1- " يحدد وزير الداخلية الحالات التي يجوز فيها حجز الرخصة أو المركبة .
- 2- باستثناء العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون، تستوفى الغرامات المقررة في جداول المخالفات الصادرة بقرار من وزير الداخلية، بشرط ألا تجاوز ثلاثة آلاف درهم، وإذا رفض المخالف ذلك أحيلت الأوراق إلى النيابة العامة، وفي حالة الإدانة يجب ألا تقل الغرامة المحكوم بها عن نصف القيمة المذكورة " .



واضح من التعديل الأول لنص المادة (61) أنه ألزم القاضي في حالة الإدانة أن يحكم على المخالف بالغرامة التي لا تقل عن نصف قيمة الغرامة الواردة في جدول المخالفات الصادر بقرار من وزير الداخلية .

5- جاءت الصياغة الحالية للمادة (61) والواردة في مشروع القانون المعروض على النحو التالي :

1. " يحدد وزير الداخلية الحالات التي يجوز فيها حجز الرخصة أو المركبة .  
2. باستثناء العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون ، تستوفى الغرامات المقررة في جداول المخالفات الصادرة بقرار من وزير الداخلية ، بشرط ألا تجاوز ثلاثة آلاف درهم . وفي حالة الاعتراض على صحة المخالفة تحال الأوراق إلى النيابة العامة ، وإذا تمت إدانة المخالف يجب الحكم عليه طبقاً لما هو منصوص عليه في جدول المخالفات والغرامات.

6- يتضح من صياغة المادة (61) الواردة في المشروع الحالي إن الهدف منها هو تقليل عدد المعترضين على صحة المخالفات وذلك بالنص على أنه إذا ثبت أمام القضاء صحة المخالفة يلتزم القاضي بالحكم على المخالف بذات الغرامة المنصوص عليها في جداول المخالفات الصادرة من وزير الداخلية والتي كان المخالف يمكنه تسديدها منذ البداية دون حاجة للجوء إلى القضاء وتكبد الوقت والجهد والمال أمام القضاء وأداء نفقات المحامين وخلافه خاصة وأنه إذا ثبت إدانة المخالف سوف يحكم عليه بذات الغرامة وليس نصفها أو أكثر قليلاً كما كان يحدث في ظل النص الحالي قبل التعديل وهذا من شأنه تقليل عدد القضايا المعروضة على القضاء وسرعة سداد قيمة المخالفات وإنهاء إجراءات التراخيص .

7- بمقارنة المادة (60) من القانون بالبند رقم (1) من المادة (61) محل التعديل يتضح وجود تناقض حيث أجازت المادة (60) لرجل الشرطة حجز أية مركبة ميكانيكية في الحالات التي حددتها هذه المادة بينما نص البند رقم (1) من المادة (61) على أن وزير الداخلية هو الذي يحدد الحالات التي يجوز فيها حجز المركبة ومعنى ذلك أنه إذا لم يتضمن قرار وزير الداخلية - الخاص بالحالات التي يجوز فيها حجز المركبة - الحالات الواردة في المادة (60) من القانون فإنه لا يجوز في هذه الحالة لرجل الشرطة حجز المركبة طبقاً لما هو وارد في المادة (60) ولذلك نقترح إدخال تعديل بسيط على صياغة البند رقم (1) من المادة (61) بحيث تصبح هذه الصياغة على النحو التالي :

" مادة (1/61) :

بمراعاة الحالات الواردة في المادة (60) من هذا القانون يحدد وزير الداخلية الحالات الأخرى التي يجوز فيها حجز الرخصة أو المركبة " .

8- تنص المادة (1/57) من قانون السير والمرور رقم 21 لسنة 1995 على أنه :

" مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في هذا الباب ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن مائتي درهم ولا تزيد على خمسمائة درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب مخالفة لأي حكم آخر من أحكام هذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً له .

ويعتبر ظرفاً مشدداً للعودة لارتكاب جريمة معاقب عليها بموجب أحكام هذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً له وذلك خلال سنة من تاريخ ارتكاب الجريمة " .

وبمقارنة نص المادة (1/57) المشار إليه بالمادة (2/61) يتضح وجود عقوبتين على فعل واحد وهو غير جائز حيث أن المادة (1/57) نصت على عقوبة معينة على المخالفات الواردة في القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً له والتي لم ينص على عقوبة لها في الباب الرابع من القانون وبذلك إذا ارتكب أحد الأشخاص مخالفة لم ينص على عقوبة محددة لها في جداول المخالفات الصادرة من وزير الداخلية لكان معنى ذلك إن هذه المخالفة سوف تطبق عليها عقوبتين الأولى هي العقوبة الواردة في المادة (1/57) من القانون ، والثانية هي العقوبة الواردة في جداول المخالفات الصادرة من وزير الداخلية ، وهذا غير جائز .

ولذلك نقترح تعديل نص المادة (57) من القانون رقم 21 لسنة 1995 بحيث يصبح على النحو التالي :

" مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في هذا الباب وكذا العقوبات المنصوص عليها في جداول المخالفات الصادرة بقرار من وزير الداخلية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن مائتي درهم ولا تزيد على خمسمائة درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب مخالفة لأي حكم آخر من أحكام هذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً له .

ويعتبر ظرفاً مشدداً للعودة لارتكاب جريمة معاقب عليها بموجب أحكام هذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً له وذلك خلال سنة من تاريخ ارتكاب الجريمة " .

9- من الجدير بالذكر في هذا المجال أن الدائرة الدستورية في المحكمة الاتحادية العليا كانت قد قررت في جلستها بتاريخ 1976/4/14 في طلب التفسير المقدم لها والذي يحمل رقم (2) لسنة 4 قضائية بشأن حدود سلطة المجلس الوطني الاتحادي تجاه مشروع القانون الخاص بتعديل جزئي لبعض مواد قانون قائم أنه ليس من حق المجلس - بحسب الأصل - تعديل مواد أخرى غير المواد التي جاءت في مشروع قانون التعديل وبالتالي ليس من حق المجلس تعديل مواد القانون التي وردت في القانون الأصلي ولم ترد في مشروع قانون التعديل .

إلا أن الدائرة الدستورية استنتجت من ذلك الأصل المشار إليه الحالات التي يكون فيها التعديل ضرورياً وأثراً حتمياً ومباشراً للتعديل المراد إجراؤه ففي هذه الحالة يجوز إجراء المجلس الوطني الاتحادي للتعديل .

ولما كانت المادة (1/57) من قانون السير والمرور رقم (21) لسنة 1995 وردت في القانون الأصلي ولم ترد في مشروع قانون التعديل المعروض على المجلس حالياً لذلك فإن سلطة تعديلها ينحسر - بحسب الأصل - عن اختصاص المجلس الوطني الاتحادي إلا أن واقع الحال يؤيد إن هذا التعديل يعتبر تعديلاً ضرورياً وأثراً حتمياً ومباشراً للتعديل المراد إجراؤه في مشروع القانون المعروض ومن ثم ينطبق عليه الاستثناء الذي جاء في قرار التفسير الصادر من الدائرة الدستورية في المحكمة الاتحادية العليا .

10- ينص قرار التفسير الصادر من الدائرة الدستورية في المحكمة الاتحادية العليا بشأن طلب التفسير رقم (2) لسنة 4 قضائية وبجلسة 1976/4/14 على ما يلي :

إذا أُحيل إلى المجلس الوطني الاتحادي مشروع قانون بتعديل جزئي يتناول بعض مواد وردت في قانون من قوانين الدولة أو في أي عمل تشريعي له قوة القانون فإن سلطة المجلس الوطني في التعديل بثتى صورها يجب أن يمارسها المجلس في إطار ما هو مطروح عليه دون غيره ولا يجوز بأي حال أن يستطيل التعديل إلى مواد أخرى وردت في القانون الأصلي ولم يرد لها ذكر في مشروع القانون المحال إليه أو استكراه نصوص المواد المحالة إليه ومقاصد المشروع منها لانتزاع مسوغ يبرر تنقيح مواد القانون الأخرى على أية صورة و إلا أصبحت ممارسة المجلس للتعديل على هذا النحو وامتداده إلى مواد أخرى وردت في صلب القانون الأصلي تخطياً من المجلس لحدوده الدستورية واقتحاماً منه في منطقة حرمها الدستور ومحاولة لإضفاء ثوب من الشرعية على التوسع في اختصاص حصري حدده الدستور وذلك أن تعديل مواد أخرى وردت في القانون

وغير معروضة على المجلس في نطاق مشروع القانون هو في حقيقته اقتراح أصلي بتعديل قانون وليس تعديلاً تكميلياً يرد على مشروع قانون والاقتراح بتعديل قانون هو اقتراح بقانون وهو غير جائز صدوره عن المجلس الوطني وينطوي على مشاركة منه لمجلس الوزراء في وظيفة تشريعية استأثر بها مجلس الوزراء وحده بحكم الدستور ، على أنه إذا كان من مقتضى التعديلات التي يلحقها المجلس الوطني بالمشروع في النطاق الذي حددته المحكمة ضرورة إجراء تعديل لازم في نصوص القانون الأصلي فإن للمجلس أن يضطلع - استثناء - بهذا التعديل باعتباره أثراً حتمياً ومباشراً للتعديلات التي يدخلها على المشروع حتى تتسق النصوص مع بعضها البعض وينسجم القانون مع ذاته على أن يراعى في ذلك أن يكون أعمال هذا التعديل بقدر وفي أضيق الحدود .

11- قامت الأمانة العامة للمجلس بمخاطبة وزارة الداخلية لمعرفة رأيها بشأن التعديلات التي ادخلتها اللجنة على مشروع القانون المعروض وذلك بناء على طلب اللجنة وقد ورد للأمانة العامة رد وزارة الداخلية بما يفيد موافقتها على تلك التعديلات من الناحية الموضوعية مع بعض التغيير في الصياغة التشريعية وذلك على النحو التالي .

( أ ) ترى وزارة الداخلية تعديل المادة ( 1/61 ) من مشروع القانون المعروض بحيث تكون على النحو التالي .

" يحدد وزير الداخلية الحالات التي يجوز فيها حجز الرخصة أو المركبة بالإضافة إلى ما ورد في المادة ( 60 ) .

وترى اللجنة التزاماً منها بالترتيب المنطقي لمواد القانون من حيث الترقيم أن تكون الصياغة على النحو التالي :

" بالإضافة إلى الحالات الواردة في المادة ( 60 ) من هذا القانون يحدد وزير الداخلية الحالات الأخرى التي يجوز فيها حجز الرخصة أو المركبة "

( ب ) فيما يتعلق بنص المادة ( 57 ) من قانون السير والمرور رقم 21 لسنة 1995م والتي لم ترد في مشروع القانون المعروض فقد أيدت وزارة الداخلية رأي اللجنة فيما ذهب إليه حتى لا توجد عقوبتين على فعل واحد ولكنها طلبت التعديل في الصياغة المقترحة من جانب المجلس في هذا الشأن والتعديل المقترح لا يخل بالمحتوى الموضوعي للمادة ولذلك وافقت عليه اللجنة والنص المقترح من وزارة الداخلية هو .

" باستثناء العقوبات المنصوص عليها في هذا الباب والعقوبات المنصوص عليها في جداول المخالفات الصادرة بقرار من وزير الداخلية، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر

وبغرامة لا تقل عن مائتي درهم ولا تزيد على خمسمائة درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب مخالفة لأي حكم آخر من أحكام هذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له .  
ويعتبر ظرفا مشددا لارتكاب جريمة يعاقب عليها بموجب أحكام هذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له وذلك خلال سنة من تاريخ ارتكاب الجريمة " .  
ولا توجد أية ملاحظات أخرى بشأن مشروع القانون المعروض ، ومرفق جدول مقارنة مبين به التعديلات التي أجرتها اللجنة على مشروع القانون المعروض وأسبابها التفصيلية .

مقرر اللجنة

سلطان خلفان بن حسين

**مشروع**  
**قانون اتحادي رقم ( ) لسنة 2011**  
**بتعديل بعض**  
**أحكام القانون الاتحادي ( 21 ) لسنة 1995**  
**في شأن السير والمرور والقوانين المعدلة له**

---

- نحن خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ،
- بعد الإطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 1984 في شأن شركات وكلاء التأمين ، والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1986 في شأن تحديد الحمولة المحورية للمركبات التي تستخدم الطرق المعبدة بالدولة ،
- وعلى قانون العقوبات الصادر بالقانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1987 ، والقوانين المعدلة له .
- وعلى قانون الإجراءات الجزائية الصادرة بالقانون الاتحادي رقم (35) لسنة 1992 ، والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (21) لسنة 1995 في شأن السير والمرور ، والقوانين المعدلة له،
- وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ، وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي ، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،
- أصدرنا القانون الآتي:

**المادة الأولى**

يستبدل بنصي المادتين (57) و (61) من القانون الاتحادي رقم (21) لسنة 1995 المشار إليه،  
والمعدلة بموجب القانون الاتحادي رقم ( 12 ) لسنة 2007 ، النصان التاليان :

**المادة (57)**

باستثناء العقوبات المنصوص عليها في هذا الباب والعقوبات المنصوص عليها في جداول المخالفات الصادرة بقرار من وزير الداخلية، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن مائتي درهم ولا تزيد على خمسمائة درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب مخالفة لأي حكم آخر من أحكام هذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له .

ويعتبر ظرفاً مشدداً للعودة لارتكاب جريمة يعاقب عليها بموجب أحكام هذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً له وذلك خلال سنة من تاريخ ارتكاب الجريمة .

#### **المادة (61) :**

1. بالإضافة إلى الحالات الواردة في المادة ( 60 ) من هذا القانون يحدد وزير الداخلية الحالات الأخرى التي يجوز فيها حجز الرخصة أو المركبة .
2. باستثناء العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون ، تستوفى الغرامات المقررة في جداول المخالفات الصادرة بقرار من وزير الداخلية ، بشرط ألا تتجاوز ثلاثة آلاف درهم . وفي حالة الاعتراض على صحة المخالفة تحال الأوراق إلى النيابة العامة ، وإذا تمت إدانة المخالف يجب الحكم عليه طبقاً لما هو منصوص عليه في جدول المخالفات والغرامات .

#### **المادة الثانية**

يلغى كل حكم يخالف أو يتعارض مع أحكام هذا القانون .

#### **المادة الثالثة**

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

**خليفة بن زايد آل نهيان**

**رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة**

**صدر عنا في قصر الرئاسة بأبوظبي:**

**تاريخ : / / هـ**

**الموافق : / / م**

## ملحق رقم (2)

تقرير

لجنة الشؤون الخارجية والتخطيط والبتروال والثروة المعدنية

والزراعة والثروة السمكية في شأن موضوع

" استراتيجية توفير الأمن الغذائي "

والتوصية "في صيغتها النهائية"



الموقر

معالي / عبدالعزيز بن عبدالله الغرير  
رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أرفق لمعالكم تقرير لجنة الشؤون الخارجية والتخطيط والبتروال والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية حول موضوع استراتيجية الأمن الغذائي . برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقر.

وتفضلوا بقبول خالص التحية والاحترام،،،

رئيس اللجنة  
خالد علي بن زايد

2009 /1/13

## ملخص التقرير

في ضوء إحالة المجلس موضوع استراتيجية الأمن الغذائي للجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس فانه بعد إطلاعها على العديد من الوثائق والبيانات ولقائها مع ممثلي الحكومة انتهت إلى بناء محاور دراستها للموضوع في إطار الآتي :

أولا : أسباب عدم تحقيق متطلبات الأمن الغذائي في الدولة

1. زيادة حجم استهلاك المواد الغذائية بالدولة واعتمادها على الاستيراد .
2. احتكار مجموعة من الشركات والمؤسسات والوكالات على سوق الغذاء .
3. عدم وجود مخزون غذائي استراتيجي تمويني وفق المعايير العالمية .
4. ضعف الاهتمام باستخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة ، وضعف دور المراكز البحثية.
5. ضعف استثمارات الدولة في مجال الزراعة داخليا وخارجيا .
6. تأثير التقلبات المناخية على أوضاع الأمن الغذائي الدولي .
7. تصاعد تأثير الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها السلبية على معدلات النمو الاقتصادي
8. انتشار الأوبئة والأمراض مثل (جنون البقر ، أنفلونزا الطيور) .

ثانيا محددات استراتيجية الأمن الغذائي

1. الإنتاج الزراعي : تتلخص المشكلات في ( التصحر ، تقنيات ري غير مناسبة ، ضعف تسويق المنتجات الوطنية ، غياب الدعم الحكومي ، ضعف دعم البيوت البلاستيكية).
2. الإنتاج الحيواني:تتلخص إشكالياتها في (انعدام الدعم للأبحاث العلمية والتقنيات الحديثة) .
3. الإنتاج السمكي:تمثلت مشكلاته في (مخلفات ناقلات النفط، التجريف البحري، مخلفات الصيد)
4. الأمن المائي:أهم الإشكاليات تتمثل في ( العوامل المناخية، الموقع الجغرافي ، كميات الأمطار).

وفي ضوء النتائج التي انتهت إليها اللجنة فإنها توصلت إلى العديد من التوصيات مثل :

1. إنشاء مراكز أبحاث لتطوير وتحسين المحاصيل الزراعية وتوطين الخبرات الوطنية .
2. إنشاء شركات مساهمة عامة متخصصة في مجال مزارع الحيوانات والدواجن .
3. دعم مشاريع الاستزراع السمكي عن طريق الأفراد أو الشركات .
4. إنشاء هيئة تتبع وزارة الاقتصاد لضبط سياسات ومراقبة الأسواق .
5. تعزيز مخزونات المياه الجوفية ، وإدارة توزيع المياه .
6. وضع برامج قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى للتعاون بين القطاعين العام والخاص .

7. إنشاء مخازن حكومية تموينية غذائية بالتنسيق مع القطاع الخاص.

8. توحيد قوانين التفتيش على السلع والمواد الغذائية .

توصيات اللجنة حول محددات الأمن الغذائي

أولاً: الثروة الحيوانية:

1. دعم وضبط أسعار الأعلاف في الدولة .

2. توفير السبل لإنشاء شركات مساهمة عامة في مجال مزارع الحيوانات والدواجن.

ثانياً: الثروة السمكية:

1. تنظيم صيد الأسماك والحد من الصيد الجائر والذي يستهدف الربح على حساب البيئة.

2. تنظيم الأسواق بحيث تحقق الاكتفاء الذاتي من خلال تنظيم مسائل التصدير للخارج .

3. فتح المجال لإنشاء مزارع للأسماك عن طريق الأفراد أو الشركات الوطنية .

ثالثاً: الثروة الزراعية:

1. إنشاء مركز أبحاث متخصص لتطوير وتحسين المحاصيل الزراعية ودعم البحث العلمي.

2. تطبيق أفضل الممارسات الزراعية المطبقة في دول المتقدمة.

3. تسويق إنتاج المزارع الخاصة ، وتوجيه المزارعين لإنتاج المحاصيل حسب حاجة السوق

4. استخدام أحدث طرق الري والبحث عن مصادر جديدة للمياه باستخدام أحدث التقنيات.

5. توفير الإمكانات وتوجيه المستثمرين في الدولة للاستثمار الحيواني والزراعي .

6. توطين الخبرات واستخدام أحدث التقنيات في الزراعة.

رابعاً: سياسة السوق الداخلي والخارجي :

1. إنشاء جهة تحت إشراف وزارة الاقتصاد لتنسيق الأسعار ، والتعاقد مع الموردين مباشرة.

2. دعم الحكومة للمواد الغذائية الأساسية في حال ارتفاعها لأسباب خارجية قاهرة .

3. تعزيز التعاون الخليجي والعربي في مجال الأمن الغذائي .

4. زيادة استثمارات الدولة الزراعية الخارجية .

خامساً: حلول لمشكلة المياه وكيفية تخزينها:

1. دور أجهزة الإعلام في الإرشاد والتوعية لتغيير الأنماط الاستهلاكية وثقافة الاستهلاك في

المجتمع.

2. حصر مياه الأمطار في السدود واستخدامها عند الضرورة فقط.

3. تعزيز مخزونات المياه الجوفية وإدارة توزيع المياه وتبني سياسة ملائمة لتوزيع المياه.

التوصيات العامة

1. وضع برامج وسياسات قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى للتعاون بين القطاعين العام والخاص.
2. تنفيذ قرارات اللجان الوطنية لمراقبة الأسعار وتفعيل العقوبات الواردة بقانون حماية المستهلك.
3. تبني خطط عمل للربط بين برامج الحفاظ على البيئة وبرامج التنمية الزراعية .
4. إنشاء مخازن حكومية تموينية غذائية بالتنسيق مع القطاع الخاص.
5. توحيد قوانين التفتيش على السلع والمواد الغذائية .

### التقرير المفصل

أحال المجلس بجلسته الأولى في دور الانعقاد العادي الثالث المعقودة بتاريخ 2008/11/17 موضوع استراتيجية الأمن الغذائي إلى اللجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس. وعقدت اللجنة لهذا الغرض سبعة اجتماعات لدراسة الموضوع ، بتاريخ 2008/5/14، 2008/5/25 ، 2008/6/11 ، 2008/11/20 و 2008/11/26 و 2009/1/5 و 2009/1/12 بمقر الأمانة العامة في دبي.

اطلعت اللجنة في هذه الاجتماعات على العديد من القوانين والدراسات المتعلقة بالأمن الغذائي :

- القانون رقم (24) في شأن حماية المستهلك.
- استراتيجية وزارة البيئة والمياه .
- هيئة الدستور الغذائي، وبرنامج الموصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية و منظمة الصحة العالمية .

■ ودليل الإجراءات لهيئة الدستور الغذائي والعديد من الدراسات الدولية في هذا الشأن .

استمعت اللجنة إلى آراء ممثلي الحكومة من وزارة الاقتصاد ووزارة البيئة والمياه والبلديات والجمعيات ذات النفع العام المعنية بموضوع الأمن الغذائي .والعديد من الخبراء والمختصين والمهتمين ورجال الأعمال المعنيين .

الحضور من خارج اللجنة:

1. سعادة سلطان علوان الوكيل المساعد بوزارة البيئة والمياه.
2. الدكتورة د.مريم حسن الشناصي مستشارة وزارة البيئة والمياه.
3. الدكتور د.هاشم النعيمي مدير إدارة حماية المستهلك بوزارة الاقتصاد.

4. الدكتور منصور عبيد المنصوري  
الأستاذ الدكتور غالب الحضرمي
5. الدكتور محمد قبلاوي
6. الدكتور سعيد هلال المنصوري
7. سعادة ماجد حميد الشامسي
8. السيد يوسف عبدالصمد
9. السيد حميد المري
10. السيدة أمنة الكندي
- مدير إدارة الهندسة الإدارية في شرطة دبي  
عميد كلية الأغذية والزراعة في جامعة الإمارات.  
رئيس قسم الإدارة الزراعية وعلوم المستهلك  
جامعة الإمارات.  
مستشار وعضو في مشروع زايد الخير.  
رئيس جمعية الاتحاد التعاونية الاستهلاكي.  
بلدية دبي .  
بلدية دبي .  
مديرة مؤسسة الشريعة للزراعة العضوية.

كما تدارست عدة أوراق ودراسات أعدتها الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي في هذا الشأن.

وفي ضوء ذلك ارتأت اللجنة أن يتمحور تقريرها إلى أربعة محاور أساسية :

1. مفهوم الأمن الغذائي.
2. محددات الأمن الغذائي .
3. الأسباب في عدم تحقيق متطلبات الأمن الغذائي في الدولة .
4. التوصيات.

#### أولا : مفهوم الأمن الغذائي :

من خلال مراجعة اللجنة للوثائق والدراسات الدولية توصلت إلى:  
الأمن الغذائي يعني : توفر المواد الغذائية الأساسية في كل الأوقات والأماكن والظروف وتكون في متناول الجميع بما في ذلك الحالات الطارئة.

إن هذا المفهوم يركز على ثلاثة عناصر أساسية هي :

- أ. وفرة السلع الغذائية ذات جودة للمواطنين والمقيمين على أرض الدولة .
- ب. وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم .
- ج. أن تكون أسعار السلع في متناول الجميع.

أما بشأن مفهومي الاكتفاء الذاتي للغذاء ، والاعتماد الذاتي فقد انتهت اللجنة إلى أن الاكتفاء الذاتي للغذاء ، هو قدرة الدولة على تحقيق الاعتماد الكامل على مواردها ، وامكاناتها الذاتية في إنتاج كل احتياجاتها الغذائية المحلية .

- أما الاعتماد الذاتي فهو يعني قدرة الدولة على توفير احتياجاتها الغذائية عن طريق الاستيراد أو أفضل استغلال ممكن للموارد الطبيعية والبشرية المحققة الأمن الغذائي .
- كما رأَت اللجنة أن الاعتماد على خيار (الاعتماد الذاتي) يتوافق مع مرتكزات الاستراتيجية الغذائية بالدولة المحددة في العناصر التالية :
1. إنتاج أقصى ما يمكن إنتاجه من الغذاء في خطة مدروسة تحدد احتياجاتنا من المواد الغذائية المراد إنتاجها .
  2. تهيئة الظروف الملائمة لمساعدة المزارع في زراعة أرضه . المحافظة على الثروة المائية وتدعيمها لمواجهة التوسع الزراعي .
  3. تنوع مصادر الدخل القومي عن طريق زيادة المساحات المزروعة .

ثانيا : محددات الأمن الغذائي :

1. الإنتاج الزراعي.
2. الإنتاج الحيواني.
3. الإنتاج السمكي .
4. الأمن المائي .

ثالثا : الأسباب في عدم تحقيق متطلبات الأمن الغذائي في الدولة :

هناك أسباب رئيسية لعدم تحقيق منظومة مناسبة للأمن الغذائي في الدولة، نوجزها في النقاط التالية:

1. عدم وجود استراتيجية حكومية أو خطة مؤسسية واضحة للأمن الغذائي، وإنما جهود غير منظمة بين عدة جهات في الدولة.
2. عدم وجود مخزون غذائي استراتيجي تمويني وفق المعايير العالمية والتي تحدد المخزون الاستراتيجي للمواد الغذائية الرئيسية وطرق الاستفادة من ذلك المخزون.
3. زيادة حجم الاستهلاك في المواد الغذائية بالدولة بمعدل سنوي يبلغ (12%) بسبب زيادة عدد السكان (العمالة) مما أدى إلى زيادة حجم الطلب على المواد الغذائية بنسبة تصل إلى (30%).
4. استيراد الدولة لحوالي (68%) من احتياجاتها الغذائية من الخارج حسب الإحصائيات الواردة من وزارة الاقتصاد.

5. احتكار عدد محدود من الشركات والمؤسسات على (59) وكالة للمواد الغذائية على سوق الغذاء مما نتج عنه ارتفاعات متتالية في أسعار العديد من السلع الغذائية الرئيسية وازدياد حالات الغش والاحتكار التجاري، في ظل عدم تفعيل قانون الاحتكار وبروز ظاهرة التكتلات بين التجار والمنتجين.
6. قلة الاهتمام بتعزيز وتشجيع ونشر استخدام التكنولوجيا الزراعية والحيوانية الحديثة.
7. ضعف دور المراكز البحثية مما نتج عنه عدم تطوير الأساليب الزراعية المتبعة في إنتاج المحاصيل.
8. نقص الدعم الحكومي للمواطنين في جميع محددات الأمن الغذائي
9. ضعف الاستثمارات الحكومية والخاص في مجالات محددات الأمن الغذائي
10. نقص الدعم الحكومي للمواطنين في المجال الزراعي والحيواني والسمكي.
11. عدم وجود خطة لتأهيل الكوادر المواطنة في مجال التقنية الزراعية والحيوانية والسمكية.
12. التلوث البيئي وأثره السلبي على محددات الأمن الغذائي
13. تأثير الأمن الغذائي بالدولة بانعكاسات الظروف والتقلبات المناخية والبيئية والأوضاع السياسية والاقتصادية .
14. تصاعد تأثير الأزمة المالية العالمية ، وما يرتبط بها من تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي والتي تؤدي إلى تنامي النزاعات الاقتصادية والتجارية ، وارتفاع أسعار السلع الرئيسية وتراجع مؤسسات التمويل عن توفير مستلزمات الإنتاج والتسويق .
15. انتشار الكثير من الأوبئة والأمراض العالمية مثل وباء جنون البقر ، وباء أنفلونزا الطيور وظاهرة المد الأحمر محلياً .
16. استنزاف الموارد المائية، وعدم التقنين في استخدام المياه وعدم إيجاد خزانات مائية تفي بالاحتياجات الضرورية لمواجهة ودعم الأمن الزراعي والمائي، وقلة الوعي لاستهلاك المياه لدى العامة
17. استخدام المواد الغذائية الرئيسية مثل القمح والذرة ، خاصة من دول الشمال أمريكا وأوروبا صاحبة الوفرة في الإنتاج كوقود حيوي للآلات والمولدات الحيوية مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ويعد الوقود الحيوي مسئولاً بنسبة 70% عن ارتفاع أسعار القمح والذرة وقصب السكر كما أن ارتفاع أسعار الحبوب بنسبة 80% والزيوت بنسبة 17% .

## التوصيات

في ضوء ما طرح من أسباب أعلاه و النتائج المترتبة عليها و غياب استراتيجية موحدة للأمن الغذائي على مستوى الدولة والضعف العام في محددات الأمن الغذائي فان اللجنة ارتأت التوصيات التالية :

أولا : الضرورة الملحة لتبني الحكومة استراتيجية شاملة وموحدة ومتكاملة للأمن الغذائي في الدولة تشمل الأتي :

1. وضع خطط و برامج عمل للتعاون بين القطاعين العام والخاص لتبني سياسات محددة لمواجهة تحديات الأمن الغذائي .

2. إنشاء مخازن حكومية تموينية تابعة لجهة حكومية (بالتنسيق مع الجمعيات التعاونية) للمواد الغذائية الأساسية يكون دورها تغطية حاجة السوق في أوقات الأزمات لمدة لا تقل عن ستة أشهر.

3. إنشاء صندوق يطلق عليه "صندوق دعم وتنمية الثروات الزراعية والحيوانية والسمكية" ، يقوم بتقديم الدعم المادي والمعنوي للمواطنين الذين يعملون في هذه القطاعات من اجل تنمية واستمرارية الإنتاج المحلي من هذه الثروة التي تعكس نتائجها الايجابية للأمن والاستقرار للمجتمع.

4. دعم وإنشاء مراكز أبحاث متخصصة وتشجيع الأبحاث والاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة في مجال تطوير وتحسين الإنتاج في مجالات محددات الأمن الغذائي و تحقيق التوافق بين البحوث العلمية والحاجات الفعلية .

5. تشجيع الاستثمار في المجالات الزراعية والحيوانية والسمكية من أجل الوصول إلى أمن غذائي فعال، يساعد في فترات الأزمات والكوارث.

6. تأهيل الكوادر الوطنية في مجالات محددات الأمن الغذائي .

7. تبني خطط عمل للربط بين برامج الحفاظ على البيئة ، وبرامج التنمية المختلفة في الدولة .

8. توحيد قوانين و معايير التفقيش على السلع والمواد الغذائية في جميع منافذ الدولة.

أولا :الثروة الزراعية :

1. تشجيع العملية الإنتاجية و فتح الأسواق المحلية لاستيعاب الإنتاج المحلي من المزارع وعدم الاعتماد على الإنتاج الخارجي بالدرجة الأولى.



2. استخدام أحدث طرق الري الحديثة، مع السعي الدائم والبحث المستمر عن وسائل حديثة في مجال الري الزراعي.

3. تشجيع الزراعة العضوية والاستخدام الآمن للمبيدات والأسمدة الزراعية

4. التوعية المستمرة لأصحاب المزارع الترفيحية بفوائد إنتاج المواد الغذائية العضوية ، وذلك للاستهلاك الذاتي بهدف المحافظة على الصحة العامة ودعم الإنتاج المحلي.

5. إنشاء الشراكات الاستراتيجية مع الدول ذات الإمكانيات الزراعية.

ثانياً: الثروة الحيوانية:

1. ضرورة دعم الاستثمار في مزارع الثروة الحيوانية (الدواجن والأغنام والأبقار). العمل على توجيه المزارع المحلية المختلفة على زيادة إنتاجها بما يتناسب مع احتياجات السوق والمجتمع

2. تخصيص الأراضي لإنشاء مزارع الثروة الحيوانية وتوفير الخدمات الضرورية اللازمة لها .

3. توفير ودعم الأعلاف والاستفادة من التقنيات الحديثة والتجارب في الزراعة الملحية.

4. إدخال السلالات الحيوانية الجيدة والتي تعطي إنتاج كبير من اللحوم والألبان.

ثالثاً: الثروة السمكية:

1. تنظيم صيد الأسماك والحد من الصيد الجائر الذي يستهدف الربح السريع على حساب البيئة.

2. تنظيم الأسواق بحيث تحقق الاكتفاء الذاتي من خلال تنظيم مسائل التصدير للخارج .

3. تشجيع المستثمرين أفراد وشركات لإنشاء مزارع للأسماك و الأحياء البحرية عن طريق منحها التسهيلات اللازمة للقيام بمهامها في دعم الأمن الغذائي بالدولة.

4. دعم جمعيات الصيادين والصيادين المواطنين بشكل مباشر وخاصة عند ارتفاع الأسعار بالنسبة للمحروقات وأدوات الصيد، وضرورة دعم مهنة الصيد المحلية وتقديم الدراسات الاقتصادية والمهنية لهم وتنمية وتطوير مهنة الصيد بالدولة.

رابعاً الثروة المائية :

1. تكييف الإرشاد والتوعية في مجال ترشيد استهلاك المياه و تفعيل دور الأجهزة الإعلامية والإرشادات من ضمن المناهج التعليمية لتغيير الأنماط الاستهلاكية السلبية السائدة في المجتمع .

2. حصر مياه الأمطار بسدود واستخدامها عند الضرورة فقط.
  3. تعزيز مخزونات المياه الجوفية عن طريق حقن المياه الناتجة من التحلية في باطن الأرض كمستودع طبيعي للمياه الجوفية و إعادة صيانة السدود، والمحافظة على خزانات المياه، الجوفية وإدارة توزيع المياه، بما يضمن تحسين كفاءة نظم شبكات التوزيع ومنع التسرب بعد التأكد من صلاحية المياه.
  4. وقف استنزاف المياه الجوفية من قبل المزارع و شركات تعبئة المياه المعدنية ونشر شبكات الري الحديثة على مستوى الدولة وتحديد المقننات المائية على المحاصيل المزروعة.
- خامسا سياسة السوق الداخلي والخارجي :
1. عقد الشراكات اللازمة مع المنتجين محليا وخارجيا، وخاصة للمواد الاستهلاكية الأساسية مثل الأرز والقمح والسكر والزيتون وذلك من خلال الجمعيات التعاونية والشركات الوطنية من أجل ضمان توافر تلك المواد في جميع الأوقات والمناطق بالدولة.
  2. دعم وتوفير المواد الغذائية الأساسية من قبل الحكومة في حال ارتفاعها لأسباب خارجية قاهره .
  3. عقد اتفاقيات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي والدول العربية في مجال الأمن الغذائي لتحقيق التنسيق والتكامل في هذا المجال .
  4. تفعيل العقوبات الواردة في قانون حماية المستهلك .
- هذا واللجنة إذ ترفع توصيتها تلك فإنها تأمل موافقة المجلس عليها

### مقرر اللجنة

راشد مصبح الكندي

### تقرير اللجنة ما يتضمنه من نتائج دراسة اللجنة لموضوع الأمن الغذائي

المحور الأول : أسباب عدم تحقيق متطلبات الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة :  
تبين للجنة في ضوء ما تدارسته من وثائق وبيانات , وكذلك اللقاءات مع ممثلي الحكومة ومختلف الجهات أن هناك العديد من الأسباب العامة والتي تقف وراء عدم تحقيق متطلبات الأمن الغذائي بالدولة مثل :

1. زيادة حجم الاستهلاك في المواد الغذائية بمعدل نمو سنوي يبلغ (12%).

حيث أكدت الإحصاءات والبيانات الرسمية أن زيادة عدد السكان في الدولة من (3.988) مليون في سنة (2005) وفي نهاية (2007) وصل عدد السكان إلى (6.3) مليون نسمة بالإضافة إلى زيادة أعداد الوافدين إلى الدولة بمعدل نمو سنوي يبلغ حوالي 6.1 %، يؤدي إلى زيادة حجم الطلب على المواد الغذائية بنسب تصل إلى أكثر من حوالي (30 %)، في الوقت الذي لم يزد فيه الإنتاج المحلي من المواد الغذائية ، بالإضافة إلى إن الزيادة في الاستيراد الخارجي للمواد لم يتواكب مع زيادة الاستهلاك العائلي لهذه المواد التي بلغت (13%) في عام (2008) .

وهذه الزيادة أدت إلى ارتفاع تكلفة الاستهلاك العائلي للمواد الغذائية بالدولة من 294 مليار درهم في عام (2005) إلى أكثر من (380) مليار درهم في عام (2008) .

2. استيراد الدولة لحولي (68%) من احتياجاتها الغذائية من الخارج حيث تشير الإحصائيات إلى ارتفاع كمية الواردات للسلع الزراعية من (5.748.512) مليون طن لعام (2000) إلى (9.611.344) مليون طن لعام (2007) وبزيادة تقدر (67.1%).

وتعد الدول الآسيوية غير العربية المورد الأول للسلع الزراعية حيث تبلغ قيمة وحجم الواردات فيها ما يقارب (44%) ، وتليها الدول الأوروبية بنسبة (32%)، والدول الأخرى بنسبة (10.6%) . كما أدى تدنى سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى وارتباطه بالدرهم الإماراتي إلى زيادة تكلفة الاستيراد الخارجي من المواد الغذائية .

3. سيطرة قليل عدد من الشركات والمؤسسات بالإضافة إلى 59 وكالة للمواد الغذائية على سوق الغذاء مما أدى إلى إنشاء مؤسسات احتكارية لعدد كبير من المواد الغذائية مثل الأرز والقمح ونتج عن ذلك :

أ. ارتفاعات متتالية في أسعار العديد من السلع الغذائية التي بلغت في بعضها إلى أكثر من (60%) بالإضافة إلى التفاوتات في مستويات أسعار السلع بلغت ما بين (10\_15%) في إمارات الدولة .

ب.ازدياد حالات الغش التجاري فقد بلغ عدد حالات الغش المحالة إلى النيابة العامة (17) حالة في بدايات العام الحالي ، فيما بلغ عدد الشكاوى المقدمة إلى دائرة التنمية الاقتصادية في دبي خلال الربع الأول للعام 2008 (37) شكوى وبلغت قيمة السلع المغشوشة (4.427.339) مليون درهم .

ج. نقص المعروض في العديد من السلع في المواد الغذائية بسبب السياسات الاحتكارية التي أدت إلى تحكم التجار في نسبة المعروض من السلع بهدف تحقيق زيادة أكبر في الأرباح .

د. ضعف التطبيق الفعلي للقانون (24) لسنة (2006) وذلك لوجود تكتلات تجارية من جنسيات آسيوية ذات غالبية تتحكم بأسعار السوق .

4. عدم وجود مخزون غذائي استراتيجي تمويني وفق المعايير العالمية التي تحدد التخزين الاستراتيجي للمواد الغذائية من (6) اشهر إلى (12) شهر وتبين للجنة أن معظم الجمعيات التعاونية بفروعها لا يكفيها المخزون الغذائي لأكثر من (10) أيام.

5. عدم الاهتمام بتعزيز استخدام التكنولوجيا الزراعية ، وضعف دور المراكز البحثية مما نتج عنه عدم تطوير الأساليب الزراعية المتبعة في إنتاج المحاصيل وتطوير كفاءة استغلال المساحات الزراعية المتوفرة واختيار التركيب المحصولي.

6. ضعف الاستثمارات الزراعية الداخلية والخارجية للدولة فعلى الرغم من اتجاه سياسي قوي للتوسع في الاستثمار الزراعي الداخلي و الخارجي في دولة الإمارات داخليا و و العديد من الدول مثل كازاخستان وكمبوديا وفيتنام والسودان وغيرها من الدول الأفريقية وأمريكا الجنوبية بالإضافة إلى وجود استثمارات زراعية فعلية في كل من مصر والسودان إلا أن هذه الاستثمارات الخارجية تعد غير كافية لمواجهة تداعيات وأثار أزمة الأمن الغذائي.

7. لاحظت اللجنة أن هناك عزوفا من رجال الأعمال والمستثمرين المواطنين على الاستثمار الخارجي في المجال الزراعي ، وقد أكد بعض من التقت بهم اللجنة أنهم يخشون على مصالحهم المالية نتيجة التقلبات السياسية في دول العالم الخارجي .وعدم وجود تامين كافي من الدولة لهذه الاستثمارات .

8. الانخفاض العام في إنتاجية المشروعات الخاصة بالأمن الغذائي (الزراعي – الحيواني – السمكي) حيث لوحظ زيادة استيراد الدولة للسلع الغذائية والحيوانية من الخارج بنسب تتجاوز (40%) في عام 2008 وستتضح أبعاد ذلك تفصيلا في محددات الأمن الغذائي لاحقا .

9. تأثير الظروف والتقلبات المناخية على أوضاع الأمن الغذائي الدولي وتأثيره المباشر على الأمن الغذائي للدولة .

حيث أثرت الظروف و التقلبات المناخية الدولية سيما في إطار ارتباطها بارتفاع درجات الحرارة والاحتباس الحراري على الأمن الغذائي الدولي من خلال أربعة عناصر أساسية توفير الغذاء - إمكانية الحصول على الغذاء - الاستقرار الغذائي - كيفية استخدام الغذاء .

فوفقاً لبرنامج الغذاء العالمي فإن التقلبات المناخية ستؤدي إلى انخفاض إنتاج عدد المحاصيل الزراعية الأساسية مثل الأرز والقمح والذرة بنسبة تتراوح بين (15) إلى (25%) نتيجة ارتفاع درجات الحرارة بنسبة (3) درجات مئوية .

كما أن موجات الصقيع والجفاف ستؤدي إلى انخفاض عام في عدد المحاصيل الزراعية بنسب تزيد على (28%) بالإضافة إلى انتشار التصحر وتوسع مناطق الأحزمة الصحراوية .

10. تساعد تأثير الأزمة المالية العالمية وما يرتبط بها من تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي ودخول العديد من دول العالم في مرحلة الانكماش الاقتصادي سيؤثر على الأمن الغذائي للدولة من خلال:

أ. تنامي النزاعات الحماة الاقتصادية والتجارية وما يؤدي إليه ذلك من ارتفاع تكلفة فاتورة الغذاء المستورد .

ب. ارتفاع أسعار السلع الرئيسية خاصة اللحوم والألبان والحبوب الغذائية فوق دراسات منظمة (الفاو) والمنظمة العربية للتنمية الزراعية فإن الأعوام القادمة ستشهد ارتفاعاً كبيراً يتجاوز (50%) من أسعار الحبوب الغذائية والعديد من السلع الأساسية .

ج. تراجع مؤسسات التمويل وتوفير مستلزمات الإنتاج والتسويق ارتفاع أسعار التكنولوجيا الحديثة خاصة في إطار الهندسة الوراثية ، وزراعة الأنسجة وتحسين الإنتاج الحيواني خاصة أن حقوق الملكية الفكرية ستكون لها آثار بعيدة المدى في ارتفاع أسعار وتكلفة هذه التكنولوجيا

11. انتشار الكثير من الأوبئة و الأمراض العالمية مثل وباء جنون البقر ، ووباء أنفلونزا الطيور، والمد الأحمر، أدت إلى الأضرار بالكثير من المواد الغذائية الرئيسية مثل اللحوم البيضاء والحمراء والبيض ومنتجات الألبان وغيرها مما اثر سلباً على الاستيراد الذي اقتصر على دول محددة خالية من هذه الأوبئة .

12. استخدام المواد الغذائية الرئيسية مثل القمح والذرة . خاصة من دول الشمال صاحبة الوفرة في الإنتاج كوقود حيوي للآلات مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ويعد الوقود الحيوي مسئولاً بنسبة (70%) عن ارتفاع أسعار القمح والذرة وقصب السكر ، وارتفاع أسعار الحبوب بنسبة (80%) والزيوت بنسبة (17%).

وترى اللجنة أن استمرار الجدل العالمي حول استخدام المواد الغذائية كوقود حيوي سيؤثر على استراتيجية الأمن الغذائي في الدولة .

المحور الثاني محددات استراتيجية الأمن الغذائي :

#### 1. الإنتاج الزراعي :

تستورد الدولة حوالي (68%) من احتياجاتها من المواد الغذائية الزراعية وقد بلغ عدد الحيازات الزراعية في دولة الإمارات (39.102) ألف حيازة ، وبلغ إنتاج المحاصيل النباتية (3.542.267) مليون طن .

ويعد الإنتاج الزراعي من القطاعات الهامشية من حيث مساهمته في الناتج المحلي حيث لا تتعدى حصته في الناتج المحلي الإجمالي (2%) ولا تزيد نسبة العاملين في الزراعة على حوالي (6.8%) من إجمالي العاملين.

ويعاني الإنتاج الزراعي من بعض المشكلات الرئيسية أهمها التصحر فعلى الرغم من أن الدولة بذلت جهود هائلة في مكافحة التصحر مما جعلها تتبوأ مكانة دولية خاصة في إطار الجهود التي بذلها صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان طيب الله ثراه وحصوله على درع منظمة الأمم المتحدة في عام (2002) لدوره في تحدي الطبيعة ومكافحة التصحر وتحويل الإمارات إلى واحة خضراء ، بالإضافة إلى موافقة مجلس الوزراء في عام 2003 على وثيقة استراتيجية وبرامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر والذي يهدف إلى إعداد خطط وسياسات للدولة في مجال التنمية المستدامة للحفاظ على موارد الطبيعة المتجددة واتخاذ التدابير اللازمة لوقف زحف الرمال المتحركة ألا أن اللجنة ترى أن هذا الجهد لم يتواصل حيث بدا واضحا أن هناك تراجعاً في احتياطي المياه الجوفية و نوعيتها وكميتها.

كما أن واحداً من المشكلات الأساسية التي تواجه الإنتاج الزراعي استخدام تقنيات ري غير مناسبة أو تقليدية في العديد من الأراضي الزراعية على الرغم من أن أساليب الري الحديثة مثل أسلوب الري بالتنقيط للخضروات ، أسلوب الري بالفقاعات للأشجار ويوفر ما نسبته (60%) من المياه التي تستهلك عن طريق الري العادي المباشر بالإضافة إلى الري بالرشاشات للمحاصيل العلفية. وتشير الأبحاث العلمية الأولية إلى أن كميات المياه المستخدمة بوسائل الري الحديثة تتراوح بين (5550) متراً مكعباً للهكتار في الخضروات و (25000) متر مكعب للهكتار في أشجار الفاكهة، أما في محاصيل العلف فهي في حدود (30000) متر مكعب للهكتار ، علماً بأن طرق الري التقليدية تستخدم ضعف هذه الكمية .

كما تشير اللجنة إلى أن زيادة ملوحة التربة يمثل واحداً من الإشكاليات الأساسية التي تواجه الإنتاج الزراعي والتي ستؤدي إلى تحلل العديد من النباتات الزراعية ، وعدم تنوع المحاصيل الزراعية.

عدم قدرة الإنتاج الزراعي على الإسهام الفعال في استراتيجية الأمن الغذائي ترى اللجنة أن الإنتاج الزراعي غير قادر أو مؤهل للإسهام الفعال في استراتيجية الأمن الغذائي نظرا للتالي :

1. عدم قدرة المزارعين على تسويق منتجاتهم الزراعية خاصة أولئك الذين يعتمدون على الزراعة كمصدر دخل وحيد لهم حيث انه لا توجد خطط حكومية كفنة وقادرة على التسويق الفعال للمنتجات الزراعية المحلية بالإضافة إلى أن ارتفاع تكاليف النقل بسبب ارتفاع أسعار الوقود بنسبة (50%) تقريبا وارتفاع أجور الشحن البري داخل الدولة بأكثر من (100%) وارتفاع أجور الشحن الجوي بأكثر من (80%) أدى إلى صعوبات إضافية في حل مشكلات التسويق .
  2. عدم وجود خطة لتأهيل الكوادر المواطنة في مجال التنمية الزراعية المستدامة حيث تبين للجنة ان الوزارة تعتمد بصفة أساسية على الكوادر الأجنبية .
  3. غياب المحفزات الحكومية والتشجيع والترويج لمجال الزراعة، أسهم في عزوف المواطنين على الاستثمار أو العمل في هذا المجال وتنبه اللجنة إلى إن استمرار مثل هذه المشكلة وما يرتبط بها من تداعيات خطيرة على مستقبل الإنتاج الزراعي في الدولة سيؤدي إلى زيادة الاعتماد على الاستيراد من الخارج من (68%) إلى أكثر من (80%) في خلال الأعوام القادمة.
  4. ضعف مراكز البحوث الزراعية وعدم إيلائها الاهتمام الكافي سيحد كثيرا من الاستفادة من التكنولوجيا الزراعية بالإضافة إلى عدم المقدرة على زيادة مساحة الأرض الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي أو تطوير زراعة التراكيب المحصولية .
- وتشير اللجنة إلى أن تجربة مركز النخيل التابع لجامعة الإمارات أدت إلى تطوير زراعة النخيل وارتفاع عوائده .
- وتنبه اللجنة إلى أن كل السياسات الدولية المرتبطة ببحث الأمن الغذائي في مختلف دول العالم إنما تعتمد بصفة أساسية ومباشرة على مراكز البحوث الزراعية.

5. على الرغم من النجاح الذي حققته تجربة البيوت البلاستيكية لزراعة الخضروات في السنوات الماضية التي كانت تمثل أحد البدائل المهمة للإنتاج الزراعي إلا أن ضعف دعم تجربة البيوت البلاستيكية زاد من حدة مشكلات الإنتاج الزراعي.

6. ضعف الرقابة على منافذ الدولة لعدم وجود قانون صحة وسلامة موحد بين منافذ الدولة جميعاً حيث يصل عدد المنافذ في الدولة إلى (55) منفذ ويوجد في دبي منفذان دون رقابة خصوصاً على الأغذية.

## 2. الإنتاج الحيواني :

يقصد بالأمن الغذائي الحيواني قدرة الإنتاج الحيواني على الوفاء باحتياجات المواطنين من لحوم حمراء ولحوم بيضاء و ألبان بجميع أنواعها و بيض . وتبين الإحصائيات أن عدد مزارع الأبقار في دولة الإمارات (20) مزرعة فقط ، وعدد رؤوس الحيوانات (3,001,650) ، وعدد مزارع الدواجن (36) مزرعة فقط تنتج من ( 58819 ) طن من لحوم الدواجن ومن البيض ( 3444 ) مليون طن في سنة (2005) .

ويبلغ أعداد الحيازات الحيوانية (1430) ألف حيازة على مساحة بلغت (230.099) دونم وقد بلغ الإنتاج الحيواني (3.962) طن وفق التقديرات الواردة من الحكومة وتعتبر اللجنة عن قلقها من عدم قدرة الإنتاج الحيواني على الإسهام الفعال في استراتيجية الأمن الغذائي حيث إن الإنتاج المحلي للحوم الحمراء والدواجن للدولة لا يغطي سوى (35%) من الاستهلاك المحلي رغم انه في السنوات السابقة في عام (2005) كان الإنتاج المحلي من اللحوم الحمراء الدواجن يغطي ما نسبته (46.33%) . كما انخفضت قدرة إنتاج الحليب ومشتقاته على الوفاء بالاحتياجات المحلية ليتناقص إلى حوالي (60%) بعد أن كان يغطي (89%) في عام (2000) . مما يؤكد عدم مقدرة الإنتاج الحيواني بمصادره المختلفة على المساهمة في الفعلة في استراتيجية الأمن الغذائي وترى اللجنة أن أهم المشكلات هي :

أ. عدم وجود دعم حقيقي من قبل الحكومة للمستثمرين المواطنين بسبب عدم توفير الأراضي .

ب. عدم دعم الإنتاج الحيواني بالأبحاث العلمية والتقنيات الحديثة لتعديل السلالة بما يتناسب مع طبيعة الإمارات مما أدى إلى زيادة معدلات استيراد الدولة للحوم الحمراء حتى تجاوزت أكثر من (87%) بالإضافة إلى استيراد أكثر من (75%) من حاجة الإنتاج المحلي.



ج. القصور الواضح في تأهيل الكوادر المواطنة للعمل في الرعاية البيطرية المواطنة  
فقد تبين للجنة أن عدد الأطباء ، البيطريين من المواطنين هم ثلاث أطباء لا يعمل  
أي منهم في وزارة البيئة والمياه .

### 3. الإنتاج السمكي:

على الرغم من تقدير اللجنة لدور الدولة في تقديم الكثير من الدعم للصيادين مما أدى إلى زيادة  
عدد قوارب الصيد في الدولة ليصل إلى أكثر من (5571) ألف قارب، وإنتاج سمكي يصل إلى  
(86043) ألف طن إلا أن هناك العديد من المشكلات المرتبطة بقدرة القطاع السمكي على  
الإسهام في استراتيجية الأمن الغذائي منها :

1. التلوث البحري المتمثل في تصريف الزيوت الناتجة من مخلفات ناقلات النفط  
والتجريف البحري بسبب التوسع العمراني على سواحل الإمارات .
2. التلوث الحراري من أنشطة توليد الطاقة وتحلية المياه المنتشرة على جميع سواحل  
الدولة .
3. مخلفات الصيد مثل الصيد الجائر واستخدام وسائل الصيد المحظورة والتخلص من  
مخلفات زوارق الصيد وتفريغ الزيوت المستعملة .

وقد أدت هذه المشكلات إلى عدم زيادة الإنتاج السمكي وعدم قدرته على الإسهام الفعال في  
استراتيجية الأمن الغذائي القومي وذلك على الرغم من أن معدل زيادة استهلاك الفرد داخل الدولة  
للأسماك يفوق عن المعدل العالمي بنحو (2.5%). بالإضافة على ما أكدته مراكز الأبحاث المائية  
إلى أهمية الثروة السمكية في دولة الإمارات وزيادة أنواع الأسماك الذي يصل إلى أكثر من (300)  
نوع .

### 4. الأمن المائي :

تؤكد اللجنة أنه على الرغم من أن الأمن المائي يعد أحد اللوازم الأساسية لاستراتيجية الأمن  
الغذائي إلا أن اللجنة تود التأكيد على ثمة نقاط أساسية تراها جوهرية في مساهمة المياه لتحقيق  
الأمن الغذائي.

### محددات أزمة الأمن المائي كعامل للإسهام في الأمن الغذائي

أولاً: تقدر كمية الموارد المائية المتوفرة بالدولة بـ 1.2 مليار متر مكعب في السنة موزعة ما بين  
الموارد السطحية 1.1 مليار م2 ومياه التحلية (45 . مليار متر مكعب) والمياه المعالجة 0.8  
مليار متر مكعب والموارد الجافة (39 . مليار متر مكعب ) وتأتي المياه المحلاة في  
المركز الأول لمصادر المياه بالنسبة للإمارات بنسبة 44.1% ثم المياه الجوفية بنسبة

38% ثم السطحية بنسبة (9.8%) وهذه الكميات من الموارد المائية المتوفرة لا تغطي حد الأمان المائي لمتوسط استهلاك الفرد داخل الدولة والمقدر عالمياً (3.1000) متر سنوياً .  
ثانياً: تلعب العوامل المناخية والمواقع الجغرافية دور بارزاً في تصعيد حدة أزمة المياه فقد حذرت العديد من التقارير الدولية الصادرة عن المركز الدولي للزراعة المحلية ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من خطورة الوضع المائي في الإمارات واحتمال نضوب موارد المياه الحالية في غضون العشرين سنة القادمة ما لم يتم خفض استهلاك المياه ، حيث تعد الإمارات من أعلى الدول استهلاكاً للمياه على مستوى الفرد في العالم حيث يبلغ معدل استهلاك الفرد في الدولة حالياً ما بين (280) إلى (320) لتراً يومياً في حين تقدر معدلات استهلاك المياه في أوروبا للفرد وما بين (140) إلى (150) لتر يومياً .

ثالثاً: تزايد الطلب على المياه من (6) مليار متر مكعب في عام (1982) إلى (23) مليار عام (2006) مما أدى إلى وجود عجز مائي يصل إلى حوالي (15.7) مليار متر مكعب يتم تغطيته بواسطة سحب المياه الجوفية والتوسع في بناء محطات التحلية ، هذا بالإضافة إلى أن النمو الاقتصادي السريع يؤدي إلى زيادة الطلب على تحلية المياه بنسبة (8%) تقريباً .

رابعاً : تبين للجنة أن معدل الاحتياجات المائية للدولة في عام (2025) سيبلغ تقريبا حوالي 3.2 مليار متر مكعب في السنة وباعتبار أن عدد السكان في عام (2025) سيبلغ حوالي (4) مليون نسمة من المواطنين فانه من المتوقع أن تقدر فجوة الموارد المائية في الإمارات بحوالي (1.54) مليار متر مكعب في السنة.

خامساً: زيادة عدد السكان والمقيمين شكل ضغوطا على شبكات المياه و أدى الإسراف الشديد في استخدام المياه إلى تصاعد مسببات أزمة الأمن المائي ، مما أدى إلى أن المخلفات الصلبة للفرد في الإمارات تصل إلى 800 كيلو جرام مقارنة بـ (450) كيلو جرام في الدول الأوروبية مثل ألمانيا .

سادساً: تضائل كميات الأمطار التي قل معدل سقوطها من (60) مليمتراً في السنوات من (2003 - 2007) مما نتج عنه انخفاض مستويات المياه الجوفية، كما أن وقوع الدولة في المنطقة الصحراوية الجافة فإن المعدل السنوي لسقوط الأمطار لا يتعدى (120) ملم .

سابعاً : زيادة استهلاك المياه للأغراض الزراعية التي بلغت (2.24) مليون متر مكعب لكل ألف هكتار إلا انه من جانب آخر فانه قلة المياه مثلت عائقاً رئيساً أمام زيادة الرقعة الزراعية حيث أن إجمالي المساحة الصالحة للزراعة في الإمارات لا يزيد على (640) كيلو متر مربع تمثل (0.77%) من إجمالي مساحة الإمارات البالغة (82880) كيلو متر مربع.

الموقر

معالي الأخ / الدكتور أنور محمد قرقاش

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد ،

الموضوع : توصية موضوع " استراتيجية توفير الأمن

الغذائي "

يرجى الإحاطة بأن المجلس الوطني الاتحادي قد ناقش بجلسته الثامنة في دور الانعقاد العادي الخامس من الفصل التشريعي الرابع عشر المعقودة يوم الثلاثاء 2011/2/8 موضوع "استراتيجية توفير الأمن الغذائي " بحضور معاليكم ، وفي نهاية مناقشة الموضوع وافق المجلس على إصدار التوصيات التالية :

أولا : الضرورة الملحة لتبني الحكومة استراتيجية شاملة وموحدة ومتكاملة للأمن الغذائي في الدولة تشمل الآتي :

1. وضع خطط و برامج عمل للتعاون بين القطاعين العام والخاص لتبني سياسات محددة لمواجهة تحديات الأمن الغذائي .
2. إنشاء مخازن حكومية تموينية تابعة لجهة حكومية (بالتنسيق مع الجمعيات التعاونية) للمواد الغذائية الأساسية يكون دورها تغطية حاجة السوق في أوقات الأزمات لمدة لا تقل عن ستة اشهر.
3. إنشاء صندوق يطلق عليه "صندوق دعم وتنمية الثروات الزراعية والحيوانية والسمكية" ، يقوم بتقديم الدعم المادي والمعنوي للمواطنين الذين يعملون في هذه القطاعات من اجل تنمية واستمرارية الإنتاج المحلي من هذه الثروة التي تعكس نتائجها الايجابية الأمن والاستقرار للمجتمع.
4. دعم وإنشاء مراكز أبحاث متخصصة وتشجيع الأبحاث والاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة في مجال تطوير وتحسين الإنتاج في مجالات محددات الأمن الغذائي و تحقيق التوافق بين البحوث العلمية والحاجات الفعلية .

5. تشجيع الاستثمار في المجالات الزراعية والحيوانية والسمكية من أجل الوصول إلى أمن غذائي فعال، يساعد في فترات الأزمات والكوارث.
  6. تأهيل الكوادر الوطنية في مجالات محددات الأمن الغذائي .
  7. تبني خطط عمل للربط بين برامج الحفاظ على البيئة ، وبرامج التنمية المختلفة في الدولة .
  8. توحيد قوانين و معايير التفنيش على السلع والمواد الغذائية في جميع منافذ الدولة.
- ثانياً: الثروة الزراعية :

1. تشجيع العملية الإنتاجية و فتح الأسواق المحلية لاستيعاب الإنتاج المحلي من المزارع وعدم الاعتماد على الإنتاج الخارجي بالدرجة الأولى.
2. استخدام أحدث طرق الري الحديثة، مع السعي الدائم والبحث المستمر عن وسائل حديثة في مجال الري الزراعي.
3. تشجيع الزراعة العضوية والاستخدام الآمن للمبيدات والأسمدة الزراعية
4. التوعية المستمرة لأصحاب المزارع الترفيحية بفوائد إنتاج المواد الغذائية العضوية ، وذلك للاستهلاك الذاتي بهدف المحافظة على الصحة العامة ودعم الإنتاج المحلي.
5. إنشاء الشراكات الاستراتيجية مع الدول ذات الإمكانيات الزراعية.

#### ثالثاً: الثروة الحيوانية:

1. ضرورة دعم الاستثمار في مزارع الثروة الحيوانية (الدواجن والأغنام والأبقار). العمل على توجيه المزارع المحلية المختلفة على زيادة إنتاجها بما يتناسب مع احتياجات السوق والمجتمع
2. تخصيص الأراضي لإنشاء مزارع الثروة الحيوانية وتوفير الخدمات الضرورية اللازمة لها .
3. توفير ودعم الأعلاف والاستفادة من التقنيات الحديثة والتجارب في الزراعة الملحية.
4. إدخال السلالات الحيوانية الجيدة والتي تعطي إنتاج كبير من اللحوم والألبان.

#### رابعاً: الثروة السمكية:

1. تنظيم صيد الأسماك والحد من الصيد الجائر الذي يستهدف الربح السريع على حساب البيئة.
2. تنظيم الأسواق بحيث تحقق الاكتفاء الذاتي من خلال تنظيم مسائل التصدير للخارج .

3. تشجيع المستثمرين أفراد وشركات لإنشاء مزارع للأسماك و الأحياء البحرية عن طريق منحها التسهيلات اللازمة للقيام بمهامها في دعم الأمن الغذائي بالدولة.
  4. دعم جمعيات الصيادين والصيادين المواطنين بشكل مباشر وخاصة عند ارتفاع الأسعار بالنسبة للمحروقات وأدوات الصيد، وضرورة دعم مهنة الصيد المحلية وتقديم الدراسات الاقتصادية والمهنية لهم وتنمية وتطوير مهنة الصيد بالدولة.
- خامساً: الثروة المائية :

1. تكثيف الإرشاد والتوعية في مجال ترشيد استهلاك المياه و تفعيل دور الأجهزة الإعلامية والإرشادات من ضمن المناهج التعليمية لتغيير الأنماط الاستهلاكية السلبية السائدة في المجتمع .
2. حصر مياه الأمطار بسدود واستخدامها عند الضرورة فقط.
3. تعزيز مخزونات المياه الجوفية عن طريق حقن المياه الناتجة من التحلية في باطن الأرض كمستودع طبيعي للمياه الجوفية و إعادة صيانة السدود، والمحافظة على خزانات المياه، الجوفية وإدارة توزيع المياه، بما يضمن تحسين كفاءة نظم شبكات التوزيع ومنع التسرب بعد التأكد من صلاحية المياه.
4. وقف استنزاف المياه الجوفية من قبل المزارع و شركات تعبئة المياه المعدنية ونشر شبكات الري الحديثة على مستوى الدولة وتحديد المقننات المائية على المحاصيل المزروعة.

سادساً: سياسة السوق الداخلي والخارجي :

1. عقد الشراكات اللازمة مع المنتجين محليا وخارجيا، وخاصة للمواد الاستهلاكية الأساسية مثل الأرز والقمح والسكر والزيوت وذلك من خلال الجمعيات التعاونية والشركات الوطنية من أجل ضمان توافر تلك المواد في جميع الأوقات والمناطق بالدولة.
2. دعم وتوفير المواد الغذائية الأساسية من قبل الحكومة في حال ارتفاعها لأسباب خارجية قاهره .
3. عقد اتفاقيات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي والدول العربية في مجال الأمن الغذائي لتحقيق التنسيق والتكامل في هذا المجال .
4. تفعيل العقوبات الواردة في قانون حماية المستهلك .

برجاء التفضل بعرض التوصية على مجلس الوزراء الموقر وموافقتنا بالقرار الذي يصدر  
في هذا الشأن .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

عبدالعزیز عبد الله الغریر  
رئيس المجلس الوطني الاتحادي

## ملحق رقم (3)

مشروع

مدونة الأخلاق البرلمانية

لأعضاء المجلس الوطني الاتحادي

لدولة الإمارات العربية المتحدة

(97)

1977

: 20 / /

.....

( )

.1

.2

.3

.4

.1

.2

.3

•

•



•

•

•

•

•

.4

.5

.6

•

•

•

•

•

•

:

•

•

.7

:

( )  
( )  
:

-

-

.8

•

•

•

•

•

•

.9

.10

-1 .11

-2

.12

•

•

•

•

•

-1 .13

:

•

•

-2

.14

.15

:

.16

-

•

" " (1000) -

•

-1 .17

-2

-1 .18

-2

-3

-4

.19

•

•

•

•

•

-1 .20

-2

( 21 )

76 75 74 70 ( 2/69 )

( 22 )

( 23 )

( 24 )

( 25 )

)

(

( 26 )

( 27 )

:

- 
- 
- 
- 
- 

( 28 )

( 29 )

( 30 )

## ملحق رقم (4)

ملخص

أهم القرارات التي اتخذها المجلس

بجلسته الثامنة

المعقودة بتاريخ 2011/02/08



- وافق المجلس على مناقشة جدول أعمال هذه الجلسة الذي تضمن البنود التالية :

**البند الأول : الاعتذارات .**

**البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة السابعة المعقودة بتاريخ 2011/01/25 م .**

**البند الثالث : الأسئلة :**

1- سؤال موجه إلى معالي/ عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية من سعادة العضو /

يوسف عبيد النعيمي حول " قيام بعض البنوك بفرض رسوم على الخدمات التي تقدمها لعملائها "

2- سؤال موجه إلى معالي / صقر غباش – وزير العمل من سعادة العضو / سلطان صقر

السويدي حول " تصريح عمل للأحداث المواطنين والمقيمين "

**البند الرابع : مشروعات القوانين المحالة من اللجان :**

1- مشروع قانون اتحادي رقم ( ) لسنة 2010م بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي (21)

لسنة 1995م في شأن السير والمرور والقوانين المعدلة له .

**( مرفق تقرير لجنة الشؤون الداخلية والدفاع )**

**البند الخامس : الموضوعات العامة :**

- مناقشة موضوع " استراتيجية توفير الأمن الغذائي "

**( مرفق تقرير لجنة الشؤون الخارجية والتخطيط والبتروال والثروة المعدنية والزراعة والثروة**

**السمكية ) .**

**البند السادس : ما يستجد من أعمال:**

- وارد من هيئة المكتب :

- مشروع مدونة الأخلاق البرلمانية لأعضاء المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية

المتحدة .

## - خلاصة التقرير:

- تضمنت الجلسة سؤاليين حيث كان السؤال الأول حول " قيام بعض البنوك بفرض رسوم على الخدمات التي تقدمها لعملائها " وقد أجاب عنه معالي وزير المالية برد كتابي مشيراً فيه إلى قيام المصرف المركزي بإعداد صيغة لنظام جديد مقترح للقروض الشخصية والخدمات الأخرى المقدمة للعملاء الأفراد، من أجل تحديد أوجه العلاقة بين البنوك من ناحية وعملائها من ناحية أخرى، وقد اكتفى سعادة العضو بالرد الكتابي بعد تعقيبه عليه بأنه غير متطابق مع مضمون السؤال المطروح .

- أما السؤال الثاني الذي كان حول " تصريح عمل للأحداث المواطنين والمقيمين " ، فقد أكد معالي وزير العمل في معرض إجابته عنه على أن تصاريح عمل الأحداث التي تم إصدارها مؤخراً قد وضعت له ضوابط وشروط خاصة بهدف استفادة أصحاب المنشآت من الخبرات الموجودة بالدولة دون اللجوء إلى طلب أي عمالة من الخارج.

- في حين أكد سعادة العضو في تعقيبه على ألا تكون تصاريح العمل هذه مدعاة إلى ترك الطلاب لمقاعد الدراسة واتجاههم إلى سوق العمل في وقت مبكر.

- كما ناقش المجلس في هذه الجلسة موضوع " استراتيجية توفير الأمن الغذائي " وقد طرح فيه أصحاب السعادة الأعضاء العديد من الاستفسارات والملاحظات أهمها: أن المخزون الاستراتيجي من الغذاء في الدولة لا يكفي لمدة (10) أيام، وهذا الأمر ينطوي على خطورة فادحة في حال وقوع أي حالات طوارئ أو كوارث .

- وفي معرض رد الحكومة على هذه الاستفسارات والملاحظات أوضحت أن الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات انتهت من إعداد استراتيجية جديدة للأمن الغذائي والدوائي والمائي، وقد تم عرضها على الحكومة التي أبدت ملاحظات عليها، وأعادتها بعد ذلك إلى الهيئة لإتاحة دور أكبر للقطاع الخاص في تنفيذ هذه الاستراتيجية.

- وفي نهاية النقاش وافق المجلس على رفع توصيات الموضوع الواردة في تقرير اللجنة دون مناقشتها إلى مجلس الوزراء، وكان من أبرزها: وضع برامج وسياسات قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى للتعاون بين القطاعين العام والخاص في موضوع الأمن الغذائي، بالإضافة إلى إنشاء مخازن حكومية تموينية غذائية بالتنسيق مع القطاع الخاص، وكذلك إنشاء شركات مساهمة عامة متخصصة في مجال مزارع الحيوانات والدواجن، وأخيراً إنشاء مراكز أبحاث لتطوير وتحسين المحاصيل الزراعية وتوطين الخبرات الوطنية.

## - وقائع الجلسة :

عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته الثامنة في دور انعقاده العادي الخامس من الفصل التشريعي الرابع عشر يوم الثلاثاء الساعة التاسعة صباحاً بتاريخ 05 ربيع الأول سنة 1432 هـ الموافق 08 فبراير 2011م ، برئاسة معالي/عبدالعزیز عبدالله الغرير- رئيس المجلس الوطني الاتحادي وبحضور كل من معالي/ د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، ومعالي/صقر غباش- وزير العمل، وسعادة الفريق / سيف عبدالله الشعفار – وكيل وزارة الداخلية ، وسعادة / محمد خلفان الرميثي – مدير عام الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات .

- وقد بدأ المجلس مناقشاته ببند الأسئلة حيث طرح السؤال الثاني الذي كان حول " تصريح عمل للأحداث المواطنين والمقيمين " والمقدم من سعادة العضو/ سلطان صقر السويدي إلى معالي/ صقر غباش – وزير العمل والذي أوضح في معرض إجابته الآتي :

- إن تصاريح العمل الخاصة بفئة الأحداث التي قامت الوزارة بإصدارها مؤخراً هي تصاريح داخلية للأحداث المواطنين والمقيمين في داخل الدولة على حد سواء من (15- 18) عاماً.

- هناك نوعين من التصاريح تقع ضمن هذا القرار منها تصريح بالعمل لفترة كاملة تستغرق (6) ساعات يومياً، وتصریح بالعمل لبعض الوقت كما هو الحال في عمل الطلبة خلال الإجازات الصيفية، والنوع الثاني من التصاريح يعتبر أهم ما في القرار.

- القرار الذي صدر بمنح الأحداث تصاريح عمل له ضوابط وشروط خاصة نظراً لحساسية هذه المرحلة العمرية وأهمها:

- 1- وجود موافقة كتابية ممن له الولاية أو الوصاية على الحدث.
  - 2- وجود شهادة ميلاد أو شهادة بتقدير السن صادرة عن السلطات الطبية الرسمية المختصة وأخرى تفيد بلياقة الحدث الطبية للالتحاق بالعمل المطلوب.
  - 3- فرضت الوزارة على منشآت القطاع الخاص المستوفية لشروط تشغيل الحدث أن يكون الحد الأقصى لساعات عمل الحدث الفعلية (6) ساعات يومياً ويجب أن يتخللها فترة أو أكثر للراحة بحيث لا تقل في مجموعها عن ساعة يومياً.
  - 4- ألا يكون العمل المطلوب من ضمن الأعمال المحظورة التي تشكل خطراً على الحدث المواطن أو الوافد والتي حصرتها الوزارة في (31) عملاً.
- الدراسات الحديثة تؤكد على أهمية تصاريح العمل الخاصة بفئة الأحداث في بناء شخصية الحدث وتنمية قدراته وغرس قيمة العمل والإنتاج في نفسه.

- وقد كانت أهم الاستفسارات والملاحظات التي طرحها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- الاستفسار عن دور هذا القرار في الحفاظ على استقرار سوق العمل في الدولة وذلك بالتقليل من جلب الأيدي العاملة من الخارج، والاستفادة من العمالة الموجودة داخل الدولة، الأمر الذي يساعد تلقائياً وبشكل مباشر في معالجة الخلل الموجود في التركيبة السكانية.

- الإشارة إلى أن هذا القرار قد يفاقم من مشكلة التسرب الدراسي لفئة الأحداث بهدف اتجاهمهم إلى سوق العمل.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ سلطان صقر السويدي بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين.

- واختتم المجلس مناقشات بنود جدول أعماله في هذه الجلسة بمناقشة بند الموضوعات العامة الخاص بموضوع " استراتيجية توفير الأمن الغذائي " وقد كانت أهم الاستفسارات والأفكار التي طرحت من قبل السادة الأعضاء فيه هي :

- الاستفسار عن آلية تنفيذ الحكومة لتوصيات الموضوع كونها ذات صلة بأكثر من جهة مختصة بها.

- الاستفسار عن أسباب عدم حضور وزراء الجهات المعنية كالبيئة والاقتصاد مناقشات الموضوع نظراً لأهميته.

- الاستفسار عن كيفية مناقشة هذا الموضوع مع الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات في حين هو ليس من اختصاصاتها.

- الاستفسار عن تحديث اللجنة للبيانات والإحصائيات المذكورة بالتقرير حيث إن هذا التقرير قد تم الانتهاء من مناقشته لمدة تزيد عن السنتين.

- الاستفسار عن خطط الهيئة لمواجهة الكوارث والأزمات في حال تعرض الدولة لها.

- الاستفسار عن وجود مبادرات فعلية لدعم القطاعين الزراعي والسمكي من أجل تحقيق الأمن الغذائي في هذين القطاعين .

- الاستفسار عن المعوقات التي تواجه الهيئة حيال قضية الأمن الغذائي وكيفية علاجها.

- الاستفسار عن وجود خطط طوارئ للقطاع الخاص أثناء الأزمات والكوارث.

- الاستفسار عن قيام الهيئة بتقييم الواقع الفعلي للأمن الغذائي في الدولة.

- الاستفسار عن الخطوات التي قامت بها الهيئة لاستثمار وتنمية الإنتاج المحلي لتحقيق الأمن الغذائي.

- وقد جاء رد سعادة/محمد خلفان الرميثي-رئيس الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات على هذه الاستفسارات والأفكار كآتي:

- حرص الحكومة على عرض التوصيات الخاصة بالموضوع بعد رفعها لها على الجهات المعنية من أجل دراسة تلك التوصيات وتنفيذها من خلال التنسيق فيما بينها.

- هناك تأكيد من موردي الأغذية بأن الدولة يوجد بها مخزون غذائي للمواد الأساسية يسد حاجة السكان لمدة لا تقل عن (5) أشهر.

- معاناة الدولة من شح في المياه الجوفية وعدم قدرتها على استغلال المياه في تطوير القطاع الزراعي .

- من خلال الدراسات التي قامت بها الحكومة يلاحظ أنها قد أوكلت استراتيجية الأمن الغذائي للهيئة، لكون هذا الأمر من ضمن اختصاصاتها التي ينص عليها مرسوم إنشائها.

- لدى الهيئة عدة مقترحات تتعلق برؤيتها للإعداد لمشروع المخزون الاستراتيجي للطوارئ والأزمات من أهمها إنشاء مؤسسة اتحادية مستقلة تختص بالأمن الغذائي.

- من ضمن المقترحات التي تسعى الهيئة للقيام بها هي زيادة الاستثمارات في مزارع الدواجن والأبقار بنسب تغطي احتياجات الدولة الفعلية إضافة إلى دعم الزيادة في الإنتاج المحلي في مجالات الثروات الزراعية والحيوانية والسمكية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الغذائية.

- وفي نهاية النقاش وافق المجلس على رفع توصيات الموضوع الواردة في تقرير اللجنة دون مناقشتها إلى مجلس الوزراء وأبرزها:

وضع برامج وسياسات قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى للتعاون بين القطاعين العام والخاص في موضوع الأمن الغذائي، بالإضافة إلى إنشاء مخازن حكومية تموينية غذائية بالتنسيق مع القطاع الخاص، وكذلك إنشاء شركات مساهمة عامة متخصصة في مجال مزارع الحيوانات والدواجن، وأخيراً إنشاء مراكز أبحاث لتطوير وتحسين المحاصيل الزراعية وتوطين الخبرات الوطنية.

- وبعد أن انتهى المجلس من مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة قام معالي/ عبدالعزيز عبدالله الغرير- رئيس المجلس الوطني الاتحادي بإلقاء كلمة بمناسبة اختتام جلسات المجلس للفصل التشريعي الرابع عشر أكد فيها على أن المجلس قد حرص على مدار أدوار انعقاده العادية

الخمسة لهذا الفصل - في كافة حواراته ونقاشاته في اللجان والجلسات- على تحقيق المصالح العليا للوطن، وذلك وفق اختصاصاته الدستورية الموكلة إليه تشريعاً ورقابياً، الأمر الذي انعكس على أداء المجلس الوطني الاتحادي خلال الفصل التشريعي الرابع عشر حيث عقد المجلس (62) جلسة، طرح فيها (149) سؤالاً، ونوقش فيها (64) مشروع قانون، و(32) موضوعاً عاماً ناقشت مختلف الموضوعات، ونقلت اهتمام المواطنين ونبض الرأي العام، كما عقدت لجانه الدائمة (344) اجتماعاً، ولجانه المؤقتة (146) اجتماعاً، وقد بلغ عدد مشاركاته البرلمانية (142) مشاركة قدمت ما يزيد عن (51) مشروعاً.

كما ألقى معالي / د.أنور محمد قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي كلمة بمناسبة اختتام أعمال الفصل التشريعي الرابع عشر للمجلس الوطني الاتحادي أكد فيها على أن الفصل التشريعي الرابع عشر جاء متميزاً عما سبقه من فصول تشريعية ، حيث إنه أول فصل تشريعي امتد عمره إلى خمسة أدوار انعقاد ، مما يعكس بكل وضوح مدى تقدير القيادة السياسية لما يؤديه المجلس الوطني الاتحادي من دور وما يقوم به من وظائف رقابية وتشريعية ضمن النظام السياسي .

وتناوب عدد من الأعضاء على إلقاء كلمات بمناسبة انتهاء الفصل التشريعي الرابع عشر عبروا فيها عن شكرهم لاهتمام القيادة الرشيدة بدعم مسيرة المجلس ، وإيمانها بدوره في تعزيز مسيرة التنمية بما يخدم الوطن والمواطن، منوهين إلى أن القضايا التي ناقشها المجلس جسدت دوره المتميز على صعيد القضايا الوطنية .

- ثم وافق المجلس بعدها على رفع هذه الجلسة في تمام الساعة (12:25) ظهراً .

- نتائج الجلسة :

- وافق المجلس على مشروع قانون اتحادي رقم ( ) لسنة 2010م بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي (21) لسنة 1995م في شأن السير والمرور والقوانين المعدلة له .

- وافق المجلس على رفع توصيات موضوع " استراتيجية توفير الأمن الغذائي " الواردة في تقرير اللجنة إلى مجلس الوزراء .

- وافق المجلس على تأجيل مناقشة مشروع "مدونة الأخلاق البرلمانية لأعضاء المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية والمتحدة " الوارد من هيئة المكتب .

- وافق المجلس على تفويض معالي /عبدالعزیز عبدالله الغرير- رئيس المجلس الوطني الاتحادي بالتصديق على مضبطة الجلسة الثامنة المعقودة بتاريخ 2011/02/8 م .

- البيان الإجرائي :

- اعتذر عن عدم حضور الجلسة لمهمة رسمية كل من :

1- سعادة / د. عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين .

- كما اعتذر عنها كل من:

1- سعادة / عبدالله ناصر المنصوري .

2- سعادة / محمد عبدالله الزعابي .

- وتغيب عنها سعادة /د. عائشة محمد الرومي .

- صدق المجلس على مضبطة الجلسة السابعة المعقودة بتاريخ 2011/01/25م بعد إبداء بعض

أصحاب السعادة الأعضاء ملاحظاتهم عليها .

- البيان الإحصائي للجلسة الثامنة :

البند	وقت حديث الأعضاء	وقت حديث الحكومة	الزمن الكلي للبند	نسبة حديث الأعضاء	نسبة حديث الحكومة
الأسئلة	(11) دقيقة و(54) ثانية	(13) دقيقة و(33) ثانية	(26) دقيقة و(42) ثانية	44.6%	50.7%
مشروع قانون اتحادي رقم ( ) لسنة 2010م بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي (21) لسنة 1995م في شأن السير والمرور والقوانين المعدلة له .	(4) دقائق و(13) ثانية	(13) ثانية	(7) دقائق و(14) ثانية	58.3%	3%
موضوع " استراتجية توفير الأمن الغذائي "	(52) دقيقة و(43) ثانية	(42) دقيقة و(59) ثانية	(112) دقيقة و(16) ثانية	47%	38.3%

- ملاحظة: الزمن الكلي للبند يشمل تلاوة الأمين العام للبند ومداخلات الرئيس بالإضافة إلى

وقت حديثي الأعضاء والحكومة .